

المملكة المغربية
+XIII44 I III4O3E
Royaume du Maroc



وضعية الفساد في المغرب

دراسة معمقة في مؤشر ملامسة الفساد

2022



الهيئة الوطنية للزراعة والرفقة من الرشوة وسفاحه
شارع الخطوط - عمارة هادي توك - جناح ب - حي الربيع - الرباط
هاتف: +212(0) 5 37 57 86 5060 - الفاكس: +212(0) 5 37 71 16 73

وضعية الفساد في المغرب

دراسة معمقة في مؤشر ملامسة الفساد

05	تقديم
06	الفصل الأول: مؤشر مدركات الفساد / نظرة عامة ومنهجية التحليل المعتمدة من قبل للهيئة
06	السياق
08	المنهجية المعتمدة من طرف الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
09	أبرز خلاصات مؤشر ملامسة الفساد بالنسبة للمغرب
11	الفصل الثاني: تحليل مفصل لكل مصدر بيانات لمؤشر مدركات الفساد
11	I. مؤشر التنافسية العالمية (WEF)
11	المنهجية
12	النتائج المحصلة من طرف المغرب (المصدر: البنك الدولي)
12	النتائج الكمية للفترة 2011-2019
13	التحليل الكمي لسنة 2019: المغرب يتراجع على مستوى أربع دعامات، مستقرا على مستوى دعامتين ويتقدم على مستوى ستة أخرى مقارنة بنسخة 2018
15	النتائج المقارنة لسنة 2019
16	التحليل الكمي للفترة 2011-2017: المغرب يتراجع على مستوى خمس دعامات ويتقدم على مستوى سبع دعامات أخرى
23	التحليل الكمي والنوعي
40	II. مؤشر التحول لمؤسسة برتلسمان (BTI)
40	المنهجية
42	النتائج المحصلة من طرف المغرب (المصدر: مؤسسة برتلسمان)
42	النتائج الكمية للفترة 2006-2020
42	التحليل الكمي لسنة 2020: المغرب يتراجع في إحدى عشرة مجالاً، ويحقق استقراراً في مجال واحد ويتقدم في خمس مجالات أخرى مقارنة بنسخة 2018
43	النتائج المقارنة لعام 2020
44	التحليل الكمي للفترة 2006-2020: يتراجع المغرب في ثلاث عشرة مجالاً ويتقدم في أربع مجالاً أخرى فقط
52	التحليل الكمي والنوعي

75III. مؤشر سيادة القانون (WJP).....
75المنهجية.....
76النتائج الكمية للفترة 2015-2020.....
77التحليل الكمي لسنة 2020: تراجع المغرب في 5 معايير والتقدم في 3 فقط مقارنة بنسخة 2019.....
78النتائج المقارنة برسم سنة 2020.....
79التحليل الكمي للفترة 2015-2020: يتراجع المغرب في 7 معايير ويتقدم في معيار واحد فقط.....
85التحليل الكمي والنوعي.....
101IV. مؤشر تصنيف الديمقراطية.....
101المنهجية.....
103النتائج المحصل عليها من طرف المغرب (جامعة كوتبورغ).....
103التحليل الكمي لسنة 2019: التراجع في كل المؤشرات مقارنة مع سنة 2018.....
103التحليل الكمي للفترة 2012-2019: يتراجع المغرب في 4 مؤشرات ويتقدم فقط في مؤشر واحد.....
106التحليل الكمي والنوعي.....
115الفصل الثالث : التحليل التركيبي وأبرز الخلاصات.....
	الأرقام الرئيسية للمغرب : الدمج بين الأبعاد المختلفة للتنقيط، الترتيب وتطور المجالات / المجالات
119الفرعية مع مراعاة مستوى الأثر.....
121تسليط الضوء على المؤشرات ذات التأثير الأكبر على الفساد.....
124مؤشر التنافسية العالمية (WEF).....
126مؤشر تحول برتلسمان (BTI).....
130مؤشر سيادة القانون (WJP).....
132تصنيف الديمقراطية (V-Dem).....
135الفصل الرابع : الاستشراف و الانفتاح على هذا النوع من التحليل.....
136الملحق.....
145المراجع.....

إن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومن خلال ما تتوفر عليه من صلاحيات في مجال تشخيص وضعية الفساد ومستوى تطوره تعتبر أنه من المهم تعميق التحليل لمؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وذلك عبر إعداد دراسة لمختلف مكونات هذا المؤشر تستهدف بالأساس بلورة قراءة أكثر موضوعية وأفضل استهدافاً لوضعية الفساد في المغرب من خلال عدة عوامل.

ويدخل هذا العمل في إطار تفعيل المقتضيات التي جاء بها القانون المحدث للهيئة الوطنية ذات الصلة بمهام مرصدها باعتباره أحد الأجهزة الأساسية لتعميق المعرفة الموضوعية لظاهرة الفساد وتجلياتها، وتقييم السياسات العمومية والإجراءات ذات الصلة بمكافحة الفساد وقياس أثرها ومستوى نجاعتها.

كما يندرج التحليل المعمق للمكونات الرئيسية لمؤشر مدركات الفساد والنتائج المتحصل عليها من طرف المغرب في إطار السعي إلى الحصول ما أمكن على قراءة أكثر موضوعية وتفصيلاً لوضعية ظاهرة الفساد بالمغرب والبيئة التي تؤثر فيه. هذه القراءة التي تكتسي طابعاً تحليلياً كما وكيفا انطلاقاً من مختلف المصادر والبيانات التفصيلية المتاحة والتي تشكل أساس هذا المؤشر.

الفصل الأول: مؤشر مدركات الفساد / نظرة عامة ومنهجية التحليل المعتمدة من قبل للهيئة

السياق

قبل الخوض في استعراض المنهجية التي اعتمدها الهيئة في هذه الدراسة وكذا النتائج المستخلصة منها، لابد من إعطاء لمحة حول مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنويا منظمة الشفافية الدولية (TI) وذلك منذ سنة 1995.

إن هذا المؤشر يعتمد مقارنة لتصنيف الدول حسب درجة الفساد الملموس في الإدارات العمومية والنخبة السياسية. حيث يعتبر مؤشرا مركبا يستند على معطيات حول الفساد مستمدة من استطلاعات رأي الخبراء والمهنيين تجريها هيئات مستقلة مختلفة. فهو مؤشر يعكس وجهات نظر متبصرة من مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى آراء الخبراء المقيمين في البلدان موضوع التقييم، حيث ترتبط هذه الآراء ارتباطاً وثيقاً بالمؤشرات الموضوعية.

الإطار 1: طريقة حساب مؤشر مدركات الفساد - نظرة موجزة

- تتمحور منهجية إعداد مؤشر مدركات الفساد حول أربع مراحل أساسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:
- انتقاء وتجميع مصادر البيانات المتاحة: تعددية المعايير، وثوقية المنهجية والسمعة المؤسسية، مواءمة المفاهيم الواردة في البيانات، مستوى التفصيل، المقارنة بين البلدان، إتاحة البيانات على عدة سنوات؛
 - إعادة القياس من خلال التوحيد الإحصائي لمصادر البيانات (توحيد جميع البيانات على نفس المقياس ووفق نفس الترتيب)؛
 - تجميع البيانات التي تم إعادة قياسها (في تنقيط مؤشر مدركات الفساد، وفقاً لمعدل حسابي بسيط للبيانات المتاحة حسب البلد)؛
 - استخلاص هوامش الخطأ وحسابات الحدود الدنيا والعليا (هامش الثقة) لمؤشر مدركات الفساد حسب كل دولة.

خلال العشرين سنة الماضية، خضعت المصادر المستخلصة لإعداد المؤشر وكذا المنهجية المعتمدة في ذلك لعدد من التعديلات ضمانا لمزيد من الدقة والملائمة، حيث أنه في سنة 2012 قامت منظمة الشفافية الدولية بتعديل منهجية تطوير مؤشر مدركات الفساد بما يسمح بإجراء مقارنة لدرجات التنقيط على مر الزمن، مع التحول من نظام للتنقيط على 10 درجات إلى نظام للتنقيط على 100 درجة (نقطة 0 تعبر دائماً عن أدنى مستوى من الشفافية / 100 درجة أعلى مستوى من الفساد). يعد مؤشر مدركات الفساد، في شكله الحالي، مؤشرا مركبا يجري تطويره على ضوء ثلاثة عشر مصدر بيانات، كما هو موضح أدناه:

- تقييمات الحكامة - البنك الإفريقي للتنمية.
- مؤشرات الحكامة المستدامة - مؤسسة برتلسمان.
- مؤشر التحول - مؤسسة برتلسمان.
- تصنيفات مخاطر الدول - وحدة الذكاء الاقتصادية.
- تقرير الأمم التي تمر بمرحلة انتقالية - فريدوم هاوس.
- تصنيفات مخاطر الدول - جلوبال إنسايت.
- التقرير السنوي حول التنافسية - IMD.
- تحليل الدول الآسيوية - استشارات المخاطر السياسية والاقتصادية.
- الدليل العالمي لمخاطر الدول - خدمات المخاطر السياسية.
- التحقيق حول الفساد في البلدان المصدرة - منظمة الشفافية الدولية.
- تقييم الأداء السياسي والمؤسسي للدول - البنك الدولي.
- استطلاع رأي لكبار المسؤولين التنفيذيين - المنتدى الاقتصادي العالمي.
- مؤشر سيادة القانون - مشروع العدالة العالمية WJP.

يرتكز مؤشر مدركات الفساد في بلورته على تجميع البيانات من مختلف المسوحات والدراسات حول الفساد في مؤشر واحد ويغطي غالبية دول العالم (180). وذلك في ظل غياب أي مؤشر آخر يمكن من قياس هذه الظاهرة بشكل فعال، فقد أصبح هذا المؤشر بمثابة المؤشر العالمي الرئيسي المعتمد لقياس مستوى ملامسة الفساد في القطاع العام، بالرغم مما يعتريه من نواقص تتجلى فيما يلي:

- كونه يعتمد على تجميع صيغ مختلفة من السلوكيات المنحرفة تتباين أسبابها وتتضارب أساليب تجاوزها؛
- اعتماد هذا المؤشر بشكل أساسي على الإدراك يجعله يتسم بالذاتية المحتملة، لاسيما بالنسبة للبعض في ارتباطه بعامل ثقافي محدد؛
- مؤشر التصنيف الدولي لا يتناول بعض جوانب الفساد وخاصة ما يتعلق منها بتصورات المواطنين أو تجاربهم حول الفساد، أو الفساد في القطاع الخاص، أو التدفقات المالية غير المشروعة أو حتى غسيل الأموال؛
- وبالنسبة للشق المتعلق بمصدر المعطيات. فإن غالبية المصادر التي تُستمد منها البيانات هي مصادر أمريكية - أو من مجموعات تفكير أو شركات دولية، حيث يتم التشكيك في السميتين الرئيسيتين للاستقلالية والتخصص في تحليل الحكامة ومناخ الأعمال. في هذا الإطار، سوف يستفيد المؤشر من تنويع مصادره حول العالم، والتركيز على البيانات من المنظمات الدولية العمومية، وترجيح الاعتماد على الدراسات الأكاديمية.

وخاصة، يجب التذكير أنه إذا كان المؤشر يتسم بخاصية مهمة تتجلى في قدرته على تقديم رؤية شمولية حول بلدان العالم التي تتحسن أو الراكدة أو التي تظهر عليها علامات التراجع في جهودها بشأن مكافحة الفساد، فإنه يبقى من اللازم بذل المزيد من الجهود لتجاوز نقائص هذا المؤشر وتطويره وتحسين ملاءمته.

كما أنه من الضروري أيضًا السعي لتطوير مناهج وطرق جديدة لقياس مستوى وتطور الفساد في الدولة نفسها أو بالدول الأخرى. على أساس أن تكتسي هذه الجهود طابعاً شمولياً يسمح بتغطية جميع البلدان وجعلها قابلة للمقارنة، مع السعي إلى تعميقها وتعزيزها بمجهودات أخرى مكتملة ومحددة على المستوى الوطني.

المنهجية المعتمدة من طرف الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

تأسيساً على القراءة التفصيلية لمنهجية منظمة الشفافية الدولية في مجال تطوير مؤشر مدركات الفساد، شرعت الهيئة الوطنية في إعداد دراسة يكون الهدف منها الغوص في تحليل معمق للنتائج التي حصل عليها المغرب، انطلاقاً من قراءة تحليلية كمية ونوعية للمؤشرات والمؤشرات الفرعية التي تغطيها المصادر المختلفة المستخدمة والتي تتوفر بشأنها بيانات مفصلة عن بلادنا.

وفي هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى أنه من بين السبعة مصادر التي تم اعتمادها بشأن تقييم المغرب، تم استبقاء بيانات مفصلة من أربعة من هذه المصادر حتى يتسنى لنا القيام بهذا العمل، وذلك وفق منهجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

الإطار 2 : تحليل مفصل لمؤشر مدركات الفساد | المنهجية المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية

- إن المنهجية التي اعتمدها الهيئة الوطنية لتحليل مختلف المصادر تمت وفق التسلسل الزمني التالي:
- تحديد مصادر البيانات التي تغطي المغرب خلال الفترة بأكملها أو خلال جزء من الفترة المدروسة.
- تجميع البيانات التفصيلية المتعلقة بالمغرب بالنسبة لكل مصدر، مع تحديد السنة الأولى التي اعتمد فيها على مصدر البيانات والمؤشر الفرعي؛
- بصرف النظر عن مستوى التنقيط والتصنيفات المعتمدة، تم القيام بتصنيف كل مكون تمت دراسته - مؤشر فرعي - وفقاً لثلاثة مستويات من العلاقة أو التأثير مع ظاهرة الفساد: 1- تأثير مباشر / 2 - تأثير متوسط / 3- تأثير غير مباشر.
- حساب متوسط التغيرات السنوية لجميع المكونات (المجالات، المجالات الفرعية / المؤشر، المؤشر الفرعي / السؤال، السؤال الفرعي) ولكل مصدر؛
- حساب متوسط التغيرات السنوية على مدى الفترات المعنية لكل مكون.

- تحديد الأداء الإيجابي للمغرب لكل مكون / مؤشر فرعي: مقارنة التغيرات السنوية المحسوبة وبالتالي تحديد المكونات (بأكبر قدر ممكن من التفاصيل) التي شهدت منحى إيجابياً أو سلبياً مهماً أو متوسطاً أو غير مهم للغاية والذي ساهم في تطور المغرب في الترتيب العالمي؛
- إنتاج مصفوفة من عدة مداخل، والتي تجمع لكل مؤشر فرعي، ومستوى تأثيره المحتمل على ظاهرة الفساد، والفترة التي يغطيها، والنتيجة، وترتيب المغرب، والتعليقات والتحليلات المتعلقة بتطوره؛
- التحليل النوعي لهذه الاتجاهات الإيجابية والسلبية لمختلف المكونات الفرعية المحددة وكذلك المكونات التي هي أقل أو أعلى من المتوسط.
- إجراء تحليل مشترك يسمح بتسليط الضوء بشكل موضوعي على حالة الفساد في المغرب والذي من شأنه أن يساعد في شرح العوامل الأكثر تأثيراً.

أبرز خلاصات مؤشر ملامسة الفساد بالنسبة للمغرب

لقد أدرج المغرب في التصنيف الدولي لمؤشر مدركات الفساد سنة 1998. ومنذ ذلك الحين، يتم تصنيفه سنوياً (باستثناء عام 2001).

وقد تبين أنه من الصعب تحليل تطور ترتيب المغرب خلال الفترة 1998-2014 لعدة أسباب، لا سيما ما يتعلق منها بالتطور الذي شهده عدد البلدان المدرجة في التصنيف، إضافة إلى التغيير الحاصل سنة 2012 على مستوى نظام التنقيط.

ودون الإغفال الكلي لتأثير هذه الأسباب، شرعت الهيئة في تحليل تطور ترتيب المغرب على ضوء المقارنة مع عدد ثابت للبلدان التي يشملها المؤشر، وذلك من خلال التحكم في البلدان التي تم حذفها نهائياً من القائمة واتخاذ كتقريب، درجة الترتيب الأول لبلد ما كأساس للسنوات السابقة.

ومع ذلك، وبناءً على كل من البيانات الأساسية والبيانات المعدلة، يبدو أن ترتيب المغرب يتسم بالركود النسبي منذ أكثر من 15 سنة، حيث يتأرجح بين المرتبة 73 و90، كما حصل على نقطة أقل من 43 من أصل 100 (لا تزال بعيدة عن متوسط 50). وهي وضعية تؤكد بجلاء استمرار معاناة الدولة من تأثير وحجم ظاهرة الفساد ومستوى إدراكها لهذه الآفة.

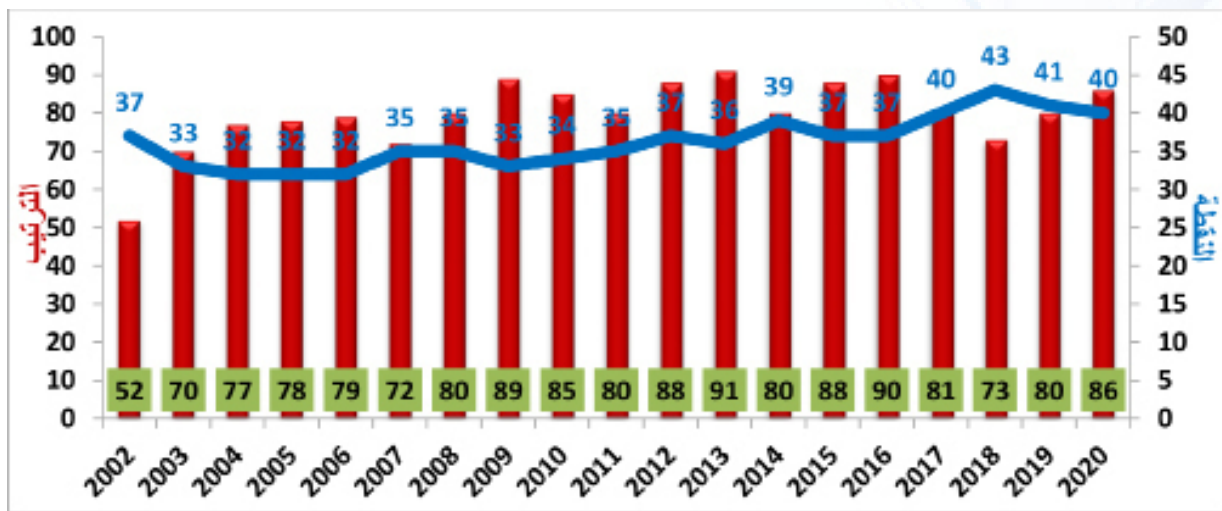
وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2000 تشكل استثناء بالنسبة للمغرب الذي لم يسبق له مثيل منذ ذلك الحين، حيث حصل على النقطة 47 وتصنيف في المركز 37 من إجمالي 90 دولة.

إن الركود النسبي للمغرب ليس قاعدة عامة لجميع البلدان، حيث يُظهر تحليل الترتيب العام هيمنة الدول الاسكندنافية على المراتب المتقدمة وذلك زهاء عقدين من الزمن. وفي الوقت الذي عرفت فيه المراكز الثلاثة الأولى تغيراً طفيفاً خلال العشرين سنة الأخيرة، فإن البلدان الأخرى المصنفة في ذيل الترتيب شهدت مسارات مختلفة للغاية.

وفي هذا الصدد، نرصد حالتني نيجيريا ورواندا كحالتين جديرتين بالملاحظة: إذ كانت الحالة الأولى متذيلة الترتيب سنة 2000 (من بين 90 دولة)، ولا تزال في نفس الوضعية بعد 10 سنوات (من أصل 178 دولة هذه المرة). ومع ذلك، فقد شهدت تطوراً في 4 سنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى المركز 136 (في 2014، من أصل 175 دولة)، والمركز 126 في تصنيف سنة 2019.

أما بالنسبة لرواندا، التي دخلت التصنيف سنة 2005، فقد تحسن موقعها وتصنيفها بشكل منهجي: حصلت على 31 درجة في 2005 (المركز 83 من أصل 159 دولة) - و25 درجة في 2006 (المركز 121 من 163 دولة) - و49 درجة في 2014 (المركز 55 من 175 دولة)، لتصل إلى المركز 51 في نسخة 2019.

الرسم البياني 1: تطور مؤشر مدركات الفساد - نتائج المغرب



المغرب	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النقطة	32	35	35	33	34	34	37	37	39	37	37	40	43	41
الترتيب	79	72	80	89	85	80	88	91	80	88	90	81	73	80
عدد البلدان	163	163	180	180	178	183	176	177	175	168	176	179	180	180

يظهر من خلال ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، أن المغرب خسر 7 مراكز ليصبح في الرتبة الثمانين (80) في العالم من أصل مائة وثمانون (180) دولة. وخسر نقطتين من نقاطه، حيث انتقلت من 43 نقطة من أصل 100 سنة 2018 إلى 41 نقطة على 100 في سنة 2019. وقد وضعه هذا التصنيف في منتصف الجدول بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، حيث يبلغ المتوسط 39 نقطة من أصل 100. وعلى ضوء ذلك، فإن المغرب لا يزال يمثل حالة مختلطة على الرغم من جهود الإصلاح المبذولة، وهو الأمر الذي يؤكد على أن التحديات لا تزال كبيرة.

وقد ذكر التقرير أنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم يتم إحراز تقدم في مجال مكافحة الفساد حيث تواجه المنطقة قضايا فساد كبيرة تبرز بالملموس غياب النزاهة السياسية. كما يعد الفصل بين السلطات تحديًا آخر: فالنظم القضائية المستقلة التي لديها القدرة على السيطرة على السلطة التنفيذية نادرة أو غير فعالة أو شبه منعدمة.

الفصل الثاني: تحليل مفصل لكل مصدر بيانات مؤشر مدركات الفساد

I. مؤشر التنافسية العالمية (WEF)

المنهجية

يعمل هذا المؤشر على تقييم القدرة التنافسية للقطاعات المؤسسية من قبيل حقوق الملكية، والاقتصادية على غرار تحقيق الاستقرار ماكرو-اقتصادي وسوق العمل، والقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، كما يستهدف في تقييمه الوقوف على إمكانات الاقتصاديات العالمية لتحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط والطويل.

وقد تمت بلورة هذا المؤشر على ضوء إثني عشر (12) عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاجية يراعى فيها نفس معامل الترجيح. هذه العوامل تتجسد في: المؤسسات، البنية التحتية، القدرة على دمج التكنولوجيا، الاستقرار الماكرو-اقتصادي، الصحة، التعليم والمهارات، سوق السلع، سوق العمل، النظام المالي، حجم السوق، ديناميكية الأعمال والابتكار. وهي تشمل ما مجموعه 103 مؤشراً فردياً تستند على مزيج من البيانات الإحصائية بنسبة 70% ومعلومات من استطلاع رأي سنوي بين صناعات القرار الاقتصاديين وقادة الأعمال ويتم إنجازها بالتعاون مع شبكة من المعاهد الشريكة، بما في ذلك غرفة تجارة لوكسمبورغ (30%).

وتجدر الإشارة إلى أن كل مؤشر يتراوح بين مقياس 0 (أسوأ أداء) إلى 100 (أفضل أداء)، حيث يسمح بتحديد المسافة التي تكون عليه الوضعية الحقيقية للاقتصاد مقارنة بالوضعية المثالية.

وفي الواقع، فإن هذا المؤشر المركب تمت بلورته على أساس تركيبة من 103 معياراً متنوعاً (مؤشرات ماكرو-اقتصادية، البنية التحتية، جودة نظام التعليم، الوضع الاجتماعي، كثافة البحث والتطوير، إلخ)، تتوزع بين 34 معياراً إحصائياً مقدماً من المنظمات الدولية (أو «البيانات الثابتة») و 79 معياراً ناتجاً عن الردود على استطلاعات الرأي لـ 15000 من المديرين التنفيذيين وقادة الأعمال في 139 دولة، أي في المتوسط، أقل من 100 مستجيب لكل دولة. وبهذا يظهر بأن كل هذه المعايير مرتبطة بمستوى معيشة الفرد.

كما أن من شأن تراكم البيانات المبين أعلاه، أن يسمح بالأخذ بعين الاعتبار لجميع «العوامل التي تمكن الاقتصادات الوطنية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وازدهار طويل المدى».

النتائج المحصلة من طرف المغرب (المصدر: البنك الدولي)

النتائج الكمية للفترة 2011-2019

*2019	*2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
60	58.5	4.2	4.24	4.17	4.21	4.11	4.15	4.16	النقطة
75	75	71	70	72	72	77	70	73	الترتيب
141	140	137	138	140	144	148	144	142	عدد الدول

* المنهجية الجديدة 4.0

بناءً على ما تم مراكمته خلال أربعين سنة من الخبرة في قياس الدوافع طويلة الأجل للقدرة التنافسية، قدم المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2018 مؤشرًا جديدًا للتنافسية العالمية (أربعة نقطة صفر - 4.0) من خلال دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة (4IR) في تعريف التنافسية.

ويتضمن هذا المؤشر جوانب راسخة مع رافعات جديدة وناشئة ترفع من الإنتاجية والنمو. كما يسلط الضوء على الدور الذي يلعبه رأس المال البشري والابتكار والمرونة والسرعة، ليس فقط من منطلق كونها محركات بل أيضًا بوصفها خصائص للنجاح الاقتصادي في الثورة الصناعية الرابعة 4IR.

ومن خلال إدماج مفاهيم جديدة من قبيل: (ثقافة الشركات، الشركات التي تتبنى أفكارًا وتصورات متجددة، التعاون متعدد الجهات، التفكير النقدي، الجدارة، الثقة الاجتماعية وذلك إلى جانب المزيد من المكونات التقليدية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية المادية، والاستقرار الماكرو-اقتصادي، وحقوق الملكية، سنوات الدراسة ... إلخ)، يتم الإبلاغ عن أداء الدولة بالنسبة لمؤشر القدرة التنافسية وكذلك لكل من مكوناته على أنها «درجة تقدم» على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 100 «الحد الأقصى»، وتهدف كل دولة إلى الاقتراب من الحدود بالنسبة لكل مكون من مكونات المؤشر. كما يسمح مؤشر القدرة التنافسية (أربعة نقطة صفر - 4.0) للاقتصادات بتتبع تطور قدرتها التنافسية مع مرور الوقت.

وتشير المنهجية المعتمدة في بلورة هذا المؤشر إلى أن التنافسية ليست لعبة بين الدول دون بلوغ حصيلة معينة، بل بالعكس من ذلك يمكن تحقيق هذه الحصيلة لجميع البلدان.

التحليل الكمي لسنة 2019: المغرب يتراجع على مستوى أربع دعامات، مستقرا على مستوى دعامتين ويتقدم على مستوى ستة أخرى مقارنة بنسخة 2018

التغيير في الترتيب	2018		2019		الركائز
	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	
+9	54	56.6	45	60.0	المؤسسات
0	53	71.5	53	72.6	البنية التحتية
-4	93	44.2	97	46.2	القدرة على دمج التكنولوجيا
+4	47	90.0	43	90.0	الاستقرار الماكرو-اقتصادي
-3	88	74.9	91	72.3	الصحة
+3	114	45.2	111	48.6	التربية والمهارات
+15	75	55.2	60	56.0	سوق السلع
0	119	50.0	119	51.5	سوق الشغل
-5	44	66.3	49	67.5	النظام المالي
+1	53	60.0	52	60.5	حجم السوق
+28	99	53.9	71	59.8	ديناميكية الأعمال
-3	78	34.0	81	35.1	القدرة على الابتكار

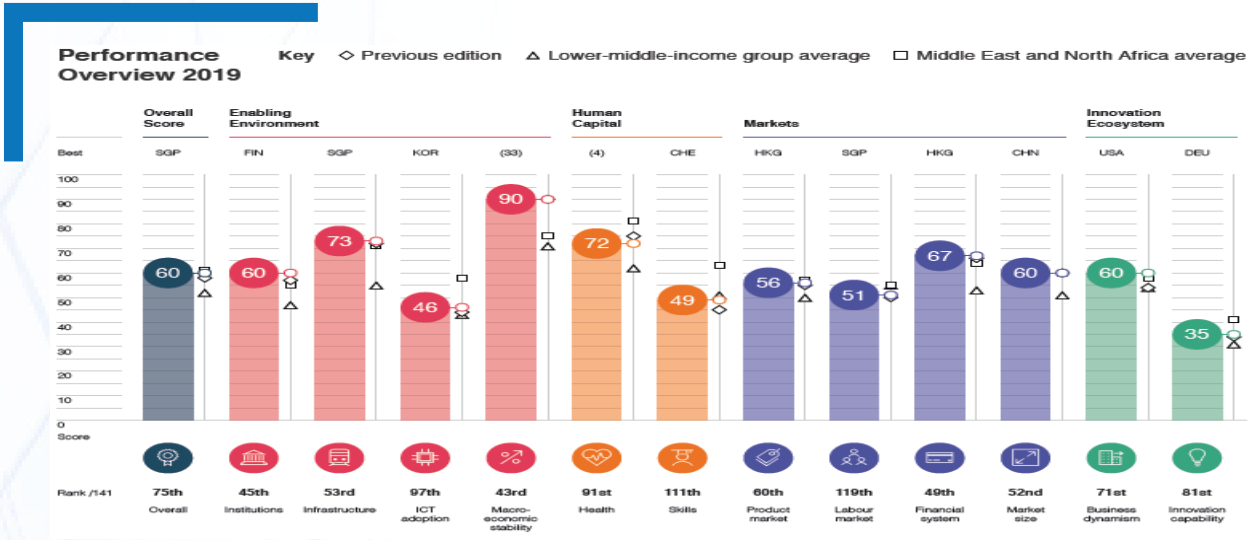
لقد ظل المغرب في حالة ركود في التصنيف السنوي لسنة 2019 للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) حول التنافسية مقارنة بالعام السابق، وذلك من خلال تموقعه في المركز 75 من أصل 141 دولة، وهو بالمناسبة نفس الترتيب المسجل خلال سنة 2018، مع الإشارة إلى تحسن تنقيط المملكة بشكل طفيف بمقدار 1.4 نقطة. وعلى صعيد الاستقرار الماكرو-اقتصادي احتل المغرب المرتبة 43 من إجمالي 141 دولة.

بتنقيط 90 على 100، حافظ المغرب على مكانة دولية قوية من حيث التحكم في التضخم واحتفظ بأعلى درجة إلى جانب العديد من البلدان المتقدمة الأخرى في هذا المجال. كما تم إحراز تقدم على صعيد دينامية تطور مستوى المديونية حيث منح المنتدى العالمي للمغرب الدرجة 80، وبالتالي فهو يحتل المرتبة 43 من إجمالي البلدان.

بالنسبة للمنتدى الاقتصادي العالمي، يتمتع المغرب بنظام مالي جيد (المرتبة 49) ويتمتع بصلابة بنكية جيدة (المرتبة 30). تحليل فارق نسبة الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي متحكم فيه جيداً بشكل عام.

- احتل المغرب المرتبة 53 من حيث البنية التحتية والتجهيزات الأساسية. هذا التطور الإيجابي تبرره بشكل أساسي جودة البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ، حيث أن مشروعاً ميناء طنجة المتوسط والخط السريع (LGV) بين طنجة والدار البيضاء يسمحان له بالتموقع بشكل جيد.
- فيما يتعلق بالأمن، فإن المغرب أيضاً له مرتبة إيجابية جداً. وهو يحتل المرتبة 20 من بين أكثر الدول أماناً. لتحقيق هذه النتيجة، استخدم المنتدى الاقتصادي العالمي عدة معايير منها: الجريمة المنظمة، ومعدل الفتك (لكل 100.000 نسمة)، والإرهاب، وموثوقية خدمات الشرطة.
- أشار التقرير أيضاً إلى المعوقات المرتبطة بمناخ الأعمال، حيث تم الوقوف على ذلك من خلال دراسة عدة جوانب من قبيل تلك المتعلقة بالمؤسسات (المغرب في المرتبة 45)، والبنية التحتية (المرتبة 53)، والتكنولوجيات الجديدة (المرتبة 97)، والبيئة الاقتصادية (المرتبة 43) والصحة (المرتبة 91). إضافة إلى التقييمات المتعلقة بالتجارة والخدمات (المرتبة 60) أو معدل انتشار الفساد (المرتبة 62).
- كما تم تحليل الخيارات المغربية من حيث الانفتاح التجاري (المرتبة 100) واحتلت المملكة المرتبة العشرين في معيار انتشار الحواجز غير الجمركية بالشكل الذي يؤثر على توسع التجارة الخارجية. ومع ذلك، يجب مراعاة ثلاثة عوامل أخرى: التعريفات التجارية وتعقيدها وكذلك كفاءة التخليص الجمركي.
- يسلط تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء مرة أخرى على التأخيرات في مجال المهارات والابتكار. وبالفعل، يحتل المغرب المرتبة 111 في ركيمة «المهارات». ولا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود في المجالات المرتبطة بالقوى العاملة الحالية والمستقبلية، جودة التدريب المهني، مهارات الخريجين
- تشكل مسألة الوصول إلى قوة عاملة ماهرة متوافقة مع احتياجات سوق العمل مصدر قلق لمجتمع الأعمال، حيث أن المتطلبات الإدارية والبيروقراطية والضرائب الباهظة والقدرة غير الكافية على الابتكار كلها معايير يجب تقييمها.
- ينتقد المنتدى الاقتصادي العالمي التعليم في المغرب ويصنّفه في المرتبة 121. وينطبق الشيء نفسه على البعد «الاجتماعي أو رأس المال البشري» حيث يحتل المغرب المرتبة 130 من 141 دولة. ويبقى التحدي الأكبر هو إيجاد تطابق أفضل بين التدريب والتوظيف وتعزيز الاندماج.

مؤشر التنافسية العالمية - نظرة عامة لعام 2019



النتائج المقارنة لسنة 2019:

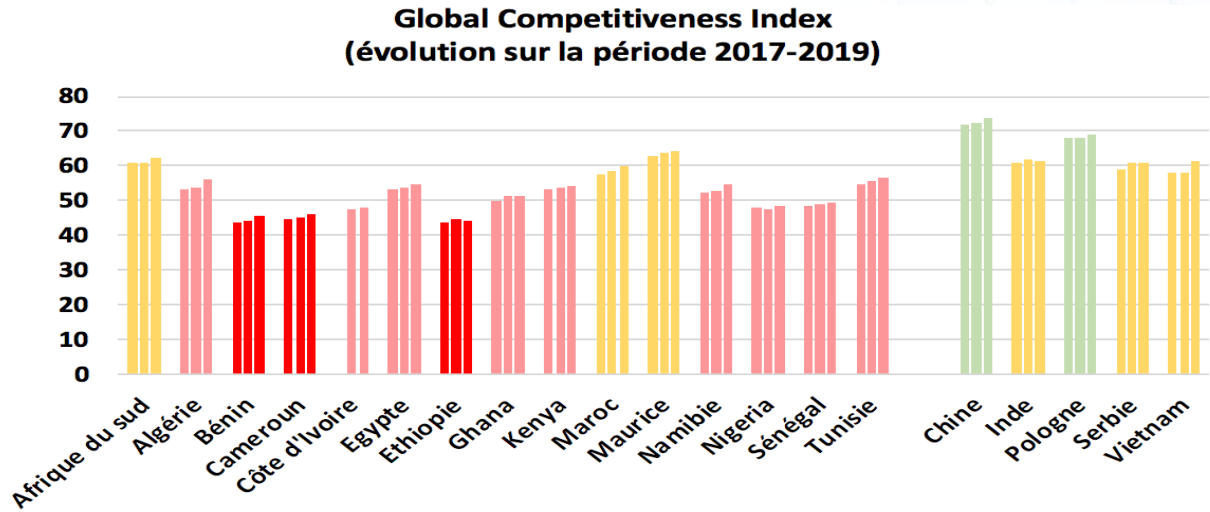
من بين البلدان الإفريقية، تتصدر جزر الموريس الترتيب (المرتبة 52 على مستوى العالم) بدرجة 64/100، وهي أعلى بكثير من المتوسط. وقد سجلت الدولة بشكل خاص أداءً جيداً على مستوى بعض المؤشرات مثل الاستقرار الماكرو-اقتصادي (المرتبة 89) والنظام المالي (المرتبة 77) والنظام الصحي.

تحتل جنوب إفريقيا المرتبة الثانية في القارة (المرتبة 60 عالمياً) بدرجة إجمالية قدرها 62/100، مدفوعة بمؤشرات مثل الاستقرار الماكرو-اقتصادي (المرتبة 88)، والنظام المالي (المرتبة 83)، وحجم سوقها (69).

بالمقارنة مع جيرانه في القارة وفي المنطقة، يحتل المغرب هذا العام المرتبة الثالثة في إفريقيا (75 في العالم)، خلف جزر الموريس (المرتبة 52 في العالم) وجنوب إفريقيا (المرتبة 60) في وقت كانت تحتل فيه غالبية جيرانها الأفارقة الأماكن السفلى من الجدول. وعلى مستوى شمال إفريقيا يتقدم المغرب على كل من تونس (87) والجزائر (89) وموريتانيا (134).

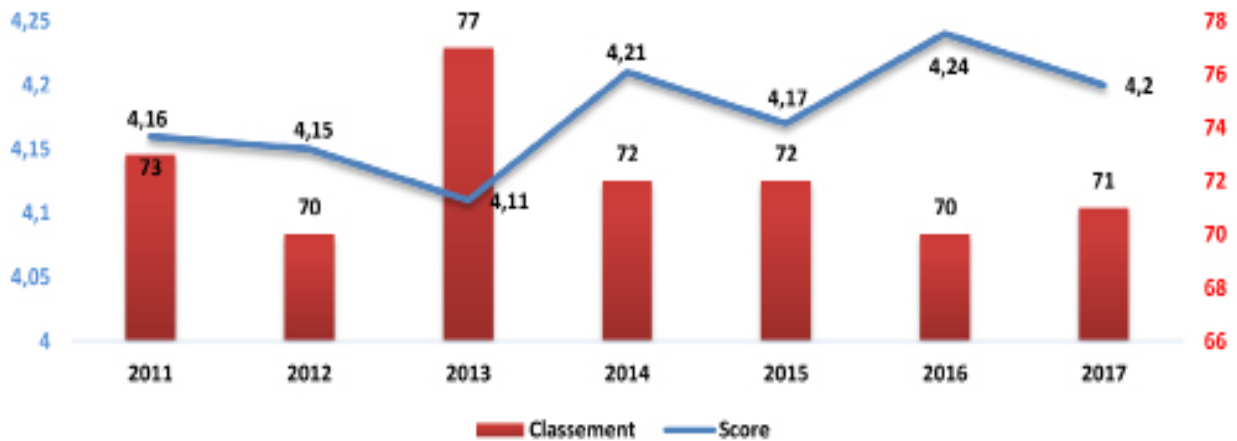
في الوطن العربي، يأتي المغرب في المرتبة الثامنة، بعد الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 25)، وقطر (المرتبة 29)، والمملكة العربية السعودية (المرتبة 36)، والبحرين (المرتبة 45)، والكويت (المرتبة 46)، وسلطنة عمان (المرتبة 53) والأردن (المرتبة 70).

مؤشر التنافسية العالمية - التطور خلال الفترة 2017-2019



التحليل الكمي للفترة 2011-2017: المغرب يتراجع على مستوى خمس دعامات ويتقدم على مستوى سبع دعامات أخرى.

بين عامي 2011 و2017، شهد المغرب تقلبات في ترتيبه في مؤشر التنافسية العالمية، حيث تم تسجيل أفضل أداء له (المرتبة 70) بين سنتي 2012 و2016.



من حيث الدعامات التي يبنّي عليها مؤشر التنافسية العالمية، استطاع المغرب تحسين ترتيبه في سبعة من أصل إثني عشرة دعامة.

التغيير في الترتيب	2011		2017		الركائز
	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	
+10	59	3.98	49	4.2	المؤسسات
+15	69	3.95	54	4.4	البنية التحتية
-30	25	5.65	55	4.9	القدرة على دمج التكنولوجيا
+12	93	5.38	81	5.6	الاستقرار الماكرو-اقتصادي
-3	98	3.62	101	3.6	الصحة
+18	76	4.15	58	4.4	التربية والمهارات
+12	132	3.52	120	3.6	سوق السلع
-10	62	4.16	72	3.9	سوق الشغل
-16	66	3.69	82	3.8	النظام المالي
+4	57	4.03	53	4.3	حجم السوق
+11	80	3.78	69	4.0	ديناميكية الأعمال
-14	80	3.02	94	3.1	القدرة على الابتكار

الملاحظات البارزة	التطور	التأثير على الفساد	التعليق على تطور المغرب	تصنيف المغرب 2019/2020	النقطة المحصل عليها من طرف المغرب 2019/2020	تصنيف المغرب / التاريخ الأول	النقطة المحصل عليها من طرف المغرب / التاريخ الأول	التاريخ الأول / للتحويل / المغرب	مؤشر / معيار / معيار فرعي
نقطة إيجابية جدا تصنيف إيجابي جدا نمو قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	نمو مهم بنسبة 100% في عام 2019، مما سمح للمغرب هضاعة قيمة للوصول إلى الدرجة 75/100 وإحداث قفزة كبيرة في التصنيف العالمي من المركز 104 في عام 2017 إلى المركز 26 في عام 2019.	26	75	104	38	2017	الإطار التنظيمي للسلامة المالية
نقطة متوسطة تصنيف متوسط في تطور	تطور إيجابي قوي	تأثير مباشر	زيادة بنسبة 26% في عام 2019 مقارنة بعام 2018	50	65	69	52	2017	جودة تدبير العقار
نقطة إيجابية جدا تصنيف إيجابي جدا نمو قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	تسجيل منحنى تصاعدي في الدرجات منذ عام 2017 (7% و 12% على التوالي) بفضل أداء ميناء طنجة المتوسط بشكل خاص. وبهذا التقدم، احتل المغرب المرتبة 17 في العالم	17	72	20	60	2017	الربط البحري
نقطة متوسطة ترتيب سلبي	ركود	تأثير غير مباشر	(لكل مليون نسمة) تسجيل منحنى تصاعدي من حيث الترتيب خلال هذه الفترة. ركود تقريبًا في المعدل: من 8% في 2018 إلى 9% في 2019	86	314	83	265	2017	طلبات تسجيل العلامات التجارية
نقطة متوسطة ترتيب سلبي في تراجع	تطور إيجابي متوسط	تأثير متوسط	تسجيل منحنى تصاعدي بنسبة 11% في عام 2019 مقارنة ب 2% تم تحقيقه في عام 2018. إذا كانت النقطة قد تصنفت نسبيًا، فإن الترتيب يكون سلبيًا إلى حد ما وينخفض 8 مراتب من المرتبة 67 إلى 75 بين عامي 2017 و 2019	75	65	67	57	2017	مستخدمي الأنترنت

نقطة متوسطة ترتيب إيجابي	تطور إيجابي متوسط	تأثير غير مباشر	تسجيل منحنى تصاعدي يتميز بتطور سنوي قدره 4% و9% على التوالي خلال الفترة التي تم تحليلها	40	54	41	48	2017	رسملة السوق
نقطة إيجابية جدا تصنيف إيجابي جدا في تطور قوي	تطور إيجابي متوسط	تأثير متوسط	ارتفع تنقيط المغرب من 67/100 في عام 2017 إلى 76/100 في عام 2019، مسجلاً بذلك زيادة متتالية بنسبة 5% و7% على التوالي خلال الفترة التي تم تحليلها.	33	76	43	67	2017	حقوق الملكية
نقطة إيجابية جدا تصنيف إيجابي جدا في تطور قوي	تطور إيجابي متوسط	تأثير غير مباشر	تسجيل منحنى تصاعدي تميز بزيادة متتالية بنسبة 7% و5% بين عامي 2017 و2019، ودرجة 76/100 (2019)	38	76	58	67	2017	كفاءة وفعالية خدمات النقل الجوي
نقطة إيجابية جدا تصنيف إيجابي جدا في تطور قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	تسجيل نمو بنسبة 12%، ووصل الربط الطرقي في المغرب إلى 88.5% في 2019	30	89	33	79	2017	الربط الطرقي
نقطة إيجابية جدا تصنيف إيجابي جدا في تطور قوي	تطور إيجابي متوسط	تأثير غير مباشر	تسجيل منحنى تصاعدي مستمر (زيادة سنوية ثابتة بنسبة 5%) منذ عام 2017. وبلغت الدرجة 73/100 في عام 2019	24	73	36	66	2017	كفاءة خدمات الموانئ البحرية
نقطة إيجابية جدا تصنيف إيجابي جدا في تطور قوي	تطور إيجابي متوسط	تأثير غير مباشر	تسجيل منحنى تصاعدي بنسبة 7% في 2018. نقطة تصل إلى 81/100 في 2019، مما يدل على علة الصحة الجيدة للقطاع المصرفي المغربي	30	81	46	77	2017	مناخ ووقوة البنوك
نقطة متوسطة تصنيف متوسط في تطور	تطور إيجابي متوسط	تأثير متوسط	(الكل 100 نسمة) زيادة سنوية صغيرة نسبياً (%) 4 في 2018 و 1% في 2019) ، مع معدل انتشار يبلغ حوالي 124%. تحسن ترتيب المغرب بمقدار 13 مرتبة ليحتل المرتبة 52 في 2019	52	124	65	118	2017	اشتراكات الهاتف المتنقل

نقطة إيجابية للغاية ترتيب إيجابي	رکود	تأثير متوسط	متوسط درجة 81/100 خلال الفترة 2017-2019، مع فو سنوي بنسبة 2% منذ عام 2017	42	83	47	80	2017	جودة إمدادات المياه
نقطة سلبية ترتيب سلبى للغاية	تطور سلبى قوى	تأثير مباشر	انخفاض ملحوظ في هذه النسبة في عام 2019 مقارنة بعام 2018 (-11%). يمثل معدل العمالة وأجور النساء العمليات (15-64 سنة) نسبة ضئيلة مقارنة بالذكور. تدهور تصنيف المغرب ب 7 مراتب خلال هذه الفترة ليصل إلى المرتبة 136	136	0	129	0	2017	معدل العمالة وأجور النساء مقارنة بالرجال (%)
نقطة متوسطة ترتيب متوسط في تراجع	رکود	تأثير مباشر	تسجيل انخفاض بنسبة 11% في عام 2019، لكن الترتيب تحسن من المرتبة 77 إلى المرتبة 56. محدودية توفر المعلومات للعموم (45/100)	56	45	77	50	2017	مؤشر الميزانية المقتوضة
نقطة متوسطة ترتيب سلبى في تراجع قوى	تطور سلبى قوى	تأثير غير مباشر	تسجيل منحنى تنازلي لهذا المؤشر منذ عام 2017 (-2% في 2018 و -5% في 2019) بمتوسط 50/100 تدهور كبير في ترتيب البلاد، من المركز 58 إلى المركز 88	88	51	58	55	2017	تطوير التكتلات
نقطة سلبية ترتيب سلبى للغاية في تراجع	تطور سلبى قوى	تأثير غير مباشر	((الكل مليون نسمة) إنجازات ضعيفة لهذا المؤشر (أقل من براءة اختراع وحيدة لكل مليون نسمة). تسجيل تغيرات سنوية سلبية كبيرة تتراوح بين 18% في 2018 إلى 20% في 2019	92	0.06	86	0.09	2017	الاختراعات المشتركة الدولية
نقطة سلبية ترتيب سلبى للغاية	تطور سلبى متوسط	تأثير غير مباشر	تطور سنوي سلبى ثابت بنسبة 3% خلال الفترة 2017-2019، مع ترتيب ظل يتراوح بين المرتبة 108 و 101	101	10	108	10	2017	التعريفات التجارية

نقطة متوسطة تصنيف متوسط	تطور سلبي متوسط	تأثير متوسط	تسجيل انخفاض مستمر في هذه النسبة السنوية منذ عام 2017، مع تطورات سنوية سلبية تتراوح بين -2% و -3% على التوالي، تمثل هذه النسبة 64% في عام 2019	51	64	46	67	2017	القروض الممنوحة للقطاع الخاص
نقطة إيجابية للغاية	ركود	تأثير غير مباشر	تسجيل انخفاض بنسبة 2% في عام 2019، مع ترتيب إيجابي في المركز 38، رغم التراجع ب 4 مراكز	38	77	34	77	2017	مرونة الأجور
نقطة سلبية ترتيب إيجابي	تطور سلبي متوسط	تأثير غير مباشر	تسجيل منحنى تنازلي خلال الفترة 2017-2019، مع تطورات سنوية بنسب -4% و -5% على التوالي، تراجع تصنيف المغرب من المرتبة 102 في عام 2017 إلى المركز 120.	120	39	102	43	2017	التعاون بين الجامعة والصناعة في البحث والتطوير
نقطة سلبية ترتيب سلبي للغاية في تراجع قوي	تطور سلبي متوسط	تأثير متوسط	تسجيل انخفاض طفيف نسبيًا في عام 2019 بمعدل -1%، لكن ترتيب المغرب تراجع ب 10 مراتب على مدار العامين الماضيين، بشكل عام، لا يزال تصنيف المغرب عند مستويات غير مرضية.	91	8	81	6	2017	القروض المتعثرة عدم أداء القروض
نقطة سلبية ترتيب سلبي للغاية في تراجع قوي	تطور سلبي متوسط	تأثير غير مباشر	تسجيل انخفاض طفيف نسبيًا في عام 2019 بنسبة -1%، لكن القيمة تظل أقل من الإمكانات، لا سيما بالمقارنة مع البلدان المماثلة الأخرى، يصنف المغرب في المركز 86 سنة 2017 ليتراجع إلى المركز 90 في عام 2019	90	63.15	86	63.73	2017	متوسط العمر الصحي المتوقع
نقطة متوسطة ترتيب سلبي للغاية	تطور سلبي متوسط	تأثير غير مباشر	تحقيق القيمة المتوسطة مع انخفاض قدره 1% بين عامي 2018 و 2019	106	52	115	48	2017	التكوين المهني
نقطة سلبية جدا ترتيب سلبي للغاية	تطور سلبي قوي	تأثير متوسط	تسجيل انخفاض قدره 1% بين عامي 2019 و 2018، لكن هذه النسبة تظل مرتفعة نسبيًا من حيث الضسارة (15%)	97	15	81	12	2017	جودة التزويد بالكهرباء

مكنت مصفوفة المؤشرات التي يركز عليها مؤشر التنافسية العالمية والتي سجلت أداءً سواء كان إيجابياً أو سلبياً، من إعداد الجدول الموجز التالي:

التطور التأثير	تطور سلبي معتدل	تطور سلبي قوي	تطور إيجابي معتدل	طور إيجابي قوي	المجموع
تأثير مباشر	1	1	0	1	3
تأثير معتدل	2	1	3	0	6
تأثير غير مباشر	6	1	6	3	16
المجموع	9	3	9	4	25

مكن تحليل الجدول المتعلق بتطورات تأثير الفساد من تسجيل النتائج التالية:

- من بين خمسة وعشرين (25) مؤشراً، سجل المغرب أربع تطورات إيجابية قوية بمعدل 16% مقابل 12% التي تمثل ثلاث مؤشرات شهدت تراجعاً قوية.
 - بالنسبة للتطورات المعتدلة التي يبلغ مجموعها 18، عرف المغرب تساوي بين الزيادات والتراجعات والتي بلغ عددها 9 لكل منهما، أي ما يقدر بـ 36% من مجموع التطورات المحققة.
 - إن هذه الأرقام المسجلة التي تتطابق في غالبيتها مع التطورات الإيجابية والسلبية، مكنت المغرب من الحفاظ على موقعه في ترتيب مؤشر التنافسية العالمية (المركز 75).
 - ومقابل ذلك، كشف تحليل الجدول فيما يخص طبيعة التأثير على الفساد عن النتائج التالية:
 - 64% من المؤشرات لها تأثير غير مباشر على الفساد، أي 16 مؤشراً من بين 25 شهدت تطورا إيجابياً أو سلبياً منذ عام 2017.
 - تشكل المؤشرات ذات التأثير المتوسط على الفساد حوالي 24% من مجموع المؤشرات.
 - تمثل المؤشرات ذات الأثر المباشر فقط 12% من مجموع المؤشرات.
 - من حيث التأثير غير المباشر على الفساد، يلاحظ أن الأغلبية تهم التطورات المعتدلة بنسبة 76%، تليها تطورات إيجابية قوية بنسبة 19%.
 - فيما يتعلق بالتأثير المباشر على الفساد، فإن التطورات المسجلة والتي يبلغ عددها 3، موزعة بالتساوي على مستويات التطور باستثناء التطور الإيجابي المعتدل.
- هذه النتائج الأولية المحصل عليها والتي تم استنتاجها من خلال تحليل المصفوفة والتقاطعات التي تمت بلورتها، تم تدعيمها بالتحليلات التفصيلية المحددة أدناه.

التحليل الكمي والنوعي

الأداءات الإيجابية

اعتمادا على المنهجية المبينة أعلاه، فإن تحليل المعطيات سمح بالوقوف على مستويات التطور بالنسبة للمؤشرات التالية :

11.04 | الإطار التنظيمي للسلامة المالية

يمكن هذا المؤشر من قياس مدى ملائمة ونزاهة الإطار القانوني المطبق على عملية التصفية وإعادة تنظيم الإجراء المطبق. حيث تشير المعدلات العليا إلى أن تشريعات السلامة المالية مصممة بشكل أفضل لإعادة تأهيل الشركات القابلة للاستمرار وتصفية الشركات التي تعيش صعوبات لا تسمح لها بالاستمرار.

يتم حساب المؤشر على أساس حاصل المعدلات المسجلة في مؤشر الانفتاح، ومسطرة تدبير ديون المدين، ومؤشر الأصول، ومؤشر مساطر التسوية، ومؤشر مشاركة الدائن.

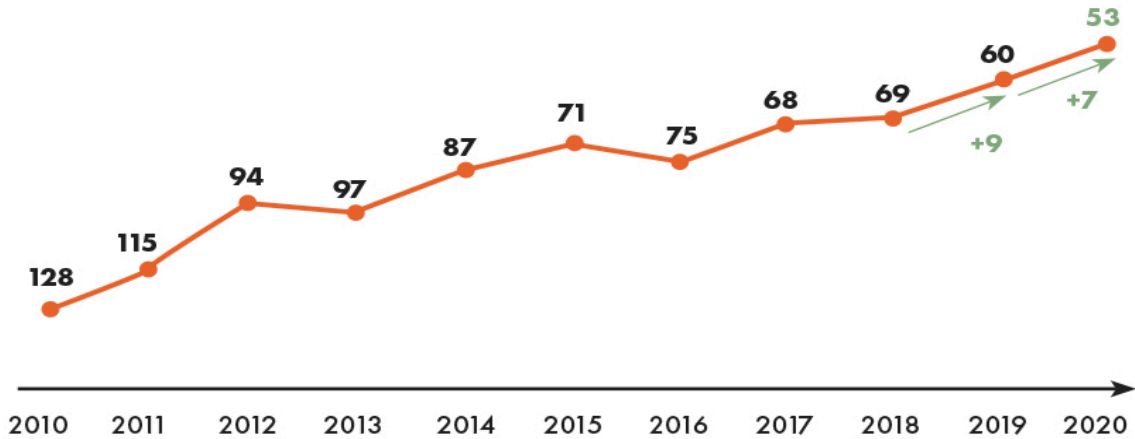
وفي هذا الإطار، حقق المغرب نموا كبيرا بنسبة 100% مما سمح له بمضاعفة المؤشر ليصل إلى 75/100.

وبحسب نتائج تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2020، فقد تراجع المغرب مرتبتين في مجال السلامة المالية بالمقارنة مع النسخة السابقة. حيث حصلت المملكة على الرتبة 73 عالمياً، والخامسة في إفريقيا، والرابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وجدير بالذكر، أنه قبل عشر سنوات كان المغرب في مرتبة سيئة للغاية في هذا المؤشر. الأمر الذي دفع إلى مراجعة قانونية همت إدخال تعديلات على الكتاب الخامس من مدونة التجارة، والتي اعتمدت وتم نشرها بالجريدة الرسمية في أبريل 2018، وهو ما ساهم في تحسين ترتيب المغرب.

وتوجد حالياً قيد الدراسة مشاريع أخرى تتعلق باعتماد المرسوم الخاص بالسانديك وذلك المتعلق بإزالة الطابع المادي.

Évolution du Maroc dans le classement Doing Business



SOURCE : DOING BUSINESS

1.16 | جودة تدير العقار

يستهدف هذا المؤشر تقييم مدى وثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وحل النزاعات على الأراضي والعقارات والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية. حيث يتدرج حسب مقياس من 0 إلى 30 (الأفضل).

وفيما يتعلق بوضعية بلادنا بشأن هذا المؤشر، فقد شهدت تحسنا بنسبة 26% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018. حيث تستمد هذه النتائج من قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال.

وعلى ضوء نتائج سنة 2020 انتقل المغرب من المرتبة 123 في عام 2010 إلى المرتبة 81 في مؤشر نقل الملكية. وتحتل المملكة المرتبة السادسة في إفريقيا والتاسعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتراجع المغرب إلى المرتبة 13 مقارنة بنسخة 2019.

وينبغي الإشارة إلى أن الإصلاحات التي أجريت في السنوات الأخيرة لا تزال غير كافية وتحتاج إلى تعزيزها بإجراءات أخرى. حيث يعمل المغرب في هذا السياق على بعض المشاريع بما في ذلك مشروع إحداث منصة إلكترونية «Tawtik.ma» يشرف عليها المجلس الوطني للموثقين بالمغرب، والتي تهدف إلى تبادل البيانات بين الموثقين ومختلف الإدارات التي تقدم خدمات لمهنة التوثيق (المديرية العامة للضرائب، الخزينة العامة للمملكة، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية...) بهدف إتمام عملية إزالة الطابع المادي للعملية المرتبطة بنقل الملكية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع يتعلق برقمنة عملية تسجيل سندات نقل الملكية العقارية من قبل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية وكذا عملية الحصول على التخليص الضريبي بشكل إلكتروني.

يساعد إضفاء الطابع الرقمي على إيداع طلبات نقل الملكية على تعزيز ترسانة الحد من ظاهرة الترامي على أملاك الغير. لاسيما بفضل ما تتيحه المنصة الإلكترونية الخاصة بالتوثيق والمرتبطة بشكل مباشر بخدمة محافظتي التي تسمح للملاك العقاريين إمكانية المتابعة الآنية لكافة الإجراءات الشكلية التي تتم على رسوم ملكية أراضيهم.

وعلاوة على ذلك، فإن الإيداع الإلكتروني لطلب نقل ملكية العقارات سيؤدي إلى تبسيط الإجراءات، وبالتالي تقليص المدة التي تستغرقها عملية الحصول على شهادة الملكية (48 ساعة على الأكثر).

2.07 | الربط البحري

يتوخى هذا المؤشر تقييم فعالية اتصال وارتباط الدولة بالشبكات البحرية العالمية، حيث يستخدم سلما مفتوحًا يمنح الدرجة المعيارية 100 لأكثر الدول اتصالا في سنة 2004.

ويعتمد المؤشر على خمس محددات لقطاع النقل البحري تتجلى في: عدد السفن، سعة نقل الحاويات الخاصة بها، الحجم الأقصى للسفن، عدد الخدمات وعدد الشركات التي تسيّر سفن الحاويات في موانئ الدولة.

وبالنسبة للمغرب، فقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً تصاعدياً منذ سنة 2017 (12% في 2018 و7% في 2019) وذلك بفضل أداء ميناء طنجة المتوسط الذي سجل، وفقاً لمؤشر ربط النقل البحري 2019 الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، أعلى نمو مطلق في العالم. هذا التطور التصاعدي من شأنه أن يستمر أو يتعزز بفضل الأوراش الكبرى لتوسعة البنية التحتية للميناء عن طريق ميناء طنجة المتوسط 2.

لقد مكن الأداء المتميز لميناء طنجة المتوسط من احتلال المغرب مرتبة الميناء الإفريقي الرئيسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. حيث يقدم هذا الميناء خدمات نقل متعددة، مستفيداً من موقعه الجغرافي واستثمارات القطاع الخاص للفاعلين الرئيسيين العالميين في مجال الموانئ.

كما جعل ميناء طنجة المتوسط من المغرب إحدى الدول الإفريقية، إلى جانب مصر وجيبوتي وجنوب إفريقيا التي تستقطب أكبر سفن الحاويات في إفريقيا.

12.10 | طلبات تسجيل العلامات التجارية

هذا المؤشر يستند بالأساس إلى عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية لكل مليون نسمة. ويتم احتسابه على أساس عدد طلبات العلامات التجارية الدولية المودعة مباشرة أو من خلال نظام مدريد حسب بلد المنشأ ولكل مليون نسمة. حيث يعتمد محل إقامة مقدم الطلب الأول كمعيار لتحديد أصل الطلب. وعندما يتعلق الأمر بعدة مرشحين، يتم أخذ المرشح الأول فقط.

ويستند هذا المؤشر على نظرية «العدد المقابل». بمعنى آخر، يتم احتساب الطلب المودع لدى مكتب إقليمي للملكية الفكرية عدة مرات وفقاً لعدد أعضائه. ويتم بعد ذلك تطبيق مبدأ التغير الحسابي على النقطة الأولية قبل أن يتم معايرتها على مقياس من 0 إلى 100.

وقد سجل تطور تصاعدي للمغرب في هذا المؤشر بمعدل 8% سنة 2018 و9% سنة 2019. هذه النتائج تم تأكيدها من خلال الترتيب الذي حصل عليه وفقاً لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية. حيث أنه بناء على ما تضمنته نسخة 2019 من مؤشر الابتكار العالمي، ربحت المملكة مركزين لتحتل المرتبة 79 من بين 129 دولة. إذ يتقدم المغرب على بنما (المرتبة 75) والبوسنة والهرسك (المرتبة 76) وكينيا (المرتبة 77)، كما يأتي خلف كل من روسيا البيضاء (المرتبة 72) والأرجنتين (المرتبة 73).

وعلى صعيد القارة الإفريقية، حصل المغرب على درجة 31,63 من أصل 100 مما سمح له باحتلال المرتبة الثالثة خلف جنوب إفريقيا التي احتلت المركز 63 بنتيجة 34,04 من 100. وتونس احتلت المركز 70 بنتيجة 32,83 على 100.

وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي، الذي يقدم ترتيباً لقدرات وأداء الاقتصادات من حيث الابتكار، تتقدم المملكة على كينيا التي تحتل المرتبة 77 عالمياً برصيد 31,13 من أصل 100، موريتانيا (المركز 82؛ 30,61 / 100)، مصر (92؛ 27,47 / 100)، بوتسوانا (المرتبة 93؛ 27,43 / 100)، رواندا (المرتبة 94؛ 27,38 / 100) والسنغال (96؛ 26,83 / 100).

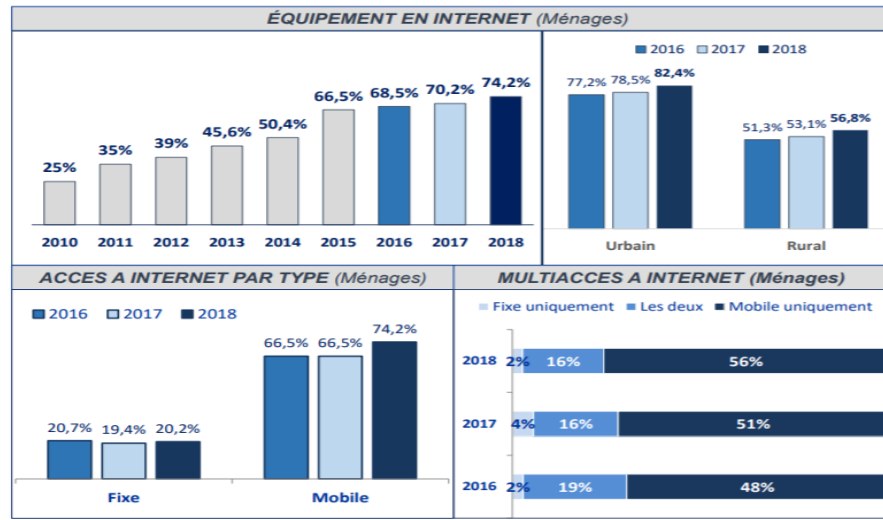
يرتكز هذا المؤشر على النسبة المئوية لعدد مستخدمي الإنترنت من سكان بلد ما في الأشهر الثلاثة الماضية.

وقد عرف هذا المؤشر بالنسبة للمغرب تحسنا ملحوظا بنسبة 11% خلال سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 والتي عرفت بدورها تطورا بنسبة 2% مقارنة بسنة 2017.

ووفقا لبيانات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، فإن خدمة الجيل الرابع تواصل نموها بقوة في المغرب. حيث بلغت نهاية سنة 2019، 15,72 مليون بزيادة قدرها 63,6% مقارنة مع سنة 2018.

من جانب آخر، بلغ عدد مستخدمي الانترنت 25,38 مليون مشترك، بزيادة قدرها 11,4% مقابل 2,6% في عام 2018، وبذلك بلغ معدل انتشار الإنترنت 71,3%. وسجل مجال الانترنت عبر الهاتف النقال نموا سنويا بنسبة 11,22% (2.21% في 2018) ليصل إلى 23,68 مليون مشترك. وبذلك يستمر نمو استخدام بيانات الجوال مع زيادة الحركة بأكثر من 30% على مدار عام واحد.

En 8 ans, l'équipement des ménages en accès Internet a été multiplié par 3.



على المستوى الإفريقي، يحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث معدل الاختراق بنسبة 62% حسب بيانات البنك الدولي ويحتل المرتبة الثالثة حسب ترتيب الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

Banque Mondiale			UIT			World Stats		
Rang	Pays	Taux de pénétration	Rang	Pays	Taux de pénétration	Rang	Pays	Taux de pénétration
1er	Maroc	62%	1er	Tunisie	64,10%	1er	Kenya	83%
2e	Seychelles	59%	2e	Gabon	62%	2e	Liberia	80,90%
3e	Cap Vert	57%	3e	Maroc	61,70%	3e	Tanzanie	71,60%
4e	Afrique du Sud	56%	4e	Seychelles	58,70%	4e	Seychelles	70%
5e	Djibouti	56%	5e	Cap Vert	57,10%	5e	Tunisie	67%
6e	Maurice	56%	6e	Afrique du Sud	56,10%	6e	Mali	63,40%
7e	Tunisie	56%	7e	Djibouti	55,60%	7e	Maurice	63,20%
8e	Gabon	50%	8e	Maurice	55,40%	8e	Cap vert	62,80%
9e	Algérie	48%	9e	Namibie	51%	9e	Maroc	61,80%
10e	Egypte	45%	10e	Algérie	47,60%	10e	Nigeria	59,50%

9.04 | قيمة السوق المالي (البورصة)

هو مؤشر الرسملة السوقية أي القيمة الإجمالية للشركات المحلية المدرجة في سوق البورصة من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية. ويتم حساب هذا المؤشر على أساس سعر سهم جميع الشركات المحلية المدرجة في السوق مضروبا في عدد أسهمها القائمة. تُستثنى من ذلك صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار المشتركة والشركات التي يتمثل هدفها التجاري الوحيد في امتلاك أسهم الشركات المدرجة الأخرى.

تطور هذا المؤشر وفق منحى تصاعدي حيث ارتفع من 48% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 إلى 54% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، أي بمعدل زيادات سنوية بلغ على التوالي 4% و8%.

في أحدث تقرير له عن المراكز المالية، قام صندوق النقد العربي بمقارنة 16 بورصة عربية رئيسية من حيث الأداء، وأحجام التداول، والرسملة، إلخ. 16% على أساس مؤشر مركب. وتمثل بورصة الدار البيضاء 6.1% في هذا المؤشر حيث تضم 36 شركة من أصل 75.

من حيث الرسملة، يحتكر سوق الأسهم السعودية أكثر من 41% من الرسملة العالمية للأسواق العربية بمبلغ 496 مليار دولار في نهاية عام 2018. وتأتي بورصة قطر في المرتبة الثانية ب 13.42%، يليها سوق أبو ظبي للأوراق المالية الذي تبلغ حصته 11.42%.

بالنسبة إلى رسملة بورصة الدار البيضاء، فإنها لا تمثل سوى 5.02% من الإجمالي في 2018. ومن حيث العمق، تبلغ نسبة السيولة في سوق الدار البيضاء 8%.

	Volumes échangés en 2018 (millions \$)	Capitalisations (millions \$)	Liquidité
Algérie	1996,1	369,42	540,3%
Khartoum	1295,5	2482,83	52,2%
Arabie Saoudite	232322,2	496287,01	46,8%
Egypte	19256,8	41791,08	46,1%
Dubai	16098,8	93469,91	17,2%
Kuwait	13691,8	94399,18	14,5%
Amman	3268,9	22724,02	14,4%
Qatar	18811,2	161668,35	11,6%
Palestine	353,1	3724,53	9,5%
Casablanca	4831,9	60461,7	8,0%
Abu Dhabi	10771,5	137591,25	7,8%
Beirut	633,6	9675,18	6,5%
Bahrain	858,9	21746,76	3,9%
Damascus	50,3	1295,65	3,9%
Tunis	88,7	9830,79	0,9%
Muscat	1980,4	4721081	0,04%

1.14 | حقوق الملكية

يتم تحديد مؤشر حقوق الملكية من خلال الجواب على التساؤل المرتبط بمدى توفر تدابير لحماية حقوق الملكية، بما في ذلك الأصول المالية المتعلقة بها.

وقد ارتقى المغرب بخصوص هذا المؤشر بنسب تتراوح على التوالي بين 5% و7%، حيث انتقل من الرتبة 67,14 على 100 سنة 2017 إلى 75,71 على 100 سنة 2019.

ومن الممكن أن يتحسن ترتيب المغرب في نسخة 2020 من مؤشر التنافسية العالمية، وذلك بفضل المصادقة على مشروع القانون الخاص بالملكية الخاصة ولاسيما الأملاك العقارية والذي أحيل على مجلس النواب بتاريخ 4 فبراير 2020. هذا القانون الذي يستهدف من خلاله المشرع تجريم سلوكات الاعتداء على الملكية الخاصة. وهي السلوكات التي كانت بموجبها الإدارة تصدر الممتلكات الخاصة دون أي أساس قانوني أو تنظيمي ودون أن تكون لها أي علاقة بقرار للسلطات الإدارية.

2.06 | نجاعة وفعالية خدمات النقل الجوي

يتم تحديد مؤشر نجاعة وفعالية خدمات النقل الجوي من خلال الجواب على التساؤل المرتبط بمدى نجاعة وفعالية الخدمات التي يقدمها النقل الجوي، لاسيما ما يتعلق منها بوثيرة الرحلات، احترام المواعيد، السرعة والأسعار المطبقة.

وقد تحسن المغرب في هذا المؤشر بنسب تتراوح ما بين 7% و5% خلال الفترة ما بين 2017 و2019 حيث حصل على تنقيط 75,71 على 100 سنة 2019.

ويجدر بالذكر، أن النقل الجوي بالمغرب شهد في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة تراعي من جهة، خصوصيات المناطق المختلفة والأسواق المستهدفة، ومن جهة أخرى، إنشاء شركات طيران جديدة تتلاءم مع حاجيات الاقتصاد الوطني، ولا سيما من خلال تحقيق الرهانات التي اتخذها المغرب لتحرير اتفاقيات النقل الجوي. وقد أدت الاتفاقيات المبرمة مع العديد من البلدان إلى ارتفاع مستوى تحرير الخدمات وتعزيزها، فضلاً عن التأثير الذي أحدثه على مستوى دينامية تطوير النقل الجوي المغربي.

2.01 | الربط الطريقي

يهدف مؤشر الربط الطريقي إلى قياس السرعة ومتوسط الشبكة الخطية لمسار السياقة الذي يربط بين عشرة مدن أو أكثر والتي تمثل مجتمعة 15% على الأقل من إجمالي السكان. حيث يتدرج هذا المؤشر حسب المقياس من 0 إلى 100 (ممتاز).

وقد بلغ الربط الطريقي في المغرب 88,5 على 100 سنة 2019 بمعدل زيادة وصل 12% مقارنة مع سنة 2018، حيث تتكون الشبكة الطرقية من امتداد خطي بطول 1800 كيلومتر من الطرق السيارة و1093 كيلومتر من الطرق السريعة. ومن المتوقع أن تنمو شبكة الطرق السيارة من 1800 كيلومتر إلى 3000 كيلومتر بحلول سنة 2030.

2.08 | نجاعة وفعالية خدمات النقل البحري

يتم تحديد مؤشر نجاعة وفعالية خدمات النقل البحري من خلال الجواب على التساؤل المرتبط بمدى نجاعة وفعالية خدمات الموانئ، لاسيما ما يتعلق منها بوثيرة رحلات السفن أو العبارات، احترام المواعيد، السرعة والأسعار المطبقة.

وقد شهد المغرب على مستوى هذا المؤشر تحسنا مضطردا منذ سنة 2017. حيث حصل على تنقيط 72,86 على 100 سنة 2019. ومن المرتقب أن يتطور هذا التنقيط من عام إلى آخر مع تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للموانئ لسنة 2030، والتي تستهدف ليس فقط الرفع من قدرات الاقتصاد، ولكن أيضاً السعي نحو اغتنام الفرص الجديدة من أجل زيادة اندماج المغرب في التنافسية العالمية.

مع الشروع في استغلال ميناء طنجة المتوسط الثاني، فإن الطاقة الإجمالية للمغرب تبلغ حالياً 260 مليون طن مقابل 138 مليون طن في نهاية سنة 2018، أي بزيادة تتجاوز 120 مليون طن من حيث القدرة على الاستغلال لبلوغ أهداف 2030.

9.06 | متانة القطاع البنكي

يرتكز هذا المؤشر على إجراء تقييم لصلابة ومتانة القطاع البنكي والمصرفي في كل دولة، حيث أنه من خلال تقييم القطاع البنكي بالمغرب، يلاحظ أنه يسجل عملياً تنقيط يقترب من 81,4 على 100 سنة 2019، وهو ما يؤكد الصحة الجيدة التي يتمتع بها هذا القطاع ببلادنا.

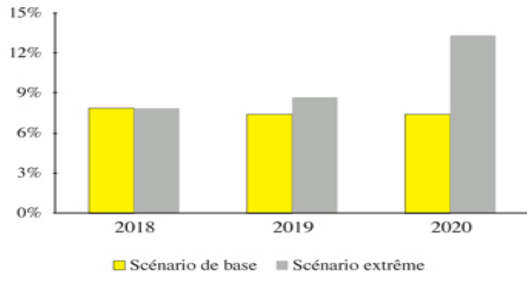
وفي هذا الإطار، يعمل البنك المركزي على إجراء اختبارات سنوية لتقييم سلامة المؤسسات الائتمانية التي يشرف على تنظيمها. حيث أظهرت نتائج اختبارات التحمل التي أجريت خلال سنة 2018 زيادة في معدل الديون التي تعرف صعوبات في السداد حيث انتقل هذا المعدل من 7,3% نهاية 2018 إلى 8,7% سنة 2019 و13,4% سنة 2020.

وسوف يؤدي هذا التدهور في محفظة البنوك إلى خفض متوسط نسبة رأس المال الإجمالي إلى أقل من 12% الذي يعتبر بمثابة الحد الأدنى المطلوب، غير أن الحواجز الوقائية التي أقامتها البنوك تسمح لهم بامتصاص تأثير هذه الصدمات. ومع ذلك، لا يقدم البنك المركزي معلومات عن النتائج الفردية، لأن الحالات تختلف جداً من مؤسسة إلى أخرى.

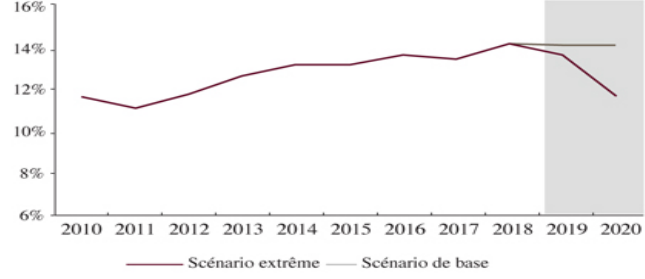
أجريت الاختبارات سنة 2018، مع تغيير كبير إثر دخول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 حيز النفاذ، هذا المعيار الذي يتبنى تصنيفاً جديداً يقيم ويحتسب الأدوات المالية ويحرص على ضمان تغطية الديون السليمة، حيث يعتبر هذا بمثابة تغيير جذري في فلسفة تدبير القطاع.

Taux d'impayé et ratio de solvabilité en conditions normales et en cas de choc

Taux des créances en souffrance



Ratio de solvabilité



Source: Rapport sur la stabilité financière

3.01 | عدد اشتراكات الهاتف المحمول

يحتسب هذا المؤشر على أساس عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 نسمة. ويتضمن اشتراكات الدفع البعدي، والحسابات النشطة المدفوعة مسبقاً (أي التي كانت نشطة في الأشهر الثلاثة الماضية)، وجميع اشتراكات الهاتف النقال التي تقدم اتصالات صوتية.

عرف هذا المؤشر تزايداً نسبياً طفيفاً، ولكنه يستمر في التطور من عام إلى آخر بزيادة قدرها 4% سنة 2018 و1% سنة 2019.

ووفقاً للوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، عرف أسطول الهاتف المحمول نمواً بنسبة 4,31% ليصل إلى 46,67 مليون مشترك نهاية سنة 2019، محققاً معدل انتشار بلغ 131,14%.

2.02 | جودة الإمداد بالمياه

يسعى هذا مؤشر إلى إجراء تقييم لجودة إمدادات المياه بالنسبة للمواطنين وذلك بشكل يراعي بعض المعايير المرتبطة بانخفاض معدل الانقطاعات وتباين مستويات تدفق المياه.

وقد استقر متوسط هذا المؤشر بالنسبة للمغرب في الدرجة 81,43 على 100 خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 وذلك بنمو سنوي يقدر بـ 2%.

في إطار إمداد جميع سكان المملكة بمياه الشرب، تم إجراء جرد شامل لتقييم العجز والاحتياجات بحلول عام 2027.

وتم وضع خطة عمل وفق برنامج يسمح بتعميم ربط جميع المراكز القروية التي يبلغ عددها 1273 (1.9 مليون نسمة) وتعميم الإمدادات بمياه الشرب في المناطق القروية للمملكة.

كما يهدف البرنامج إلى تحسين أداء شبكات التوزيع بالمدن والمراكز الحضرية بنسبة 78% بحلول سنة 2027.

الأداءات السلبية

8.11 | معدل العمل والأجور بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال (%)

يتم احتساب هذا المؤشر على أساس عدد النساء العاملات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و64 ومعدل أجورهن مقارنة بالعاملين الذكور في نفس العمر.

لقد انخفضت هذه النسبة بشكل كبير بين سنتي 2018 و2019. حيث يتضح أن عدد وأجور الموظفين (15-64 سنة) يمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالموظفين الذكور. وتؤكد هذه النتائج ما خلص إليه تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر سنة 2020 بشأن الفجوة بين الجنسين، الذي يعطي للمغرب المرتبة 143 من بين 153 دولة فيما يخص مؤشر التفاوت بين الجنسين والذي يعتمد على شكل كبير المنتدى الاقتصادي العالمي لتطوير مؤشر التنافسية الخاص به. ويعتبر التقرير الذي تعده أوكسفام أن المغرب من أكثر الدول تفاوتًا في شمال إفريقيا وتصنف في النصف الأكثر انعدامًا للمساواة في العالم.

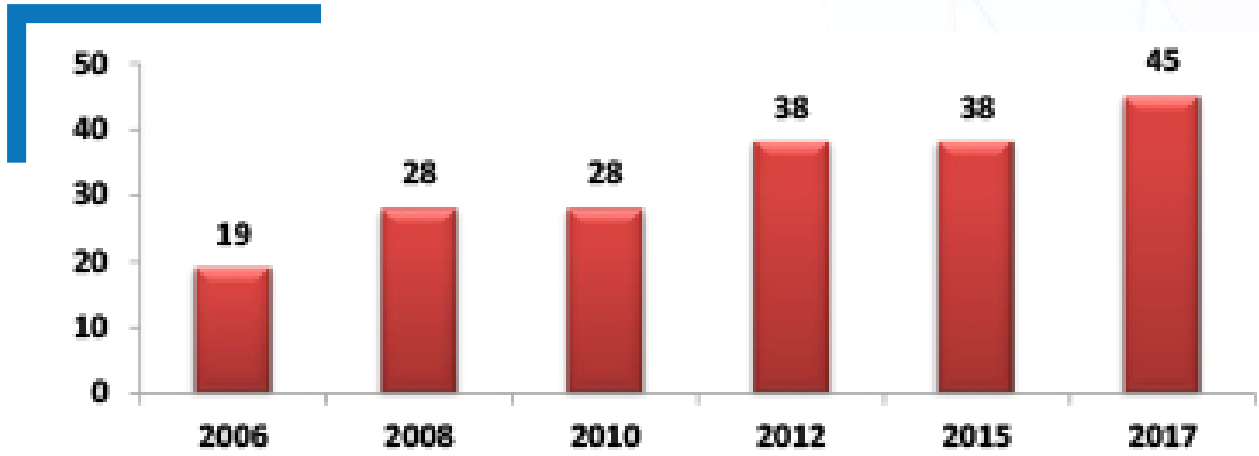
MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA		
Country	Overall rank	Overall score
Israel	46	0.722
Tunisia	119	0.648
United Arab Emirates	121	0.642
Kuwait	126	0.630
Qatar	127	0.629
Algeria	128	0.629
Turkey	130	0.628
Bahrain	132	0.627
Egypt	135	0.614
Mauritania	136	0.607
Morocco	137	0.607
Jordan	138	0.605
Oman*	139	0.605
Lebanon	140	0.595
Saudi Arabia	141	0.590
Iran, Islamic Rep.	142	0.589
Syria	146	0.568
Iraq*	147	0.551
Yemen	149	0.4994

وحسب الفئات، يحتل المغرب المرتبة 141 من حيث الفرص الاقتصادية، والمرتبة 117 للتربية والتعليم، والمرتبة 135 للصحة ومعدل الحياة، والمرتبة 102 في التمثيلية السياسية.

ولا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة في المغرب كما يتضح من حصتها المحدودة ضمن السكان النشطين (22,2% سنة 2018). وهذا يشكل أحد المصادر الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين. يضاف إلى ذلك ارتفاع مستوى البطالة بين النساء (14% سنة 2018 مقابل 8,4% بالنسبة للرجال).

1.06 | مؤشر الميزانية المفتوحة

يقوم مؤشر الميزانية المفتوحة (IBO) بتقييم مقدار وملاءمة معلومات الميزانية المتاحة للعموم. ويعتمد البحث حول الميزانية المفتوحة على تقييم المكونات الثلاثة لنظام المساءلة المالية العامة المتمثلة في: وصول العموم إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية، فرص العموم للمشاركة في عملية الميزانية، ودور وفعالية مؤسسات الرقابة، بما في ذلك السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات.



■ بالنسبة للمغرب، نجد أنه يوفر معلومات محدودة للعموم تمنحه تنقيط 45 على 100.

■ تعتبر درجة مؤشر الميزانية المفتوحة للمغرب لعام 2017 البالغة 45 أعلى بكثير من النتيجة المسجلة في عام 2015 وذلك بزيادة قدرها 7 نقاط.

■ لم يحرز المغرب أي تقدم في المجالات التالية: لم يصدر تقريرا أولي عن الميزانية ولا نشرة في منتصف السنة ولا تقريرا في نهاية السنة.

Document	2006	2008	2010	2012	2015	2017
Rapport préalable au budget	●	●	●	●	●	●
Projet de budget de l'exécutif	●	●	●	●	●	●
Budget approuvé	●	●	●	●	●	●
Budget des citoyens	●	●	●	●	●	●
Rapports en cours d'année	●	●	●	●	●	●
Revue de milieu d'année	●	●	●	●	●	●
Rapport de fin d'année	●	●	●	●	●	●
Rapport d'audit	●	●	●	●	●	●

● Mise à la disposition du public ● Non produit
● Publié avec du retard ou Non publié en ligne ou Produit à des fins internes uniquement

12.02 | تطوير التجمعات البشرية

يتم تحديد هذا المؤشر من خلال الجواب على التساؤل المرتبط بمدى مراعاة معايير محددة في تنظيم التجمعات، وتتجلى هذه المعايير في: التركيز الجغرافي للشركات، والموردين، ومنتجي السلع والخدمات، والشركات المتخصصة في مجال معين.

وقد سجل المغرب بخصوص هذا المؤشر تراجعاً منذ سنة 2017 بمتوسط تنقيط يصل إلى 50 على 100، حيث يمكن ربط هذه النتائج بأهداف مخطط تسريع التنمية الصناعية والذي لم يتم تقييمه. وفقاً للإحصاءات المتاحة، تم إنشاء 14 مجموعة منذ سنة 2001. لعل أبرزها منصة تكنوبارك بمدينة الدار البيضاء والتي تحتضن حوالي 180 شركة مبتكرة.

ومع ذلك، فإنه لا تزال مجموعة من نقاط الضعف بالنسبة للمغرب، تتجلى أساساً في: الافتقار إلى القدرة الإدارية والموارد البشرية للعمل على المستوى الدولي، بالإضافة إلى الاستجابة غير الكافية الناتجة على وجه الخصوص عن البيروقراطية، وهي كلها عوامل تعرقل تطوير المشاريع المبتكرة. ناهيك عن الجوانب المالية.

12.03 | الاختراع المشترك الدولي

يوضح هذا المؤشر متوسط عدد طلبات البراءة المودعة لدى المخترعين المشاركين في الخارج لكل مليون نسمة خلال الفترة ما بين 2013 و2015.

ويتم حساب هذا المؤشر على أساس مجموع طلبات براءات الاختراع العائلية مع مخترع واحد على الأقل موجود في الخارج. يتم استرداد البيانات من قاعدة بيانات PATSTAT حسب تاريخ التسجيل وبلد المخترع باستخدام حسابات كسرية، ويتم التعبير عنها بعدد الطلبات لكل مليون نسمة، حيث يتم تطبيق التحويل اللوغاريتمي على الدرجة الأولية قبل أن يتم توحيدها على مقياس من 0 إلى 100.

تظهر النتائج التي حصل عليها المغرب ضعفاً كبيراً على هذا المستوى (أقل من براءة اختراع لكل مليون نسمة) وهذا له علاقة وثيقة بنظامنا التعليمي، الذي يسجل اختلالات على جميع المستويات من بينها: الحكامة، وجودة النظام، وما إلى ذلك. وقد تم تضمين أوجه القصور في جميع التقارير الوطنية والدولية.

7.05 | التعريفات التجارية

يتعلق هذا المؤشر بمتوسط سعر الرسم المطبق معبراً عنه بنسب مئوية. وهو متوسط المعدلات المطبقة مرجحة بحصص الواردات من المنتجات لكل بلد شريك. وتعتبر التعريفات المطبقة هي معدلات الرسوم المطبقة من قبل إدارة الجمارك على البضائع المستوردة. وهي المعدلات التي تنشرها سلطات الجمارك الوطنية لأغراض إدارة الرسوم.

وفقاً لنتائج مؤشر التنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن المغرب يحتل مرتبة سيئة من حيث الانفتاح التجاري (100 من أصل 141). واحتلت المملكة المرتبة العشرين في معيار انتشار الحواجز غير الجمركية مما يعيق توسع التجارة الخارجية. ومع ذلك، يجب مراعاة ثلاثة عوامل أخرى تتعلق أساساً ب: التعريفات التجارية والتعقييدات التي تطرحها عند التطبيق وكذلك نجاعة التخليص الجمركي.

لقد وصلت السلطات العمومية بالمغرب، من خلال مختلف الاتفاقيات التجارية التي وقعها، إلى قناعة مفادها أن الحماية الجمركية المفرطة تدفع الشركات أكثر إلى عدم إعادة الهيكلة من خلال الاستفادة من مظلة التعريفات الجمركية. وعلى ضوء ذلك يتعين على هذه السلطات تعزيز القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي وذلك قبل العمل على تعزيز الصادرات.

Importations dans le cadre des Accords de libre-échange						
En millions de Dirhams						
	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Union Européenne(*)	94,297	94,977	96,564	100,184	112,463	110,332
dont : Espagne	20,019	21,007	21,378	24,951	23,846	27,175
France	20,872	20,349	20,354	23,463	21,060	20,270
Italie	11,935	11,896	11,548	12,358	13,298	13,674
Allemagne	11,528	11,840	13,342	14,746	15,230	12,747
Part (%)	48,9	47,2	48,8	47,3	45,1	42,3
Etats-Unis	8,815	10,377	9,825	9,746	10,695	17,645
Part (%)	38,4	38,5	38,0	37,5	35,5	46,1
Turquie	7,796	10,587	11,519	12,519	13,517	15,500
Part (%)	64,8	73,3	72,8	69,8	70,2	72,0
Accord d'Agadir	2,715	4,318	3,835	4,087	4,637	5,325
dont : Egypte	2,875	3,522	2,999	3,173	3,486	4,122
Tunisie	772	706	740	833	1,054	1,090
Jordanie	68	90	150	82	116	175
Part (%)	68,5	67,0	65,4	67,4	69,9	67,1
AfEE	2,069	1,632	1,913	1,428	2,527	2,986
dont : Norvège	813	333	683	334	1,325	1,647
Suisse	1,255	1,299	1,278	1,099	1,168	1,274
Part (%)	61,9	54,7	38,4	47,8	60,6	99,7
Total des ALE	116,692	121,891	125,246	135,964	143,839	151,788



Source: Office des changes

(*) Il s'agit des vingt-huit pays de l'Union Européenne.

- Part (%) des importations de l'étranger dans le cadre de l'échange des importations totales originaires des pays signataires de cet accord.

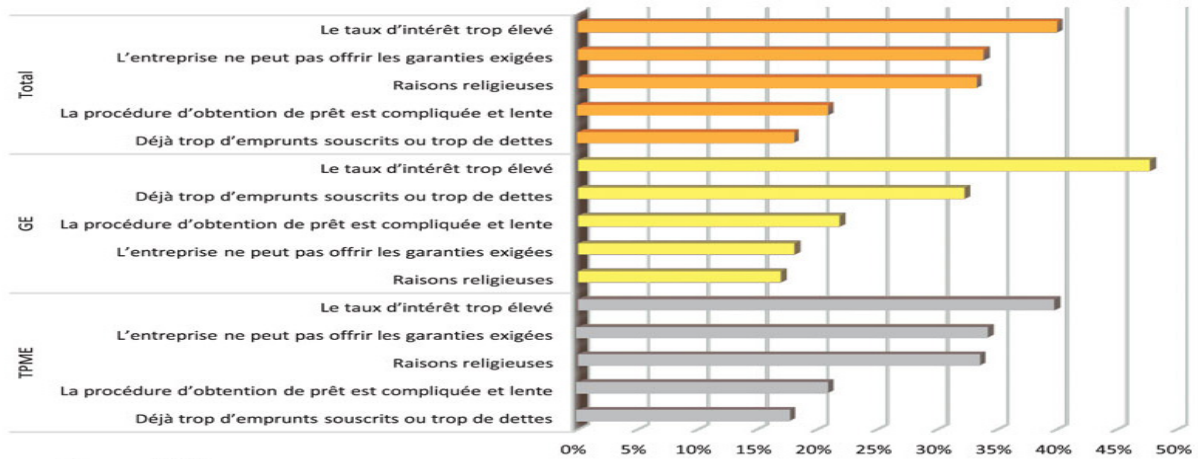
9.01 | القروض الممنوحة للقطاع الخاص

يتعلق الأمر بالقيمة الإجمالية للموارد المالية الممنوحة للقطاع الخاص، معبراً عنها كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام. حيث يتم احتساب هذا المؤشر على أساس مجموع القروض ومشتريات الأوراق المالية غير المتعلقة بحقوق الملكية والائتمانات التجارية وحسابات الدين الأخرى التي تنشئ طلب السداد الذي تقدمه شركات التمويل للمقاولات والأسر.

ولقد انخفضت نسبة هذا المؤشر منذ عام 2017 لتمثل 64% سنة 2019.

وفقاً لنتائج بحث أجرته المندوبية السامية للتخطيط حول المقاولات ما بين شهري يناير ويوليوز 2019، تبين أن مقولة من بين خمس مقاولات تلجأ إلى التمويل الخارجي، ويشكل الائتمان المصرفي نسبة 93%. وترتفع هذه النسبة إلى 46% للمقاولات الكبرى مقابل 18% للمقاولات المتوسطة والصغيرة جداً.

Pourquoi les entreprises ne sollicitent pas le crédit

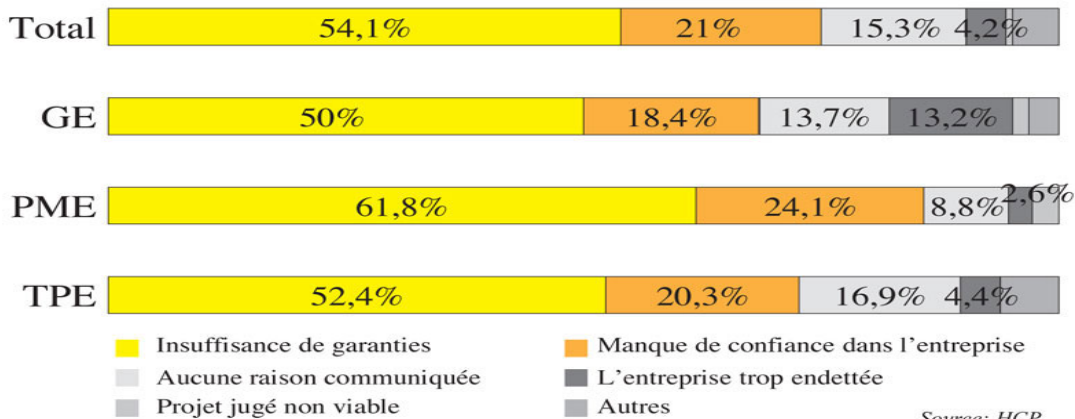


Source: HCP

وتعد المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا الأكثر مواجهة لل صعوبات في الحصول على التمويل، الأمر الذي يشكل عقبة كبيرة لـ 40% منها، مع الإشارة إلى أن 58% من مسؤولي المقاولات غير راضين عن الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية وأن الشعور بعدم الرضا يزداد حدة في صفوف المقاولات الصغيرة جدًا بنسبة 63%.

بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ المندوبية السامية للتخطيط أن 35% من المقاولات تقدمت بطلب للحصول على ائتمان من مؤسسة مصرفية في السنوات الثلاث الماضية. وتمثل هذه النسبة 56% للمقاولات الكبرى و27% المقاولات الصغرى والمتوسطة.

Motifs de rejet des demandes de crédit



Source: HCP

ويشير البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط إلى أن ارتفاع سعر الفائدة والضمانات التي تطلبها المؤسسات البنكية تشكل أهم العوائق الرئيسية للطلب على الائتمان. كما يكشف أن ما يقرب من 33% من المقاولات تتجنب اللجوء إلى الائتمان المصرفي لأسباب عقائدية.

ومن خلال الاستطلاع الذي أجري مع مسؤولي المقاولات، تم تحديد أهم عاملين للوصول إلى التمويل المصرفي، ويتعلق الأمر بالضمانات المطلوبة وسعر الفائدة المطبق خلال الفترة المحددة.

8.04 | مرونة نظام الأجور

يتم استيقاء مؤشر مرونة نظام الأجور من خلال الجواب على التساؤل المتعلق بماهية الضوابط المعتمدة لتحديد الأجور بشكل عام، حيث تظهر المعطيات المتوفرة على أن المقاولات تتفاوض بشأن الأجور مع موظفيها بشكل فردي على الرغم من التوفر على نظام قانوني يبين الحد الأدنى للأجور.

وقد أجرى بنك المغرب دراسة في الموضوع استنادا إلى تحليل مرجعي واعتمادا على تجارب دولية مقارنة، هذه الدراسة ارتكزت على معطيات وحقائق بشأن الحد الأدنى للأجور في المغرب، من خلال فحص علاقته بتوزيع الأجور والبطالة والقطاع غير المهيكل قبل محاكاة تأثيرات ارتفاعه المحتمل على الاقتصاد الوطني.

في المغرب، يتم تحديد الحد الأدنى للأجور من قبل السلطات الحكومية بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين (ممثلي أصحاب العمل والموظفين). حيث أنه خلال سنة 2019 وصل الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والفلاحي إلى 2.698 درهم و1.903 درهم على التوالي.

كما أنه خلال الفترة ما بين 1999 و2019 تم إجراء مراجعة حوالي 10 مرات من المستوى الأول البالغ 1.659 درهماً للحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي و1.075 درهماً للحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي شهرياً.

Evolution du salaire minimum au Maroc et seuil d'optimalité

Revalorisation annuel du SMIG et du SMAG entre 1999 et 2017 au Maroc

	SMIG horaire (en DH)	SMAG journalier (en DH)	Taux de revalorisation annuel (en %)	SMIG mensuel (en DH)	SMAG mensuel (en DH)
1999	7.98	41.36	-	1 659.8	1 075.4
2000	8.78	45.50	10	1 826.2	1 183.0
2004 *	9.66	50.00	10	1 845.1	1 300.0
2008	10.14	52.50	5	1 936.7	1 365.0
2009	10.64	55.12	5	2 032.2	1 433.1
2011	11.70	60.63	10	2 234.7	1 576.4
2012	12.24	63.39	5	2 337.8	1 648.1
2014	12.85	66.56	5	2 454.4	1 730.6
2015	13.46	69.73	5	2 570.9	1 813.0
2019	14.13	73.22	5	2 698.8	1 903.7

* En 2004, la réglementation sur la durée maximale du travail a changé d'un volume horaire mensuel de 208 heures à 191 heures. Par conséquent, la hausse du SMIG mensuel a été de 1% malgré une hausse du SMIG horaire de 10%.

Source de données : Ministère de l'emploi marocain

وتشير الدراسة إلى أن نسبة الحد الأدنى للأجور تظل مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنة بمتوسط الأجر، كما أن توزيع الأجور يتركز حول الحد الأدنى للأجور، لا سيما خلال السنوات التي تميزت بضعف النمو، الأمر الذي يوضح مدى تأثير تعميم الزيادات في الحد الأدنى للأجور على فئات الأجور الأخرى في المغرب.

علاوة على ذلك، يظهر من خلال التحليل المجري وجود علاقة سلبية بين تشغيل الشباب وديمومة سوق الشغل، وذلك لصالح توسيع مجال القطاع غير المهيكل كلما تقرررت زيادة في الحد الأدنى للأجور.

من ناحية أخرى، تظهر محاكاة الرفع من الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% بروز تأثير سلبي معتدل على الاقتصاد المغربي.

كما أن الانخفاض في الناتج الداخلي الخام الناتج عن زيادة بنسبة 10% في الحد الأدنى للأجور سيكون له تأثير أكثر من الضعف من الانخفاض الناتج عن زيادة هذا الحد الأدنى بنسبة 5%.

12.04 ج | التعاون بين الجامعة والقطاع الصناعي في البحث والتطوير

يتم قياس هذا المؤشر انطلاقاً من معرفة إلى أي مدى يجري التعاون بين المقاولات الصناعية والمؤسسات الجامعية في مجالات البحث والتطوير.

وفي المغرب، تظهر النتائج ضعفاً في هذا المؤشر وذلك لعدة أسباب: عدم تجاوز الميزانية المخصصة للبحث والتطوير 0,8% من الناتج الداخلي الخام الذي يعادل 14 مليار درهم. وبهذا تأتي المملكة المغربية في مرتبة متأخرة وراء جنوب إفريقيا ومصر اللتان تحققان نتائج أفضل بكثير. كما أنه في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يبلغ المتوسط نسبة 2,3%.

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره المعنون «النموذج الجديد لتنمية المغرب بأن يضع المغرب هدفاً بنسبة 3% من الناتج الداخلي الخام من أجل الإنفاق السنوي العام والخاص على البحث والتطوير على مدى 10 سنوات و1.5% على مدى 5 سنوات.

9.07 | القروض المتعثرة

يقيس هذا المؤشر معدل حجم القروض المتعثرة (الديون المشكوكة) مقسومة على القيمة الإجمالية لمحفظه القروض لجميع البنوك العاملة في بلد ما.

القروض المتعثرة هي مدفوعات الفائدة التي تجاوز موعد استحقاقها 90 يوماً أو أكثر. يتضمن مبلغ القرض المسجل على أنه متعثر القيمة الإجمالية للقرض كما هو موضح في الميزانية العمومية، وليس فقط المبلغ المتأخر السداد.

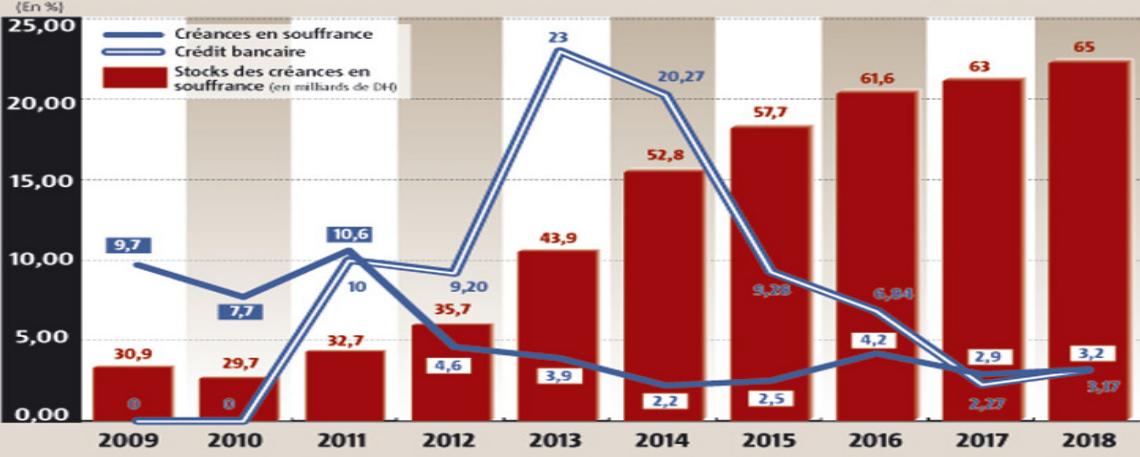
في المغرب وصلت الديون المتعثرة إلى مستوى مقلق سنة 2018، حيث ارتفع المبلغ المستحق بنسبة 2,5% ليبلغ 65 مليار درهم. وبهذا المعدل يكون 7,5% من القروض التي عرف سدادها صعوبات أو تعرض للخطر بشكل نهائي، وفي بعض البنوك وخاصة تلك التي لديها رأس مال أجنبي يتجاوز هذا المعدل 10%.

بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن الديون غير المسددة للشركات غير المالية (الخاصة) تضخمت بنسبة 2,5% لتصل إلى 39 مليار درهم لتشكل 11,4% من القروض الممنوحة لها.

ووفقاً لبيانات بنك المغرب، قفز رصيد الديون المعدومة (أي تلك التي لها أمل ضئيل في التعافي) بنسبة 2,2% إلى 53.5 مليار درهم، فيما انخفضت الديون المشكوكة في تحصيلها بنسبة 4% إلى 2,7 مليار درهم، والديون الصعب تحصيلها بنسبة 13,8% إلى 6.8 مليار. وقد تم تسوية 85% من الديون المعدومة.

Le stock des créances en souffrance continue d'augmenter

Evolution des créances en souffrance et du crédit bancaire (En %)



وتجدر الإشارة إلى أن وكالة التصنيف «Fitch Rating» تشكك في أرقام المؤسسات البنكية، حيث تعتبر أن الديون المعدومة للقطاع لا تعكس الواقع وذلك لكون الممارسات المحلية تقلل من حجم الديون المعدومة في الميزانيات العمومية. وبالتالي، فإن معدل الفواتير غير المسددة يتراوح بين 12 و14%. هذا الفرق يمكن تفسيره بوجود تباين في تقييم المخاطر.

وبعبارة أخرى، إذا كانت الافتراضات التي تستند على أساسها الوكالة في تجربة خسارة القروض تنطبق حرفياً على القطاع المصرفي، فإنه سوف نتجاوز بسهولة 100 مليار درهم في الديون المستحقة.

5.01 | معدل الحياة في صحة جيدة

يتعلق الأمر بمعدل حياة الفرد في صحة جيدة خالية من الإعاقة، وهذا المؤشر يحدد متوسط عدد السنوات - ضمن متوسط العمر المتوقع - الذي يمكن للفرد أن يعيشها منذ الولادة دون أن تتأثر ظروف حياته اليومية بأعراض الإعاقة الدائمة أو المؤقتة، وهذا بطبيعة الحال في الظروف الطبية والصحية والاجتماعية للسنة المعنية.

بالنسبة للمغرب، بلغ هذا المعدل 64 سنة خلال 2018 قبل أن ينخفض إلى 63 سنة في عام 2019 وهذه الإحصائيات تعتبر بمثابة تقديرات تعود لسنة 2017.

في البلدان المتقدمة، حيث النظام الصحي فعال، يكون الفرق بين متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط العمر المتوقع في صحة جيدة ضئيلاً. لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للمغرب لأن نسخة 2018 من المؤشرات الاجتماعية التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط، تظهر أن الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً وأكثر يمثلون 10,2% من السكان سنة 2017. وأن متوسط العمر المتوقع في الولادة يقدر بـ 76.3 سنة، وعند النساء يبلغ هذا المتوسط 77.8 سنة.

Tableau D : IDG du Maroc pour 2018, par rapport à quelques pays et groupes de pays

	Rapport F-H	Valeurs de l'IDH		Espérance de vie à la naissance		Durée attendue de scolarisation		Durée moyenne de scolarisation		RNB par habitant	
	Valeur de l'IDG	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes
Maroc	0.833	0.603	0.724	77.7	75.2	12.6	13.6	4.6	6.4	3,012	12,019
Tunisie	0.899	0.689	0.767	78.5	74.5	15.8	14.4	6.4	7.9	4,737	16,722
Libye	0.931	0.670	0.720	75.8	69.9	13.0	12.6	8.0	7.2	4,867	18,363
États arabes	0.856	0.634	0.740	73.8	70.2	11.7	12.3	6.4	7.8	5,338	25,343
IDH moyen	0.845	0.571	0.676	70.9	67.8	11.9	11.5	5.0	7.8	2,787	9,528

Tableau E : IIG du Maroc pour 2018, par rapport à quelques pays et groupes de pays

	Valeur de l'IIG	Rang de l'IIG	Taux de mortalité maternelle	Taux de natalité parmi les adolescentes	Sièges parlementaires occupés par des femmes (% de femmes)	Population ayant au moins commencé des études secondaires (% des 25 ans et plus)		Taux d'activité (% des 15 ans et plus)	
						Femmes	Hommes	Femmes	Hommes
Maroc	0.492	118	121	31.0	18.4	29.0	35.6	21.4	70.4
Tunisie	0.300	63	62	7.8	31.3	42.3	54.6	24.1	69.9
Libye	0.172	41	9	5.8	16.0	69.4	45.0	25.7	79.0
États arabes	0.531	—	148	46.6	18.3	45.9	54.9	20.4	73.8
IDH moyen	0.501	—	198	34.3	20.8	39.5	58.7	32.3	78.9

Le taux de mortalité maternelle est exprimé en nombre de décès sur 100,000 naissances vivantes et le taux de natalité parmi les adolescentes en nombre de naissances pour 1,000 femmes entre 15 et 19 ans.

6.02 | التكوين المهني

يعتمد هذا المؤشر على قياس مدى استحضار المقاولات الصناعية للأبعاد المرتبطة بالتكوين وتعزيز قدرات العاملين لديها.

لقد بلغ المغرب مستوى متوسط مع تسجيل بعض الانخفاض بنسبة 1% خلال سنتي 2018 و2019.

وقد خلص البحث الوطني حول المقاولات الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019 إلى النتائج التالية:

- نظمت 26% من المقاولات دورات تكوينية لصالح العاملين بها. وترتفع هذه النسبة إلى 32% في قطاع الخدمات مقابل 26% للمقاولات الصناعية.
- تقدم 75% من المقاولات الكبرى تكويناً لفائدة عمالها مقابل 34% للمقاولات الصغيرة والمتوسطة و18% للمقاولات الصغيرة جداً.
- نظمت 30% من المقاولات التي تبلغ أعمارها 20 عاماً فأكثر دورات تكوينية للعاملين بها مقارنة بأقل من 20% من طرف المقاولات المنشأة حديثاً.
- بالنسبة لثلاثي المقاولات لا يشكل التكوين المستمر أولوية بالنسبة إليها. وأكد حوالي 23% منهم على وجود إكراهات مالية تحول دون ذلك.
- تشير 36% من المقاولات إلى عدم وجود دعم من الدولة في هذا المجال.

Secteurs	TPE	PME	GE	Total
Industrie	6,0%	30,0%	74,9%	26,4%
Construction	5,4%	24,9%	68,9%	16,0%
Commerce	17,9%	29,0%	80,8%	25,6%
Services	25,1%	43,3%	73,1%	32,2%
Ensemble	17,5%	34,1%	74,7%	26,4%

2.01 | جودة التزويد بالكهرباء

يقيس هذا المؤشر جودة الربط والتزود بالكهرباء، وذلك من منطلق تقديره للخسائر التي تطال عمليات النقل والتوزيع وتشمل هذه الخسائر أثناء النقل بين مصادر الإمداد ونقاط التوزيع وخلال عملية التوزيع على المستهلكين بما في ذلك اللجوء إلى السرقة.

بالنسبة لوضعية المغرب تجاه هذا المؤشر، فقد سجل انخفاض طفيف بنسبة 1% بين عامي 2018 و2019، غير أن هذه النسبة تبقى مرتفعة نسبياً من حيث الخسارة (15%). ورغم أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لا يزال يسجل خسائر على مستوى الشبكة، إلا أنه انخفضت بشكل كبير في سنة 2017 مدة انقطاع التيار الكهربائي إلى 0,64 دقيقة (أي 38 ثانية)، باستثناء الحوادث الاستثنائية، وهي مدة أقل بكثير من الهدف المحدد والمتمثل في دقيقة واحدة حددها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، كما تجسد التحسن الكبير الحاصل على هذا المستوى مقارنة بمتوسط 23 دقيقة من الانقطاع خلال سنة 2008.

II. مؤشر التحول لمؤسسة برتلسمان (BTI)

المنهجية

أعد هذا المؤشر من طرف مؤسسة برتلسمان، حيث يتوخى بالأساس تقييم حدود وكيفيات تدبير الدول للتطور الاجتماعي في اتجاه إرساء الديمقراطية واقتصاد السوق، حيث تختزل أبرز الخلاصات المقدمة حول التغيير والتدبير السياسي في التصنيفين التاليين :

■ مؤشر الوضعية الذي يمثل متوسط قيمة الدرجات المحصل عليها بشأن الأبعاد المرتبطة بـ «التغيير السياسي» و «التغيير الاقتصادي»، مؤشر التدبير الذي يستهدف تقييم مستوى الحكامة لدى متخذي القرار السياسي.

واستناداً إلى دليل موحد، يقوم خبراء البلدان بتقييم مدى احترام ما مجموعه 17 معياراً من طرف 129 دولة. ويقوم هؤلاء الخبراء بتقديم الملاحظات على التقييمات التي تشكل التقارير الوطنية. وبعد ذلك يتولى خبير ثاني فحص هذه التقييمات والنتائج. وفي المرحلة الأخيرة، يتم العمل على ضمان الانسجام بين كل المعطيات من خلال إخضاع كل من الدرجات الفردية البالغ عددها 49 التي حددها البلد لعمليات المعايرة الإقليمية والأقاليمية. وبهذه الطريقة يسمح توحيد المسار التحليلي بإجراء مقارنات مستهدفة لسياسات الإصلاح.

يجمع المؤشر نتائج هذه الدراسة المعمقة لعمليات التغيير والتدبير السياسي في مؤشرين: مؤشر الوضعية ومؤشر الحكامة. حيث يمكن مؤشر الوضعية بأبعاده التحليلية للتحول السياسي والاقتصادي من تحديد مرتبة كل دولة من 129 دولة على طريق الديمقراطية في إطار سيادة القانون واقتصاد السوق الاجتماعي. فيما يسمح مؤشر الحكامة بتقييم جودة القيادة السياسية التي يتم بموجبها توجيه عمليات التغيير.

Indice de statut		Indice de Gouvernance	
SI Democracy Status	SII Market Economy Status	G Governance Index	GII Governance Performance
Q1 Stateness	Q6 Level of Socioeconomic Development	Q13 Level of Difficulty	Q14 Steering Capability
Q1.1 Monopoly on the use of force	Q6.1 Socioeconomic barriers	Q13.1 Structural constraints	Q14.1 Prioritization
Q1.2 State identity	Q7 Organization of the Market and Competition	Q13.2 Civil society traditions	Q14.2 Implementation
Q1.3 No interference of religious dogmas	Q7.1 Market-based competition	Q13.3 Conflict intensity	Q14.3 Policy learning
Q1.4 Basic administration	Q7.2 Anti-monopoly policy	Q13.4 GNI p.c. Atlas method rescaled	Q15 Resource Efficiency
Q2 Political Participation	Q7.3 Liberalization of foreign trade	Q13.5 UN Educ. Index rescaled	Q15.1 Efficient use of assets
Q2.1 Free and fair elections	Q7.4 Banking system	Q13.6 BTI Stateness & Rule of Law	Q15.2 Policy coordination
Q2.2 Effective power to govern	Q8 Currency and Price Stability		Q15.3 Anti-corruption policy
Q2.3 Association / assembly rights	Q8.1 Anti-inflation / forex policy		Q16 Consensus-Building
Q2.4 Freedom of expression	Q8.2 Macrostability		Q16.1 Consensus on goals
Q3 Rule of Law	Q9 Private Property		Q16.2 Anti-democratic actors
Q3.1 Separation of powers	Q9.1 Property rights		Q16.3 Cleavage / conflict management
Q3.2 Independent judiciary	Q9.2 Private enterprise		Q16.4 Civil society participation
Q3.3 Prosecution of office abuse	Q10 Welfare Regime		Q16.5 Reconciliation
Q3.4 Civil rights	Q10.1 Social safety nets		Q17 International Cooperation
Q4 Stability of Democratic Institutions	Q10.2 Equal opportunity		Q17.1 Effective use of support
Q4.1 Performance of democratic institutions	Q11 Economic Performance		Q17.2 Credibility
Q4.2 Commitment to democratic institutions	Q11.1 Output strength		Q17.3 Regional cooperation
Q5 Political and Social Integration	Q12 Sustainability		
Q5.1 Party system	Q12.1 Environmental policy		
Q5.2 Interest groups	Q12.2 Education policy / R&D		
Q5.3 Approval of democracy			
Q5.4 Social capital			

يتم تحديد مؤشر الوضعية من خلال حساب متوسط الدرجات الإجمالية المعطاة لأبعاد التحول السياسي والاقتصادي.

وتعادل حالة التحول في كل بُعد تحليلي متوسط درجات المعايير المرتبطة. وتعتمد درجات المعايير هاته بدورها على متوسط درجات مؤشرات تحتسب بالتساوي لتشكيل المعيار المطلوب.

ويلي عملية دمج البعدين التحليليين في مؤشر الوضعية تحديد الفرضية المعيارية لمؤشر الوضعية برتلسمان، والتي يُنظر إليها دائماً على أنها انتقال شامل إلى الديمقراطية ونظام اقتصاد السوق. كما أن قياس مؤشر الحكامة يتم من خلال احتساب متوسط الدرجات المخصصة لمعايير الحكامة والتي يتم ربطها بمستوى الصعوبة المحدد.

النتائج المحصلة من طرف المغرب (المصدر: مؤسسة برتلسمان)

النتائج الكمية للفترة 2006-2020

لقد تراجع موقع المغرب دولياً بخصوص هذه المؤشرات، على الرغم من الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها المملكة على مستوى الانتقال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. غير أن وضعية المغرب بهذا الخصوص يمكن أن تتحسن وذلك إذا تمكن مستقبلاً من التنزيل الشامل لدستوره الجديد الذي يكرس نهجاً ديمقراطياً قائماً على سيادة القانون ومبادئ العدالة الاجتماعية.

2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	
46.1	46.5	44.7	45.0	45.2	46.0	46.1	47.0	مؤشر الوضع
79	86	98	94	95	94	90	94	الترتيب
47.5	46.0	40.0	42.0	45.2	43.7	42.0	44.0	مؤشر الحكامة
61	80	98	89	80	83	83	88	الترتيب

التحليل الكمي لسنة 2020: المغرب يتراجع في إحدى عشرة مجالاً، ويحقق استقراراً في مجال واحد ويتقدم في خمس مجالات أخرى مقارنة بنسخة 2018

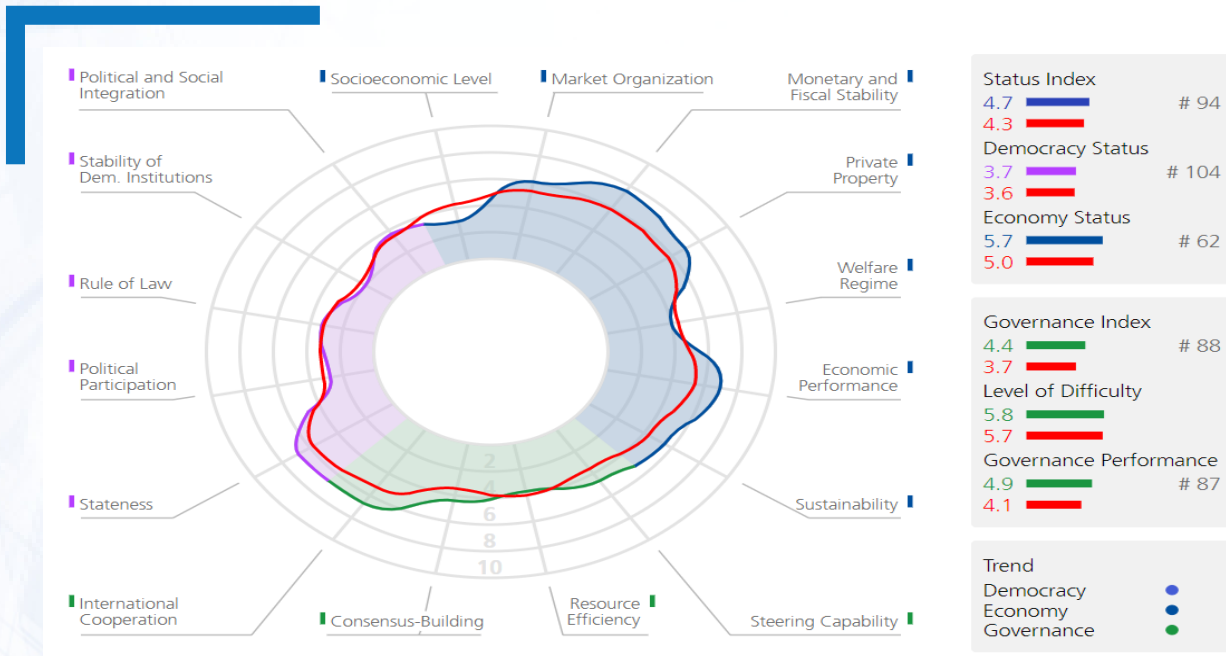
التغيير في الترتيب	2018		2020		المجالات
	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	
-8	93	67.5	101	67.5	1 Stateness
-5	99	30.0	104	27.5	2 المشاركة السياسية
-7	94	32.5	101	32.5	3 سيادة القانون
-4	103	20.0	107	20.0	4 استقرار المؤسسات الديمقراطية
-11	91	40.0	102	36.7	5 الاندماج السياسي والاجتماعي
-3	89	30.0	92	30.0	6 مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية
-1	70	60.0	71	60.0	7 تنظيم السوق والمنافسة
+3	54	75.0	51	75.0	8 استقرار العملة والأسعار
+24	71	60.0	47	70.0	9 الملكية الخاصة
0	87	40.0	87	40.0	10 نظام الرفاه
+24	71	60.0	47	70.0	11 الأداء الاقتصادي
+4	43	55.0	39	55.0	12 الاستدامة
-4	76	56.7	80	58.3	13 مستوى الصعوبة
+3	86	43.3	83	46.7	14 القدرة على التوجيه
-6	90	36.7	96	36.7	15 كفاءة استخدام الموارد
-8	78	46.0	86	44.0	16 بناء المشورة
-15	81	63.3	96	66.7	17 التعاون الدولي

- من النتائج الأكثر إثارة للانتباه تلك المتعلقة بالتراجع في الترتيب الذي سجله المغرب على مستوى إحدى عشرة مجالا، أي ما يعادل 65% من مجموع المعايير.
- على الرغم من تمكن المغرب من الحفاظ على مستواه أو حتى تحسينه في عدد معين من المجالات، إلا أن ترتيبه العام تراجع.
- أفضل نتيجة حصل عليها المغرب تتعلق بالأداء الاقتصادي، وذلك بفضل النمو الاقتصادي الصحي نسبيا. وقد استطاع المغرب ربح أربعة وعشرين (24) مرتبة ليتوقع في الصف 47 في تصنيف الدول. نفس النتيجة يسجلها مجال الملكية الخاصة لأن حقوق الملكية محددة بشكل جيد في القانون المغربي.
- عرف المغرب تراجعا كبيرا في مجال التعاون الدولي حيث تراجع ب 15 مرتبة ليحتل الصف 96 في تصنيف الدول.
- أسوأ نتيجة تم تسجيلها من طرف المغرب تتعلق بمستوى الاستقرار الديمقراطي للمؤسسات (المرتبة 107) بدرجة 20 على 100 وهي وضعية غير مشرفة.
- أفضل ترتيب للمغرب هو المرتبة 39 المسجلة في مجال الاستدامة بفضل استراتيجية التنمية المستدامة ومراعاة البعد البيئي في الاستراتيجيات القطاعية.

النتائج المقارنة لعام 2020:

تظهر النتائج التي حصل عليها المغرب في مختلف المجالات أن الدرجات التي تم الحصول عليها لا تختلف بشكل كبير عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مقارنة المغرب ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب المجال



التحليل الكمي للفترة 2006-2020: يتراجع المغرب في ثلاث عشرة مجالاً ويتقدم في أربع مجالات أخرى فقط

التغيير في الترتيب	2006		2020		المجالات
	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	
-14	87	67.5	101	67.5	1 Stateness
-28	76	42.5	104	27.5	2 المشاركة السياسية
-30	71	47.5	101	32.5	3 سيادة القانون
-30	77	20.0	107	20.0	4 استقرار المؤسسات الديمقراطية
-32	70	46.7	102	36.7	5 الاندماج السياسي والاجتماعي
-8	84	30.0	92	30.0	6 مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية
-3	68	52.5	71	60.0	7 تنظيم السوق والمنافسة
+21	72	70.0	51	75.0	8 استقرار العملة والأسعار
+36	83	50.0	47	70.0	9 الملكية الخاصة
-8	79	40.0	87	40.0	10 نظام الرفاه
+50	97	50.0	47	70.0	11 الأداء الاقتصادي
+36	75	40.0	39	55.0	12 الاستدامة
-2	78	63.8	80	58.3	13 مستوى الصعوبة
-23	60	50.0	83	46.7	14 القدرة على التوجيه
-29	67	40.0	96	36.7	15 كفاءة استخدام الموارد
-31	55	53.3	86	44.0	16 بناء المشورة
-27	69	63.3	96	66.7	17 التعاون الدولي

خلال الفترة ما بين 2006 و2020، تدهور ترتيب المغرب بشكل كبير في ثلاثة عشرة مجالاً (13) من إجمالي السبعة عشر (17) أي بنسبة 76% من مجموع المجالات.

تم تسجيل أفضل أداء للمغرب في مجال «الأداء الاقتصادي» ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التنمية الاقتصادية، حيث استطاع المغرب حصد 50 مرتبة على هذا المستوى.

ربح المغرب 36 مركزاً في مجالي الملكية الخاصة والتنمية المستدامة، وهذان المجالان لا يزالان نقطة مضيئة للمغرب حيث يتم تحسين موقعه كل عام.

أداء إيجابي آخر يسجله مجال العملة واستقرار الأسعار في ظل مكاسب بلغت 21 مرتبة منذ عام 2006.

عرف المغرب تراجعاً كبيراً في مجال الاندماج السياسي والاجتماعي حيث تراجع ب 32 مرتبة ليحتل المركز 102 في ترتيب الدول.

الملاحظات البارزة	التطور	التأثير على الفساد	التعليق على تطور المغرب	تصنيف المغرب 2019/2020	النقطة المحصل عليها من طرف المغرب 2019/2020	التاريخ الأول / التاريخ الأول	النقطة المحصل عليها من طرف المغرب / التاريخ الأول	التاريخ الأول / التاريخ الأول للمغرب	مؤشر / معيار / معيار فرعي
تنقيط إيجابي جدا ترتيب متوسط في تطور قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	تسجيل تنقيط إيجابي الذي تم الاحتفاظ به منذ عام 2014 (80/100)، مع زيادة قوية بنسبة 14%: «السيطرة على التضخم وسياسة صرف مناسبة هي أهداف معترف بها للسياسة الاقتصادية، ولكن لم تكن متسقة مع مرور الوقت وليس لديها إطار مؤسسي مناسب»	58	80	77	70	2006	سياسة التضخم
تنقيط إيجابي ترتيب إيجابي في تطور قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير متوسط	تسجيل زيادات متتالية منذ عام 2016: 17% في عام 2020 و 20% في عام 2018: «حقوق الملكية واللوائح المتعلقة بالاستحواد والفوائد والاستخدام والبيع تم تحديدها بطريقة جيدة، ولكن مع وجود مشاكل متعلقة بالتنفيذ والإنفاذ في ظل سيادة القانون»	37	70	79	50	2006	حقوق الملكية الخارجية
تنقيط إيجابي ترتيب إيجابي في تطور	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	تسجيل تنقيط إيجابي تم الاحتفاظ به منذ عام 2014 (80/100)، مع زيادة قوية بنسبة 14%: ترتيب المغرب في ارتفاع، من المرتبة 62 إلى المرتبة 44: «التجارة الخارجية محررة من حيث المبدأ، ولكن لا تزال هناك استثناءات مهمة، ولا سيما التعريفات الجمركية والعملة التفضيلية للقطاعات أو الصناعات الوطنية»	44	80	62	70	2006	تحرير التجارة الخارجية

تقييم إيجابي ترتيب إيجابي في تطور قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	سجل المغرب النقطة 70/100 في عام 2020، مع زيادة بنسبة 17% في عام 2018 مقارنة بعام 2016، بعد انخفاض سجل خلال الفترة 2014-2016. انتقل تصنيف المغرب من المرتبة 65 إلى المرتبة 40: «مكنت السياسات المالية للحكومة بشكل عام من الاستقرار الماكرو-اقتصادي، لكنها تفتقر إلى الضمانات المؤسسية وتخضع لتغيرات السياسة الشعبية»	40	70	65	70	2006	الاستقرار الماكرو-اقتصادي
تقييم إيجابي ترتيب جد إيجابي في تطور قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	تم تسجيل تطور كبير منذ عام 2014، حيث وصل تقييم المغرب إلى 60/100 في عام 2020. ووصلت الزيادات المسجلة إلى 67% (2014-2016) و 20% (2020-2016). ارتفع تصنيف المغرب بشكل كبير، حيث انتقل من المرتبة 66 إلى المرتبة 32: «يتم الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات البيئية ولكنها تفتقر أحياناً لتأثير النمو. وجود التثريعات البيئية، لكن تطبيقها ضعيف في بعض الأحيان»	32	60	66	40	2006	السياسة البيئية
تقييم إيجابي ترتيب سلبي في تراجع	تطور إيجابي قوي	تأثير غير مباشر	منصى تصاعدي غير منتظم منذ عام 2008 للوصول إلى التقييم 60/100 في عام 2020. سجل هذا المعيار زيادة ملحوظة بنسبة 20% في عام 2020 مقارنة بعام 2016. وعلى مدار الفترة بأكملها، حافظ المغرب على التصنيف بين المرتبة 88 والمرتبة 94 في تراجع: «تعاون الدولة مع العديد من الدول المجاورة وتحترم القواعد التي وضعتها المنظمات الإقليمية والدولية».	94	60	88	60	2006	التعاون الإقليمي

تنقيط إيجابي ترتيب سلبي في تطور قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير متوسط	<p>بعد ركود خلال الفترة 2006-2012 في التنقيط (50/100)، تسجيل زيادة ملحوظة بنسبة 17% لتصل إلى النقطة 70/100 في عام 2020. ولكن على الرغم من هذا التطور القوي وتحسن في الترتيب، لا يزال المغرب (71) يحتل مكانة غير مرضية، مقارنة بالدول الأخرى: «تعتبر المفاوضات مؤسسيًا محركات مهمة للإنتاج الاقتصادي وتستفيد من الضمانات القانونية، لكن تركيز السوق (شركات الدولة، احتكار القلّة) لا يزال سائدًا. لا تتم دائمًا خصخصة الشركات المملوكة للدولة وفقًا لمبادئ السوق»</p>				71	70	90	50	2006	المقاولات
تنقيط إيجابي ترتيب إيجابي في تطور قوي	تطور إيجابي قوي	تأثير متوسط	<p>تنقيط 70/100 في عام 2020، بزيادة 17% مقارنة بعام 2018. منحنى تصاعدي منذ 2014. تمكن المغرب من تحسين مركزه من المركز 94 في عام 2006 إلى المركز 44 في عام 2020.</p>				44	70	94	50	2006	قوة الاقتصاد
تنقيط فوق المتوسط	ترتيب متوسط	تأثير مباشر	<p>تسجيل منحنى تنازلي منذ عام 2006 (من التنقيط 90 إلى 60). تم تسجيل تراجع كبير في عام 2018 (-14%) وفي عام 2016 (-13%)، على الرغم من تواجده بين أفضل 50 دولة، تراجع تصنيف المغرب من المركز 25 إلى المركز 43.</p>				43	60	25	90	2006	مؤشر الأمم المتحدة للتعليم

تقييم سلبي جدا ترتيب سلبي جدا في تراجع قوي	تطور سلبي قوي	تأثير مباشر	تسجيل منحنى تنازلي منذ عام 2006، حيث انتقل تقييم المغرب من 50 إلى 40 ثم إلى 30 في عام 2020 ليُسجل انخفاضا بنسبة 25% مقارنة بعام 2016: «عالميا ما تخضع حرية التعبير للتدخل أو القيود الحكومية. التعريف والاتلاعب يصوغان أسئلة النقاش العام»	107	30	72	50	2006	حرية التعبير
تقييم سلبي جدا ترتيب سلبي جدا في تراجع قوي	تطور سلبي قوي	تأثير مباشر	تسجيل منحنى تنازلي منذ عام 2006 للوصول إلى التقييم 40/100 خلال الفترة 2016-2020 أي انخفاض بنسبة 20% مقارنة بالفترة 2010-2014: «مستوى ثقة السكان منخفض. العدد القليل من المجموعات والجمعيات والمنظمات المستقلة موزعة بشكل غير متساو ومؤقت»	107	40	54	50	2006	الأسهام الاجتماعي
تقييم سلبي جدا ترتيب سلبي جدا في تراجع قوي	تطور سلبي قوي	تأثير مباشر	تسجيل منحنى تنازلي قوي منذ عام 2016 ليصل المغرب إلى التقييم 30/100 في عام 2020، أي انخفاض بأكثر من 25% وتراجع الترتيب بشكل حاد من 57 إلى 106: «القادة يهتمون بمشاركة المجتمع المدني، عالميا ما يتجاهلون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ويقومون بصياغة وتنفيذ سياساتهم بشكل مستقل» «السيطرة» والسلطة المضادة للمجتمع المدني لا تملك الوسائل للتعبير عن نفسها ولعب دورها بالكامل.	106	30	57	50	2006	مشاركة المجتمع المدني

تقييم متوسط ترتيب سلبي في تراجع	تطور سلبي قوي	تأثير غير مباشر	بعد ارتفاع عام 2012 إلى حالة ركود خلال الفترة 2012-2016، شهد تقييم المغرب انخفاضاً بنسبة 17% خلال الفترة 2018-2020 (50/100). وتراجع ترتيب المغرب من المركز 78 إلى المركز 95: «الفاعلون السياسيون الرئيسيون في صراع حول الديمقراطية واقتصاد السوق كأهداف استراتيجية طويلة الأمد. أي توافق في الآراء يُعلن بشأن الأهداف هو إجماع غير واقعي وهش للغاية وعرضة للطعن من قبل الجهات الفاعلة القوية»	95	50	78	50	2006	الإجماع على الأهداف
تقييم متوسط ترتيب سلبي في تناقص	تطور سلبي قوي	تأثير متوسط	ظل تقييم المغرب مستقرًا في 60/100 خلال الفترة 2014-2006 قبل أن ينخفض إلى نحو 50/100 سنة 2016، أي انخفاض بنسبة 17%: «الحقوق المدنية مقننة بموجب القانون، ولكن حتى الحقوق يتم انتهاك أسسها (أي الحياة والحرية والسلامة الجسدية) في الممارسة العملية. آليات ومؤسسات مقاضاة ومعاقبة وتعويز انتهاكات الحقوق المدنية غير فعالة إلى حد كبير»	74	50	62	60	2006	الحقوق المدنية
تقييم فوق المتوسط ترتيب متوسط في تراجع	تطور سلبي قوي	تأثير غير مباشر	بعد ارتفاع عام 2012 إلى تسجيل ركود خلال الفترة 2016-2012، تراجع التقييم سنة 2018 (60/100) بنسبة 14%. «تدرك القيادة السياسية الحاجة إلى مواجهة أحداث الظلم التاريخية، لكن محاولاتها للمصالحة تواجه صعوبات»	59	60	59	70	2006	التصالح

تقييم سلبي جدا ترتيب سلبي جدا في تراجع قوي	تطور سلبي قوي	تأثير مباشر	تسجيل التقييم 20/100 خلال الفترة -2012-2020 (منخفضة للغاية)، مع تراجع شديد في ترتيب المغرب من المركز 69 إلى المركز «113» لا يوجد فصل بين السط، لا يحكم القانون ولا أمر واقع «	113	20	69	40	2006	فصل السط
تقييم سلبي جدا ترتيب سلبي جدا في تراجع قوي	تطور سلبي قوي	تأثير متوسط	سجل تقييم المغرب ركودا طويلا خلال الفترة 2010-2018 (40/100) قبل أن تشهد انخفاً في عام 2020 (30/100) بنسبة 25%، أي تراجعاً بنسبة 20% مقارنة بعام 2008. يشهد تصنيف المغرب انخفاً حاداً، حيث انتقل من المركز 69 في عام 2006 إلى المركز 106: «غالباً ما تخضع حقوق تكوين الجمعيات والتجمع لندخل أو قيود الحكومة. غالباً ما لا يستطيع السكان والجماعات المدنية التي لا تدعم الحكومة ممارسة هذه الحقوق «	106	30	69	60	2006	حقوق الجمعيات
تقييم سلبي جدا ترتيب سلبي جدا في تراجع قوي	تطور سلبي قوي	تأثير مباشر	متوسط تقييم المغرب 40/100، والذي شهد انخفاً بنسبة 25% في عام 2020 مقارنة بعام 2016. وارتفع تصنيف المغرب من المرتبة 77 إلى المرتبة 104: «أجراء انتخابات عامة، لكن هناك مخالفات خطيرة خلال التصويت والفرز. الحق في التصويت والجماعات الانتخابية والترشح للانتخابات مقيد، والانتخابات بحكم الواقع لها تأثير محدود على من يحكم «	104	30	77	40	2006	انتخابات حرة ووزيئة

تقييم سلبي جدا ترتيب سلبي جدا في تراجع قوي	تطور سلبي قوي	تأثير مباشر	سجل المغرب النقطة 40/10 التي سجلت انخفاً بنسبة 20% في 2020 مقارنة بعام 2016، مع تراجع حاد في تصنيف المغرب من المركز 74 إلى المركز 93: «تكافؤ الفرص لم يتحقق إلا جزئياً. تتمتع النساء و / أو أعضاء الجماعات العرقية والدينية وغيرها بإمكانية محدودة للحصول على التعليم والخدمات العامة والتوظيف. هناك بعض الأحكام القانونية ضد التمييز، لكن تنفيذها ضعيف للغاية»	93	40	74	40	2006	فرص متساوية
تقييم متوسط ترتيب سلبي في تطور	تطور سلبي قوي	تأثير مباشر	انخفاض بنسبة 17% عام 2020 مقارنة بعام 2016 للوصول إلى النقطة 50/100. تحسن ترتيب المغرب بشكل طفيف، من المركز 80 في 2006 إلى 73 في 2020: «البنافسة في السوق تعمل في إطار مؤسسي ضعيف، مع قواعد غير متكافئة للفاعلين في السوق. هناك تدخل كبير للدولة في المجالات التي تعتبرها الحكومة مهمة. القطاع غير المنظم مهم»	73	50	80	40	2006	منافسة السوق
تقييم إيجابي ترتيب متوسط في تطور	تطور سلبي متوسط	تأثير غير مباشر	حصل المغرب على تقييم متوسط 70/100، مسجلاً تراجعاً بنسبة 13% في 2018 مقارنة بعام 2016. وطل الترتيب يتأرجح بين المركزين 63 و65: «النظام المصر في سوق رأس المال متباين وموجه من حيث المبدأ نحو المعايير الدولية. ومع ذلك، هناك نقص في الإشراف الفعلي، مما يساهم في زيادة التعرض للتوقف المفاجئ وانعكاسات تدفقات رؤوس الأموال»	65	70	63	60	2006	النظام المصر في

التحليل الكمي والنوعي

الأداءات الإيجابية

■ س 8.1 سياسة التحكم في التضخم:

إن أبرز الأسئلة التي تطرح بهذا الخصوص هي تلك المتعلقة بمدى إمكانية الحكومة والبنك المركزي في نهج سياسة تضخم متماسكة وسياسة صرف مناسبة.

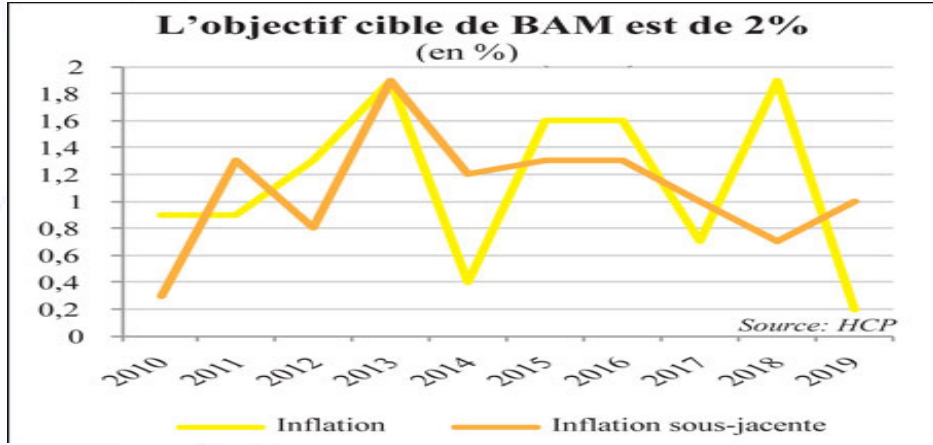
ولعل الإجابة على هذا السؤال تستهدف بالأساس تقييم ما إذا كانت سياسات التحكم في التضخم وضبط سعر الصرف متوافقة مع أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية الأخرى. حيث يعتمد في ذلك على بيانات عن تغيرات التضخم وأسعار الصرف.

وفي هذا الإطار، يجدر الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية:

- التحكم في التضخم: وهنا لا يستدعي الأمر فقط المستوى المطلق للتضخم، ولكن أيضا تغيراته في الزمن التي تؤدي في بعض الأحيان إلى خلق حالة من الشك لدى الفاعلين الاقتصاديين.
- سياسات الصرف: عند استهداف سعر الصرف يتعين مراعاة مدى نجاح البنك المركزي في الوصول إلى سعر صرف مستقر، وذلك من خلال تفادي الفرق الكبير بين معدل التضخم في الدولة المعنية والدول المصدرة للعملة الأصلية.
- دور البنك المركزي: لم يتأكد أن استقلال البنك المركزي بمثابة دليل كاف لتقييم جودة سياسة محاربة التضخم. بل يجب أن يركز تقييم الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي على آليات التعاون المتاحة وحل الخلافات مع الحكومة.
- المؤشرات المرجعية الكمية للتضخم - مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

إن ما يمكن تسجيله في هذا المقام هو أن المغرب يحظى بتنقيط جيد احتفظ به منذ سنة 2014 (80 من أصل 100): «التحكم في التضخم وسياسة سعر الصرف المناسبة هي أهداف محددة في السياسة الاقتصادية للدولة، لكنها لم تكن متناسقة في الزمن وفتقر إلى إطار مؤسسي مناسب».

فيما يتعلق بالتضخم، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط فقد استطاع المغرب منذ شروعه في قياس هذا المؤشر سنة 1960 التحكم في التضخم، حيث أن الارتفاع في الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك لم يتجاوز المعدل الوطني البالغ 0,2% لسنة 2019. ولعل هذا الاستقرار في تغير الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك يعزى أساسا إلى انخفاض بنسبة 0,5% في الرقم الاستدلالي للمنتجات الغذائية وزيادة بنسبة 0,9% في الرقم الاستدلالي للمنتجات غير الغذائية.



إن الاستقرار الجزئي لأثمان الاستهلاك لا يعتبر دائما مؤشرا جيدا بالنسبة للاقتصاد. حيث أن البنك المركزي يستهدف دائما معدلا للتضخم يقارب 2% سنويا، لكنه لم يستطع دائما الوصول إلى هذا الهدف. إذ أنه خلال العشر سنوات الأخيرة ارتفعت أسعار الاستهلاك بمعدل 1,1% مع تسجيل أدنى مستوى سنة 2019 بنسبة 0,2%، كما ارتفع التضخم الأساسي بنفس النسبة لنفس الفترة.

س 7.3 تحرير التجارة الخارجية:

بخصوص تحليل هذه النقطة لابد من الوقوف على مدى تحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال الجواب على عدد من التساؤلات المرتبطة أساسا بالجوانب التالية:

- الشروط و التدابير الجمركية و غير الجمركية الخاصة بالولوج إلى الأسواق.
- رخص الاستيراد و تقييم نظام التعشير.
- دعم الصادرات و «الرسوم التحفيزية» على الواردات المدعومة.
- حصص الاستيراد و قيود التصدير.
- الحواجز التجارية الطارئة (إجراءات مكافحة الإغراق، قيود الاستيراد لحماية صناعة محلية معينة من أضرار جسيمة).
- استبدال التعريفات الجمركية بتدابير غير تعريفية
- معطيات عن مشاركة الدولة في منظمة التجارة العالمية.

وعلى ضوء المعطيات المشار إليها، فقد استطاع المغرب الحصول على تنقيط جيد حافظ عليه منذ 2014 (80/100): «مبدئيا تعتبر التجارة الخارجية محررة، مع استمرار بعض الاستثناءات المهمة، بالأخص تعريفات مختلفة، ونظام تفضيلي لبعض القطاعات والصناعات الوطنية».

وقد شكلت إصلاحات التجارة الخارجية حافزا للتحول في المغرب. حيث أن المملكة، بصفتها عضوا مؤسسا في منظمة التجارة العالمية في عام 1995، صادقت على مختلف الاتفاقيات ذات الصلة بهذه المنظمة والتزمت بتحرير تجارتها الخارجية مع مختلف الأطراف.

وفي سنة 2016، صدر قانون جديد للتجارة الخارجية كرس من خلاله مبدأ تحرير التجارة. كما وقع المغرب على العديد من اتفاقيات التبادل الحر تقضي بمنحه معاملة تفضيلية على أساس المعاملة بالمثل للواردات من البلدان التي أبرم معها هذه الاتفاقيات، وذلك وفق ما يسمح به في إطار اتفاقيات التجارة والتعريفات والنظام العالمي للأفضليات التجارية (GSTP). وفي هذا الصدد، دخل اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ سنة 2000. كما تم توقيع اتفاق للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 ودخل حيز التنفيذ سنة 2006، حيث تعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى للولايات المتحدة مع دولة أفريقية وثاني اتفاقية مع دولة عربية.

وعلى المستوى الإفريقي وقع المغرب أيضا على اتفاقيات تجارية مع العديد من البلدان الإفريقية. كما تشارك المملكة بصفتها عضوا في الاتحاد الإفريقي في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية (CFTA)، حيث كان المغرب جزءا من هذه المفاوضات كعضو في الاتحاد الإفريقي منذ عام 2017. وتضم منطقة التجارة الحرة القارية اليوم جميع دول الاتحاد الإفريقي تقريبا باستثناء إريتريا التي لم تنضم إليها بعد. وينبغي الإشارة إلى أنه إذا كان الاندماج الإفريقي ينطوي على تحديات كبيرة، فإنه بالمقابل يخفي وراءه فرصا هائلة لجميع البلدان الإفريقية.

من خلال جميع الاتفاقيات المبرمة والتي دخلت حيز التنفيذ، فإن الاقتصاد المغربي تمكن منذ سنة 2019 من أن يصبح أكثر انفتاحا على بقية العالم. وينعكس هذا الانفتاح في زيادة حصة الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة التنوع من حيث الأسواق والسلع.

■ س 8.2 الاستقرار الماكرو اقتصادي:

بخصوص هذا الموضوع يطرح التساؤل المرتبط بمدى مساهمة سياسة الدولة بشأن الموازنة والاقتراض في تحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي، وذلك من خلال الوقوف وتقييم ما إذا كانت الحكومة قد تبنت سياسة مناسبة للحفاظ على الاستقرار، تراعي ضمن أهدافها على المدى المتوسط تقليص الدين والحفاظ على التوازنات المالية وبالأساس تجاوز إشكالية الهشاشة الخارجية.

ويعتمد في هذا التقييم على المؤشرات الكمية المرجعية لاسيما ما يتعلق منها ب: عجز الميزانية، رصيد الحساب الجاري، الدين العمومي، الدين الخارجي، إجمالي خدمة الدين، الاستهلاك العمومي، فائض أو عجز الخزينة، إجمالي الاحتياطات.

وقد تمكن المغرب من تحقيق نوع من التعافي، حيث حصل على تنقيط 70/100 بعدما سبق أن سجل انخفاضا خلال الفترة ما بين 2014 و2016، إذ شجعت سياسات الحكومة في المجال المالي وخصوصا على مستوى المديونية في تحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي، لكن هذه السياسات تفتقر إلى الضمانات المؤسسية وتخضع للتغيرات السياسية الشعبية.

وينبغي الإشارة إلى أن الاقتصاد المغربي اتسم في السنوات الأخيرة بالاستقرار الماكرو اقتصادي وانخفاض معدل التضخم، حيث لا يزال يحافظ على قوته باعتماده على الصادرات وانتعاش الاستثمار الخاص والقطاع السياحي.

ومع ذلك، فقد عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً منذ سنة 2014، إذ بلغ 2,7% سنة 2019. وحسب مصادر البنك الدولي، فإن هذا التباطؤ يعود بالأساس إلى تقلبات القطاع الفلاحي وضعف نمو قطاع الخدمات. إذ سجل معدل نمو الأنشطة غير الفلاحية 3,4% خلال سنة 2019، الأمر الذي ساهم في تحريك عجلة الاقتصاد بفضل عائدات الفوسفات والمنتجات الكيماوية وقطاع النسيج، وفي هذا الصدد يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,7% سنة 2020 و 4,1% سنة 2021.

ووفقاً لنفس المصادر، فإن معدل البطالة مستمر في الانخفاض، وسوف يستمر في هذا الاتجاه خلال العامين المقبلين. غير أنه مع ذلك، لا يزال هذا المعدل مرتفعاً (9,2%) في عام 2019.

وبحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فإن معدل البطالة مرتفع بشكل خاص لدى الشباب (26% بين 15 و24 سنة) والشباب حاملي الشهادات. كما لا يزال معدل الفقر من أعلى المعدلات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يعيش 15% من السكان تحت خط الفقر، مع الإشارة إلى وجود فوارق مجالية كبيرة فيما يخص مستويات التنمية بين المناطق.

مؤشرات النمو	2017	2018	2019 (ت)	2020 (ت)	2021 (ت)
الناتج الداخلي الاجمالي (مليار دولار)	109.71	118.53	119.04	124.54	132.77
الناتج الداخلي الاجمالي (النمو السنوي %، سعر ثابت)	4.2(ت)	3.0(ت)	2.7	3.7	4.1
الناتج الداخلي الاجمالي للفرد (الدولار الأمريكي)	3148(ت)	3366(ت)	3345	3464	3656
عجز الميزانية % من الناتج الداخلي الاجمالي	-4.2	-4.0(ت)	-4.0	-3.5	-3.5
المديونية % من الناتج الداخلي الاجمالي	65.1	65.0(ت)	65.3	64.5	63.2
معدل التضخم %	0.8	1.9(ت)	0.7	1.1	2.0
معدل البطالة % من الساكنة النشيطة	10.2	9.8(ت)	9.2	8.9	8.5
ميزان المعاملات الجارية (الدولار الأمريكي)	-3.75	-6.46(ت)	-5.3	-4.75	-4.17
ميزان المعاملات الجارية % من الناتج الداخلي الاجمالي	63.4	-5.4(ت)	-4.5	-3.8	-3.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، (ت) معطيات توقعية

س 12.1 السياسة البيئية

فيما يتعلق بهذه النقطة يطرح التساؤل حول مدى مراعاة التحديات البيئية على المستويين الماكرو والميكرو اقتصادي، من خلال تحديد مدى تأثير تقييد تكاليف الاستعانة بمصادر خارجية أو عدم تناسب الأبعاد الزمنية على التشريعات البيئية.

وهكذا، فإنه يتعين على المستوى الماكرو اقتصادي، تحديد ما إذا كان يراعى في إعداد السياسات الجبائية والطاقية الأهداف والتدابير البيئية، وعلى المستوى الميكرو اقتصادي البحث فيما إذا كانت الحكومة تقدم تحفيظات للأسر والمقاولات من أجل نموذج استهلاكي واستثماري يحترم البيئة، كما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار درجة تجذر الوعي البيئي في المجتمع.

وعلى ضوء ما سبق، لابد من الإشارة إلى أن المغرب سجل تقدما مهما في هذا المجال بحصوله على تقيط 60/100 خلال الفترة ما بين 2018 و2020: «تؤخذ التحديات البيئية بعين الاعتبار ولكنها تبقى في بعض الأحيان مرتبطة أساسا بجهود التنمية، وقد تم إرساء تشريعات وحوافز خاصة بالبيئة إلا أن تطبيقها يبقى مشوبا بالقصور.»

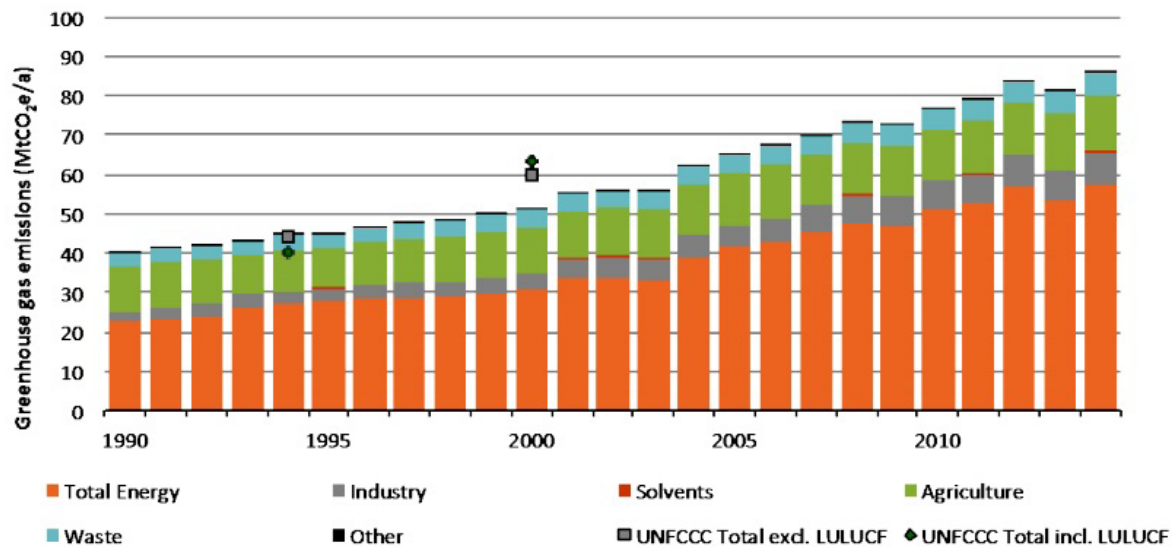
لقد كان المغرب سابقا إلى إدماج البعد البيئي في مخططاته التنموية، وبإشراف إصلاحات سياسية، مؤسسية، تشريعية وسوسيو اقتصادية من أجل تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في أفق 2030.

كما أطلقت المملكة العديد من المبادرات مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، واستراتيجية التأهيل البيئي وكذا والاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة. وهكذا فإن المغرب ينتج اليوم أكثر من ثلث احتياجاته من الطاقة من مصادر متجددة ويهدف إلى الوصول إلى أكثر من 50% بحلول سنة 2030.

وهنا يجب الإشارة إلى أن معهد Wuppertal للمناخ والبيئة والطاقة، وفي إطار اهتمامه بالسياسة المناخية للمغرب، أعد دراسة سنة 2018 ضمنها حصيلة الاجراءات التي اتخذتها المملكة في هذا المجال ومواطن الضعف والقصور، حيث اعتبرت أن المغرب من بين الدول الرائدة التي وضعت استراتيجيات تستهدف التكيف والتقليل من أثر التغيرات المناخية، إذ أن المملكة لم تسعى فقط إلى تسطير أهداف طموحة، بل وضعت سياسات لتنزيل برامجها فيما يخص تقليل أثر التغيرات المناخية وفق أجندة زمنية لتنفيذها.

ومقابل ذلك، أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من تبني المغرب لاستراتيجية طموحة فيما يخص مكافحة التغيرات المناخية، إلا أن هناك صعوبات وعراقيل لازالت تواجه تحقيق الأهداف المسطرة. إذ يؤكد التقرير على أن المغرب يعتمد حاليا بشكل كبير على واردات الطاقة الأحفورية، حيث يعد البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يروج لاستعمال الفحم كاستراتيجية فعالة للرد على الطلب المتزايد للطاقة رغم أنه لا يتوفر إلا على احتياطات محدودة من الفحم.

Historical emissions by sector

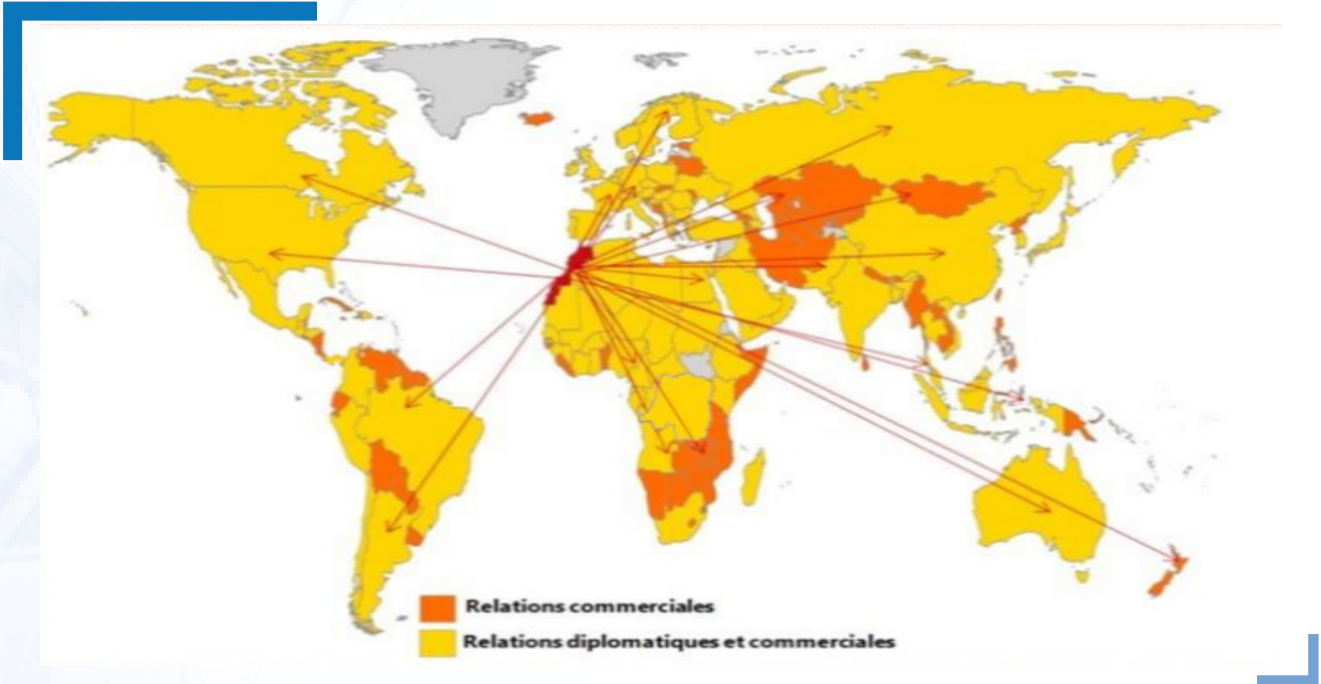


س 17.3 التعاون الإقليمي

لعل أهم ما يطرح في إبراز هذا المؤشر هو تقييم مستوى إرادة وقدرة القادة السياسيين على:

- تطوير علاقات حسن الجوار ؛
- التعاون مع دول الجوار على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية ؛
- دعم الاندماج الإقليمي أو الدولي.

على هذا المستوى، حقق المغرب منذ سنة 2010 نمواً بوثيرة تصاعدية رغم عدم انتظامها مكنته من الحصول على تنقيط (60/100) سنة 2018: «يتعاون المغرب مع العديد من دول الجوار، كما يحترم القوانين التي تضعها المنظمات الدولية والإقليمية»



لقد تمكنت المملكة المغربية بفضل مخطط التعاون والشراكة الذي أعدته من أن تصبح في صلب القضايا الدولية الكبرى. وهو ما يتطلب منها العمل باستمرار على ملاءمة آليات تنزيل سياسته الخارجية للتغيرات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي.

إن المغرب معروف بتعدد روافده الهوياتية، فهو في نفس الوقت بلد متوسطي عربي مسلم إفريقي.

إن السياسة الخارجية تعرف على أنها الآلية التي تحاول من خلالها الدولة التأثير في محيطها السياسي الدولي. فعلى مستوى العلاقات الدولية تعتبر السياسة الخارجية في المغرب ضمن المجال السيادي لأعلى سلطة في البلاد، وفي هذا الإطار، أعد المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية تقريراً سلط من خلاله الضوء على الخطب الملكية التي تضع أسس رؤية المملكة لعلاقاتها الخارجية، حيث مكن تحليل هاته السياسة الخارجية من تشخيص ثلاث مستويات جيواستراتيجية مختلفة تركز عليها العلاقات الخارجية للمغرب، يتعلق الأمر ب:

- فضاء الجوار تمثله علاقات الجوار المغربية مع الجزائر وإسبانيا وموريتانيا.
- فضاء مركب يتكون من روافد الانتماء الثقافي للمملكة: العالم العربي الإسلامي، إفريقيا والفضاء الأورومتوسطي.
- وأخيرا، فضاء عالمي، الذي يمثل المستوى الجديد للعوامة: الكرة الأرضية.
- يتم تنزيل السياسة الخارجية للمملكة المغربية من خلال:
- زيارات جلالة الملك محمد السادس للخارج؛
- التمثيل الدبلوماسي في الخارج؛
- البعثات الدبلوماسية لدى المنظمات المتعددة الأطراف؛
- دبلوماسية متعددة الأوجه (اقتصادية، ثقافية، روحية، مناخية)، وأيضا برلمانية وشعبية؛
- مساهمة مغاربة العالم.

إن فضاء الجوار يتحدد من خلال الاتصال الجغرافي مع كل من الجزائر، موريتانيا وإسبانيا، وتكمن الأهمية الرئيسية لهذا الفضاء في كونه بمثابة المحدد للأمن الترابي للمملكة. وهنا لا يقصد بالأمن فقط الجانب العسكري (نزاعات الجوار)، بل أيضا الجانب المدني (الهجرة، التهديدات العابرة للحدود..). ولعل الموقع الجغرافي المتميز للمغرب كجسر بين أوروبا وإفريقيا وبين الحوض المتوسطي والأطلسي، يجعل من الأمن عنصرا مهما في تحقيق الاستقرار إقليميا ودوليا.

إن أبرز الرهانات التي يمثلها فضاء الجوار تتلخص في ما يلي:

- بناء فضاء تعاون مشترك يضمن استقرار المنطقة وتمكينها من احتلال مكانة مؤثرة في القضايا الدولية؛
- تصاعد التهديدات العابرة للحدود، في هذه الحالة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتي تعمل على زعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي؛
- المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من مشاكل إنسانية وأمنية؛
- إبراز آثار التغييرات المناخية والحاجة إلى تعزيز القدرة على التكيف مع هذه الظاهرة العالمية.

■ س 9.2 المقاولات الخاصة

تبرز محددات هذا المؤشر من خلال قياس مدى توفير الحماية اللازمة للمقاولات الخاصة، ومدى احترام عمليات الخصخصة لمبادئ حرية الأسواق.

لقد عرف المغرب تقدما في تصنيفه ضمن هذا المؤشر باحتفاظه على تنقيط (60/100) منذ سنة 2014، وذلك بعد أن كان هذا التنقيط مستقرا في (50/100) خلال الفترة ما بين 2006 و2012: «تعتبر المقاولات الخاصة مؤسسات ذات أهمية كبيرة في تحريك الانتاجية الاقتصادية، كما أنها تتوفر على كافة الضمانات القانونية، إلا أن الأسواق تعرف قدرا مسموحا به من التركيز (خاصة المقاولات الحكومية...). وبالنسبة لخصخصة المقاولات الحكومية فإنه لا يراعى فيها أحيانا مبادئ حرية الأسواق».

قام البنك الدولي بنشر تقرير حول وضعية القطاع الخاص بالمغرب، حيث خلاص هذا التقرير إلى ضعف القطاع الخاص فيما يخص خلق فرص الشغل عكس بلدان أخرى التي تعتمد على هذا القطاع للإقلاع الاقتصادي، كما أكد على أهمية العمل على خلق مناخ ملائم يمكن هذه المقاولات من ولوج الأسواق وتطوير قدراتها على الانتاج والتصدير. وهذا يستلزم توفير الشروط الملائمة للمنافسة الشريفة، وتوفير رأس مال بشري وكفاءات ذات جودة عالية للاستجابة لحاجيات الشغل وتشجيع الاستثمار.

وفي الواقع، فإن الملاحظات التي جاء بها التقرير تثير القلق، على اعتبار أن المغرب يستثمر بشكل كبير (34% من الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي)، لكن آثاره الاستثمارات من حيث النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل والإنتاجية كانت مخيبة للآمال. لذلك يجب أن يكون التركيز على القطاع الخاص كقاطرة للنمو، وهذا يتطلب على وجه الخصوص توفير ظروف المنافسة بشكل متكافئ بين جميع الفاعلين. حيث أن السياسات التي اعتمدت لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الكبيرة عمقت التفاوتات التي تواجهها المقاولات في وضعية السوق، خاصة وأن التدابير المتخذة لتلبية احتياجات المقاولات الصغيرة لم تلق نجاحا كبيرا.

وحسب نفس التقرير، فإن وضع أدوات تحفيزية من أجل جلب استثمارات جديدة داخل المناطق الصناعية وإقضاء المصدرين من خارج هاته المناطق ليعتبر دليلا على الانحياز لفائدة كبار المستثمرين والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا الوضع قد يؤدي إلى دفع المقاولات التي توجد خارج المناطق الصناعية إلى التراجع عن رفع صادراتها أو أن تتوجه نحو التصدير، على الرغم من اتخاذ مجموعة من التدابير لإعادة التوازن لمنظومة التحفيزات.

■ س 11.1 النشاط الاقتصادي

يساهم هذا المؤشر في قياس مستوى تأثير المؤشرات الكمية على النشاط الاقتصادي، حيث تتجسد المؤشرات الكمية المرجعية في:

- الناتج الداخلي الإجمالي؛
- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- نمو الناتج الداخلي الإجمالي؛
- التضخم؛
- البطالة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- رصيد الحساب الجاري؛
- الدين العمومي؛
- الفائض أو العجز النقدي؛
- المداخيل الجبائية؛
- التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت؛
- معادلة القدرة الشرائية.

بخصوص هذا المؤشر، حصل المغرب على تنقيط 70/100 محققا زيادة بنسبة 17% مقارنة مع سنة 2018.

في هذا الإطار، نشرت المندوبية السامية للتخطيط الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2020، قدمت من خلالها مراجعة لتوقعات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2019، مع استشراف تطوره خلال سنة 2020، وكذا تأثيره على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية، حيث يتم الاستناد في إعداد هذه الميزانية الاقتصادية على التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الأوروبية والبنك الدولي.

وعلى ضوء ذلك، توقعت المندوبية السامية للتخطيط تحقيق نمو للناتج الداخلي الإجمالي يصل إلى 3,5% بزيادة 1,2% مقارنة مع سنة 2019. كما سيعرف العجز التجاري ارتفاعا طفيفا ما بين سنتي 2019 و2020 يصل إلى 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع استقرار عجز الميزانية عند 3,7% منذ سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط تأخذ بعين الاعتبار في بناء توقعاتها على تحسن الطلب العالمي الموجه إلى المغرب، حيث من المتوقع أن يسجل ما يقرب من 3% في 2020، بدلا من 1,5% في 2019، وكذا الارتفاع المرتقب في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد الانخفاض الذي سجلته سنة 2019. وبناء على هاته الفرضيات، فإن القطاع الأولي سيشهد ارتفاعا بنحو 6,4% في عام 2020، بدلا من انخفاض 4,3% المسجل في 2019.

أما بالنسبة للقطاع الثانوي الغير الطاقوي، فإنه سيعرف نموا ب 3% سنة 2020 مقابل 2,3% سنة 2019، مستفيدا من الأداء الجيد لصناعة التعدين والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والصناعات الميكانيكية والثقيلة والكهربائية، ويرجع هذا بالأساس للتحسن المتوقع في الطلب الخارجي.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يحافظ قطاع الخدمات على مستوى نموه عند 3,1% خلال 2020، بعد التحسن في أنشطة الخدمات التسويقية، ولا سيما أنشطة التجارة والنقل، مرتبطة أساسا بارتفاع الطلب المحلي. أما بالنسبة للخدمات الغير تسويقية، فستحقق قيمة مضافة إجمالية بنسبة زيادة 3% سنة 2020.

تتوقع المندوبية السامية للتخطيط كذلك أن يساهم الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي لسنة 2020 بوثيرة متسارعة، نتيجة ارتفاع مستوى نمو الاستهلاك الوطني النهائي والاستثمار الإجمالي، حيث من المتوقع أن يتحسن معدل نمو الاستهلاك الوطني النهائي ليصل إلى 3,6% سنة 2020، وبذلك يساهم في النمو الاقتصادي بمقدار 2,7% بدلا من 2,6% في عام 2019.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يرتفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت مدعوماً باستمرار مشاريع البنية التحتية الكبرى، بنسبة 2,8% سنة 2020 بدلا من 2,4% سنة 2019، مما سيساهم في تحقيق نمو اقتصادي يبلغ 0,8% بعد 0,7% في عام 2019. وفي ظل هذه الظروف، سوف يتعزز معدل نمو الطلب الداخلي ليصل إلى 4% بدلا من 2,4%، مسجلا بذلك مساهمة ب 4,4 نقطة في النمو الاقتصادي مقابل 2,7 نقطة مقدر لعام 2019.

وفيما يتعلق بالطلب الخارجي، فمن المتوقع أن يرتفع حجم الصادرات بنسبة 5,4% بدلاً من 4,2% في عام 2019، مستفيداً من تحسن توقعات الوضع الاقتصادي العالمي في عام 2020.

من جانبها، ستعرف الواردات ارتفاعاً واضحاً، حيث ستسجل زيادة بنسبة 6,1% بدلاً من 4,2% المسجلة سنة 2019. وترى المندوبية السامية للتخطيط، أن مساهمة الطلب الخارجي في النمو الاقتصادي ستستمر في تسجيل نسب سلبية للعام الثالث على التوالي، في حدود 0,9%- بدلاً من 0,4%- في عام 2019.

يرتكز تطوير المالية العمومية على تقوية تحصيل المداخيل الجبائية وغير الجبائية، مما سيساهم في رفع المداخيل العادية إلى 21,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 بدلاً من 21,5% في سنة 2019.

أما النفقات العادية، فستواصل ارتفاعها لتصل 19,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع نفقات التسيير خارج الأجر بنسبة 6,9% ونفقات الموظفين بنسبة 7,5% أخذاً بعين الاعتبار المناصب المالية المبرمجة لسنة 2020.

في ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يصل الدين الداخلي للخزينة إلى 52,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 بدلاً من 52% في 2019. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يصل الدين الخارجي إلى 14% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلاً من 14,2% في 2019. وبشكل عام، ستبلغ نسبة الدين الإجمالي للخزينة 66% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلاً من 66,2% في 2019.

ومع الأخذ في الاعتبار تطور الدين العمومي المضمون، الذي يمثل 16% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن الدين العمومي الإجمالي سيصل إلى 82% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 بدلاً من 82,3% سنة 2019.

تتوقع المندوبية السامية للتخطيط، أنه في ظل هاته الظروف، فإن الخزينة يجب أن تحد من لجوئها للاقتراض الداخلي لتغطية احتياجاتها التمويلية، تفادياً لمضايقة القطاع الخاص في السوق المالي الداخلي.

الأداءات السلبية

■ س 13.5 مؤشر الأمم المتحدة للتعليم

يتوخى هذا المؤشر الوقوف على مدى محدودية مستوى التعليم، ويتم التوصل إليه من خلال إعادة احتساب مؤشر الأمم المتحدة للتعليم على سلم تنقيط من عشر درجات.

ويتم احتساب مؤشر الأمم المتحدة للتعليم بناء على متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة، وهو أحد المؤشرات التي يعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة للتنمية لاحتساب مؤشر التنمية البشرية. (IDH)

■ متوسط سنوات الدراسة : متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة فما فوق، استناداً إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم.

متوسط سنوات الدراسة المتوقع: عدد السنوات التي يتوقع أن يتمها الطفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل.

تظهر النتائج الخاصة بالمغرب أن هذا المؤشر سجل تراجعاً تدريجياً منذ سنة 2006 (من درجة 90/100 إلى درجة 60/100) وتظهر العديد من التقارير الوطنية والدولية ضعف النظام التعليمي بالمملكة، ولاسيما في الشق المتعلق بجودة التدريس.

نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) سنة 2019 مؤشر التنمية البشرية الخاص به (IDH)، حيث احتل المغرب بحسب التقرير المنجز في هذا الصدد المرتبة 121 من بين 189 دولة بحصوله على تنقيط 0.676. هذا التنقيط صنف المملكة ضمن فئة « تنمية بشرية متوسطة ».

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة ما بين 1990 و2018 ارتفع مؤشر التنمية البشرية في المغرب من النقطة 0.458 إلى النقطة 0.676، أي بزيادة قدرها 47,7%. ولإعطاء تفسير واضح لهذا التنقيط، يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بين سنتي 1990 و2018 زاد متوسط سنوات الدراسة بـ 3,3 سنوات، كما ارتفعت سنوات الدراسة المتوقعة بـ 6,6 سنوات.

من الواضح أن التعليم ساهم في تراجع ترتيب المملكة في تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يأخذ في الاعتبار عدد سنوات التعليم لشخص يبلغ من العمر 25 عاماً. حيث أن المتوسط المغربي هو 5,5 سنة (4,5 سنة للنساء و 6,5 سنة للرجال) وهو أقل من المتوسط العربي (7 سنوات) وليبيا (7.3 سنة) و من تونس (7.2 سنة).

Tableau D : IDG du Maroc pour 2018, par rapport à quelques pays et groupes de pays

	Rapport F-H	Valeurs de l'IDH		Espérance de vie à la naissance		Durée attendue de scolarisation		Durée moyenne de scolarisation		RNB par habitant	
	Valeur de l'IDG	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes
Maroc	0.833	0.603	0.724	77.7	75.2	12.6	13.6	4.6	6.4	3,012	12,019
Tunisie	0.899	0.689	0.767	78.5	74.5	15.8	14.4	6.4	7.9	4,737	16,722
Libye	0.931	0.670	0.720	75.8	69.9	13.0	12.6	8.0	7.2	4,867	18,363
États arabes	0.856	0.634	0.740	73.8	70.2	11.7	12.3	6.4	7.8	5,338	25,343
IDH moyen	0.845	0.571	0.676	70.9	67.8	11.9	11.5	5.0	7.8	2,787	9,528

Tableau E : IIG du Maroc pour 2018, par rapport à quelques pays et groupes de pays

	Valeur de l'IIG	Rang de l'IIG	Taux de mortalité maternelle	Taux de natalité parmi les adolescentes	Sièges parlementaires occupés par des femmes (% de femmes)	Population ayant au moins commencé des études secondaires (% des 25 ans et plus)		Taux d'activité (% des 15 ans et plus)	
						Femmes	Hommes	Femmes	Hommes
Maroc	0.492	118	121	31.0	18.4	29.0	35.6	21.4	70.4
Tunisie	0.300	63	62	7.8	31.3	42.3	54.6	24.1	69.9
Libye	0.172	41	9	5.8	16.0	69.4	45.0	25.7	79.0
États arabes	0.531	—	148	46.6	18.3	45.9	54.9	20.4	73.8
IDH moyen	0.501	—	198	34.3	20.8	39.5	58.7	32.3	78.9

Le taux de mortalité maternelle est exprimé en nombre de décès sur 100,000 naissances vivantes et le taux de natalité parmi les adolescentes en nombre de naissances pour 1,000 femmes entre 15 et 19 ans.

يعمل هذا المؤشر على مساءلة الدول عن مدى قدرة المواطنين والمنظمات ووسائل الإعلام على التعبير عن آرائهم بحرية، حيث يراعى في تقييم مستوى هذه الحرية الجوانب التالية:

- ما إذا كان الدستور يضمن حرية التعبير وما إذا كانت القوانين تطبق؛
- ما إذا كان الأفراد أو المنظمات أو وسائل الإعلام قد تعرضوا للمضايقة أو التهديد الجسدي من قبل الدولة أو من قبل نافذين أو لوبيات، وهل هناك حالات اعتداء على وسائل الإعلام أو الصحفيين؛
- ما إذا كانت الدولة تمارس الرقابة أو ما إذا كان الصحفيون يمارسون الرقابة الذاتية؛
- إذا ما كان القانون الجنائي، أو القوانين الأمنية أو عقوبات التشهير ضد موظفين في الدولة، تستعمل من أجل التأثير على الرأي؛
- إذا كان قانون حرية الولوج إلى المعلومة دخل حيز التنفيذ ومدى فعاليته؛
- ما إذا كانت بنية المنظومة الاعلامية تسمح بتعددية الآراء.

ولا تؤخذ القيود التشريعية لحماية العملية الديمقراطية (التوجيهات الأخلاقية لهيئات مراقبة وسائل الاعلام، حضر خطاب الكراهية) كذريعة لإعطاء تنقيط أقل.

لقد سجل المغرب تراجعاً بخصوص هذا المؤشر منذ سنة 2006، حيث تراجع تنقيطه من 50/100 إلى 40/100 إلى 30/100، وهو ما يعني أن «حرية التعبير غالباً ما تخضع لتأثيرات وقيود حكومية، كما يخضع النقاش العام للتوجيه والتحريف».

وينبغي الإشارة في هذا الصدد، أن منظمة العفو الدولية تهاجم السلطات المغربية بسبب متابعتها لأشخاص ينتقدون الملكية أو المؤسسات أو مسؤولين آخرين، كما تدين الاعتقالات والملاحقات القضائية لبعض الأشخاص، من بينهم صحفي ومغني الراب ويوتيوبرز. وتزعم المنظمة المذكورة أنها وثقت منذ نونبر 2019 ما لا يقل عن عشرة حالات لناشطين تعرضوا للاعتقال والاستجواب. وقد توبع الأفراد العشرة بتهمة «إهانة» موظفين عموميين أو مؤسسات عامة، الملك أو الملكية، وجميعها جرائم منصوص عليها بموجب القانون الجنائي المغربي. وقد دعت المنظمة في تقريرها السلطات المغربية إلى إسقاط التهم وإطلاق سراح المحكوم عليهم لممارستهم حقهم في حرية التعبير، وإلى إصلاح القانون الجنائي لإلغاء تجريم هذه الأشكال من التعبير المكفول بالقانون.

كما ترى منظمة «فريدوم هاوس» غير الحكومية، في تقريرها الأخير، أن حرية الإنترنت في تراجع للعام التاسع على التوالي، حيث وضع ترتيب سنة 2019 المغرب في المركز 54 من بين 65 دولة شملها التصنيف، حيث تم تصنيف المغرب ضمن البلدان «الحرّة جزئياً»، بحصوله على تنقيط 52/100. يأخذ هذا الترتيب في الاعتبار ثلاثة معايير رئيسية: عوائق الولوج (14/25 للمغرب)، تقييد المحتوى (24/35) وانتهاك حقوق المستعملين (16/40).

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التقييم تعتمد على سلم للتقييط أقصاه 100 نقطة، حيث أن الدولة التي تحصل على تقييط بين 0 و39 تصنف ضمن الدول غير الحرة، وتلك التي تحصل على تقييط بين 40 و69 تصنف حرة جزئياً، أما التي تحصل على تقييط بين 70 و100 تصنف دولة حرة. هذا التصنيف الذي حصل عليه المغرب جعله في الرتبة الثانية عربياً بعد تونس التي حصلت على 64 نقطة.

إن أبرز ما يثار بشأن هذا المؤشر هو معرفة مدى تطور التنظيم الذاتي الاجتماعي وبناء رأس المال الاجتماعي، وهو الأمر الذي يسمح بتقييم مستوى الثقة بين المواطنين بالشكل الذي يتعزز من خلاله التعاون والدعم المتبادل وتقديم المساعدة بين بعضهم البعض، كما أن رأس المال الاجتماعي قد يعتمد على أمطال التفاعل الثقافية التي تميز المجتمعات التقليدية بدلاً من التوجه نحو تحقيق أهداف سياسية. وحتى يتسنى إعطاء محددات بناء هذا المؤشر يتعين الوقوف على:

- ما إذا كان هناك حس التضامن والثقة بين المواطنين (حسب استطلاعات الرأي).
- مدى إمكانية تأسيس جمعيات وتنظيمات مستقلة ثقافية أو بيئية أو اجتماعية.

وفي هذا الإطار، سجل المغرب منحى تنازلياً منذ عام 2006: « مستوى ثقة المواطنين منخفض جداً. إن العدد القليل من المجموعات والجمعيات والمنظمات المستقلة وذاتية التنظيم موزع بشكل غير متكافئ أو اعتباطي أو مؤقت ».

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي من خلال مذكرته الاقتصادية لسنة 2017 حول المغرب تحت عنوان: « المغرب في أفق -2040 الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي »، أطلق تحذيراً بشأن التدهور الملحوظ في منسوب الثقة بالمغرب، حيث أوضح أنه حسب دراسة أنجزها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة 2012 فإن أقل من 10% من المواطنين المغربية يعتقدون أن الناس أهل للثقة. هذا المنحى التنازلي الذي يبدو أنه سيستمر والذي يفسر هذا النقص هو ما وصفه العالم السياسي الشهير فرانسيس فوكوياما بظاهرة «التحديث دون التنمية». ولعل هذا الإشكال المرتبط بتدني منسوب الثقة داخل المجتمع وعدم القدرة على العمل الجماعي حول أهداف مشتركة يكلف المغرب خسارة تصل إلى 60 ألف دولار للفرد. وهذا التدهور في منسوب الثقة الاجتماعي ليس فقط بالمقارنة مع المستوى العالمي ولكن أيضاً مقارنة مع بعض الدول النامية.

وعلى ضوء ذلك، أوصى البنك الدولي في تقريره بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي من خلال:

- تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق تحسين ولوج المرأة إلى الفرص الاقتصادية وتعزيز التمكين الاقتصادي لها، وذلك عبر وضع سياسات عمومية تضمن محاربة الفوارق والتمييز الذي تتعرض له النساء وتعزيز إدماجهن الاقتصادي.
- التشجيع على المزيد من الثقة بين الأفراد بما يضمن الرفع من مستوى الرأسمال الاجتماعي وذلك من خلال ضمان تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترامه، وتشجيع الانخراط في الجمعيات وتنمية المجتمع المدني، ومواكبة تطور العقلية والضوابط السوسيوثقافية.

يتوخى هذا المؤشر الكشف عما إذا كان المسؤولون السياسيون يشركون فعاليات المجتمع المدني في العملية السياسية، حيث يتجلى هذا الإشراك في ما يلي:

- بلورة الأجندات السياسية؛
- صياغة السياسات العمومية؛
- التداول واتخاذ القرار؛
- تنفيذ السياسات العمومية؛
- تتبع الاداء.

ويقصد هنا بالمجتمع المدني، الجمعيات المدنية والاقتصادية والمهنية والدينية والخيرية، وكذا المفكرين والباحثين والصحفيين.

وبهذا الخصوص، لابد من الإشارة إلى أن تنقيط المغرب اتسم باستقرار نسبي خلال الفترة ما بين سنتي 2006 و2014 في (50/100)، قبل أن يعرف انخفاضاً بدءاً من سنة 2016 ليصل إلى 30/100 عام 2020. حيث يستفاد من هذه النتيجة على أن «المسؤولين السياسيين يهملون مشاركة المجتمع المدني، وكثيراً ما يتجاهلون الفاعلين المدنيين ويصوغون سياستهم بشكل انفرادي».

لقد شكلت الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وإشراك المواطنين في تدبير الشأن العام أبرز المبادئ والأحكام التي تأسست عليها الإصلاحات الدستورية لعام 2011. وهكذا نصت المادة 13 من الدستور على أن «تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها».

تعتبر الديمقراطية التشاركية والمواطنة من أهم الإصلاحات التي تمت دستورها سنة 2011، حيث ينص الفصل 14 من الدستور على أن «للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع»، بالإضافة إلى ذلك ينص الفصل 15 أيضاً على أن «للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق».

ومن جهة أخرى فإن الحق في الولوج إلى المعلومة أصبح من الحقوق الأساسية في المغرب منذ سنة 2011، فحسب الفصل 27 من الدستور فإن «للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة».

إن البرلمان المغربي يشكل، وعلى مدار السنة، فضاء واسعاً للنقاش التشاركي بحضور باحثين ومنظمات غير حكومية حول مواضيع مختلفة، إضافة إلى أنشطة الفرق البرلمانية. ومع ذلك تظل المشاركة العمومية في المسلسل التشريعي ضعيفة، على سبيل المثال فإن المؤشر العالمي للميزانية المفتوحة، وهو المقياس الوحيد لمقارنة شفافية إعداد الميزانية حول العالم، صنف المغرب في سنة 2017 في المرتبة 58 من أصل 115 دولة، بتقييم 45/100 (ثاني دولة عربية بعد الأردن وخامس دولة أفريقية بعد جنوب إفريقيا وأوغندا وغانا وكينيا). ولعل من بين مكونات هذا المؤشر، حصل المغرب على درجة 0/100 من حيث المشاركة العمومية في عملية إعداد الميزانية.

وسعيًا وراء مواجهة هذا التحدي وتعزيز الآليات الدستورية للمشاركة المجتمعية، فإن المغرب بذل جهداً كبيراً في الانفتاح على المواطنين، لاسيما بعد اعتماد دستور 2011.

■ س 16.1 التوافق حول الأهداف

يستهدف هذا المؤشر تحديد ما إذا كان الفاعلون السياسيون الرئيسيون (الأحزاب، السياسيون، تجمعات المصالح، الفاعلون الاقتصاديون الذين يملكون تأثيراً سياسياً) يؤمنون بأن الديمقراطية و اقتصاد السوق هي أهداف استراتيجية بعيدة المدى، وهو الأمر الذي يتسنى الوقوف عليه من خلال تقييم مدى وجود الاتفاقات المبدئية على الأهداف العامة للتنمية والتغيير، وذلك من منطلق أن العديد من التحولات الناجحة تستند إلى الاتفاقات التي توصل إليها الفاعلون السياسيون الاصلاحيون جنباً إلى جنب مع النخب القديمة أو المعارضين البارزين للإصلاح.

وفي هذا الإطار، فإن تنقيط المغرب بعد أن عرف ارتفاعاً خلال سنة 2012 عاد للاستقرار خلال الفترة ما بين 2012 و 2016، ثم سرعان ما تراجع ليصل إلى 50/100 سنة 2018 و 2020. «الفاعلون السياسيون الرئيسيون على خلاف حول الديمقراطية واقتصاد السوق كأهداف استراتيجية بعيدة المدى، كل توافق مبدئي حول هاته الأهداف يبقى هشاً و قابل للطعن فيه من قبل الفاعلين الأقوى».

تؤكد النتائج التي حصل عليها المغرب تلك التي نشرتها The Economist intelligence unit لمؤشر الديمقراطية لعام 2019، وهي مؤسسة تهدف إلى مساعدة رجال الأعمال على فهم البيئة الاقتصادية والتجارية للأسواق حول العالم. حيث أنه في النسخة الثانية عشر، حصل المغرب على تنقيط 51/100 لينتقل إلى المرتبة 96 (الرتبة الثالثة على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بدل المرتبة 100 التي احتلها سنة 2018، من بين 167 دولة التي شملها التقييم.

يصنف «مؤشر الديمقراطية» الدول التي يشملها التقييم إلى أربعة أصناف: ديمقراطيات كاملة، ديمقراطيات ناقصة، أنظمة مختلطة، أنظمة سلطوية.

وعلى ضوء ذلك، صنف المغرب سنة 2019 من بين 37 دولة ذات نظام مختلط، وذلك من خلال حصوله على تنقيط: 52,5 على مستوى العملية الانتخابية، 46,4 على مستوى أداء الحكومة، 55,6 على مستوى المشاركة السياسية، 56,3 على مستوى الثقافة السياسية و 44,1 على مستوى الحريات.

■ س 3.4 الحقوق المدنية

يبرز هذا المؤشر حدود ضمان الحقوق المدنية وحمايتها وكذا الإمكانيات المتاحة للمواطنين للمطالبة بالإنصاف في حالة خرق هاته الحقوق، حيث يمكن قياس وملازمة هذه الوضعية من خلال:

■ حماية الحريات الشخصية في مواجهة الجهات الحكومية والغير الحكومية، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن الشخصي، وحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية وحماية الحياة الخاصة.

■ المساواة أمام القانون والمساواة في الولوج إلى العدالة والتقاضى في ظل سيادة القانون.

يراعى في تحديد مستوى الانضباط لهذا المؤشر، الإطار القانوني والواقعي لحماية الحقوق المدنية، بما في ذلك الآليات والمؤسسات الموجودة من أجل المتابعة والمعاقبة والإنصاف في حالة انتهاك هاته الحقوق. يتم أيضا الأخذ بعين الاعتبار خلال التقييم، التمييز على أساس الجنس أو الميولات الجنسية أو الدين أو العرق أو التوجه السياسي.

لقد ظل تنقيط المغرب مستقرا في (60/100) خلال الفترة بين 2006 و2014 قبل أن ينخفض إلى نقطة (50/100) ابتداء من 2016. « الحقوق المدنية منصوص عليها في القانون، ولكن حتى الحقوق الأساسية (الحق في الحياة، والحرية والسلامة الجسدية) تتعرض لانتهاكات في الواقع. تبقى آليات ومؤسسات المتابعة والعقاب والإنصاف في حالة الانتهاكات غير فعالة إلى حد كبير».

■ س 16.5 المصالحة

يرتبط موضوع المصالحة بمدى استطاعة المسؤولين السياسيين إنصاف ضحايا الانتهاكات المرتكبة في الماضي، أو على الأقل تحقيق عدالة معنوية للخروقات والتجاوزات التي ميزت المراحل السياسية السابقة. حيث يبرز الهدف من البحث في انتهاكات الماضي من خلال تحقيق الإنصاف والمصالحة بين الضحايا والجلادين. بالنسبة للبلدان التي حققت مصالحة قبل 2015، فهي مدعوة لتقديم شروحات موجزة عن النجاح الذي حققته العملية.

بعد الارتفاع الذي عرفه تنقيط المغرب سنة 2012، عاد للاستقرار في الفترة ما بين 2012 و 2016، حيث عرف التنقيط انخفاضا سنة 2018 ليصل ل 60/100 و هي النقطة التي احتفظ بها المغرب سنة 2020. «يعترف المسؤولون السياسيون بضرورة مواجهة انتهاكات الماضي، لكن محاولاتهم للمصالحة مازالت تعثرها صعوبات».

وعلى الرغم من العمل الجبار الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة في تسوية ملفات الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الماضي، إلا أن بعض الانتقادات واجهتها حول القيود التي فرضت عليها والتي أعاققت للأسف ظهور الحقيقة.

في الواقع، لم تتمكن هيئة الإنصاف والمصالحة من نشر أسماء المتورطين في الانتهاكات، كما أن تنصيبها ركز على أشكال محددة من الانتهاكات، مثل الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، كما وجهت لها انتقادات حول كيفية ضمان تعاون مختلف مصالح الدولة في ظل غياب السلطة الاجبارية في حالة عدم التعاون.

لم يفتأ أعضاء الهيئة بأن يذكروا بأنه حتى إذا لم تستطع الهيئة نشر أسماء المسؤولين عن الانتهاكات أو معاقبتهم، فإن لا شيء يمنع المغاربة من التوجه إلى القضاء لتحقيق العدالة في مواجهتهم، غير أنه حتى وإن كان هذا الاعتراف صحيحًا في مجمله، فإنه يقلل من قيمة استقلال القضاء المغربي، فرغم أن الدستور يضمن استقلال القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية في فصله 82، إلا أنه يمكن التشكيك في حياد القضاء في قضايا الانتهاكات السياسية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمسؤولين لا يزالون في مناصبهم.

وفي الواقع، فإن المحاكم المغربية لا تحتاج إلى انتظار تقديم الضحايا أو المواطنين لشكاويهم بشأن الانتهاكات السابقة، لأن القانون يسمح للوكيل العام للملك بمباشرة التحقيقات الجنائية حتى في حالة عدم وجود شكاية، ولكن لحد الساعة لم يقدم أي مسؤول قضائي من هذا المستوى على استعمال هاته الصلاحية.

كما أنه من ناحية أخرى، عهدت هيئة الإنصاف والمصالحة بمتابعة التوصيات التي أصدرتها إلى لجنة داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لكن يبقى دائماً السؤال مطروحا حول مدى قدرة هذه اللجنة الاستشارية على ضمان المتابعة الفعالة للتوصيات.

وأخيراً، إذا كان الهدف الأساسي من عمل هيئة الإنصاف والمصالحة هو عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، فإن السؤال الذي يطرح بقوة هو حول ماهية الضمانات المتاحة لعدم تكرار هاته الانتهاكات.

■ س 3.1 فصل السلط

يثار بخصوص هذه النقطة التساؤل المرتبط بما إذا كان هناك فصل حقيقي للسلط، وكذا عن ماهية وطبيعة الاجراءات المتخذة لتجسيد هذا الفصل للسلط سواء من خلال التمايز المؤسسي أو تقسيم العمل وفقاً للمهام أو تحديد الضوابط والتوازنات المتعلقة بذلك، وذلك من خلال إخضاع سلطة الدولة للقانون ودون الإشارة إلى التوجه والاتقائية ودمج السلط الذي تعرفه الأنظمة البرلمانية.

وقد عرف تصنيف المغرب بخصوص هذا المؤشر اتجاها تنازليا منذ سنة 2006 ليحصل على تقييد ضعيف جدا منذ سنة 2012 (20/100): «لا يوجد فصل بين السلط، لا في القانون ولا في الواقع».

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب خطى خطوة كبيرة إلى الأمام، حيث أصبح دولة برلمانية تركز ديمقراطية صناديق الاقتراع واختيارات المواطنين، وتحصر على الفصل والتوازن بين السلطات وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبحسب الخبراء في هذا المجال، فإنه لا يوجد فصل تام بين السلطات، وإنما هنالك تعاون وموازن قوى. حيث أنه في الديمقراطيات الليبرالية لا يتم التشكيك في مبدأ فصل السلط، ولكن تمت مراجعة فلسفته من حيث المقاربة السياسية أو براغماتيته. وهنا ينبغي التأكيد على أن التكريس الدستوري لمبدأ الفصل بين السلط لا يكفي، وإنما يتعين أن تفرز الممارسة ذلك الفصل وفق مقاربة تعتمد التعاون والتوازن بين السلطات داخل إطار دستوري يكون فيه رئيس الدولة حكما بينها.

■ س 2.3 الحق في التجمع وتأسيس الجمعيات.

يستهدف هذا المؤشر تقييم حدود وإمكانيات الأفراد داخل المجتمع لتأسيس تجمعات سياسية أو مدنية مستقلة والانخراط فيها، وكذا قدرة هذه التجمعات في أن تعمل بالحرية الكافية.

ومن أجل إجراء هذا التقييم ينبغي الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إذا ما كان الدستور يضمن حرية تأسيس الجمعيات والتجمع، وإذا ما كانت هذه القوانين مفعلة.
- ما إذا كانت هناك قيود صارمة على التجمع وتأسيس الجمعيات على جميع المواطنين أو على مجموعات معينة.
- إذا كانت الحكومة تستخدم التهيب أو المضايقة أو التهديد بالانتقام لمنع المواطنين من ممارسة حقوقهم في تأسيس الجمعيات والتجمع (على سبيل المثال عن طريق الاعتقال التعسفي واحتجاز وسجن المتظاهرين السلميين أو استخدام القوة المفرطة)
- ما إذا كانت الحكومة تستخدم معايير شفافة وغير تمييزية لقبول طلبات الحصول على تصاريح تأسيس الجمعيات و / أو التجمع.
- إذا كانت المجموعات قادرة على العمل دون تدخل أو تدخل غير مبرر من الدولة في شؤونها.

وهنا، لا ينبغي أن تؤخذ القيود القانونية لحماية المسلسل الديمقراطي (مناطق غير مسموح التظاهر فيها، حظر المنظمات العنصرية...) على أنها سبب لإعطاء تنقيط أقل.

وفي هذا الإطار، يجدر الإشارة إلى أن المغرب تراجع في تنقيطه بشأن هذا المؤشر منذ سنة 2006 ليصل إلى 30/100 سنة 2020: «غالبًا ما تخضع حقوق تأسيس الجمعيات والتجمع لتدخل الحكومة أو لقيودها، غالبًا ما لا يستطيع المواطنون والجماعات المدنية التي لا تدعم الحكومة ممارسة هذه الحقوق».

■ س 2.1 الانتخابات الحرة والنزيهة

يسمح هذا المؤشر بإجراء تقييم حول مدى توفر شروط وضمانات إجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتداب الممثلين السياسيين. حيث ينبغي مراعاة ما يلي:

- تُجرى الانتخابات العامة بانتظام على المستوى الوطني؛
- يتم الانتخاب عن طريق الاقتراع السري؛
- حرية الأطراف في الإدلاء بأصواتها من منصات مختلفة؛

- يتم شغل المناصب السياسية بناءً على نتيجة الانتخابات؛
- يؤخذ في الاعتبار تقييم جودة العمليات الانتخابية؛
- وجود هيئة محايدة وفعالة لإدارة الانتخابات.
- تتسم إجراءات تسجيل الناخبين والمرشحين والأحزاب بالشفافية والنزاهة.
- تتم إجراءات التصويت، بما في ذلك إحصاء الأصوات والتحقق من النتائج وتقديم الطعون، بطريقة شفافة وحيادية وصحيحة.
- يتم ضمان الوصول العادل والمتساوي إلى وسائل الإعلام لجميع المرشحين والأحزاب.
- يمكن الوصول إلى صناديق الاقتراع بطريقة آمنة وسرية لضمان المشاركة الفعالة.

حصل المغرب على معدل 40/100 بخصوص هذا الموضوع، حيث شهد تنقيطه تراجعاً بنسبة 25 % بين عامي 2016 و2020، وهو ما يتوافق مع «إجراء انتخابات عامة، ولكن تحدث مخالفات خطيرة أثناء عملية التصويت والفرز. الحق في التصويت والحملات الانتخابية والترشح للانتخابات مقيد، والانتخابات في الواقع لها تأثير محدود على من يحكم».

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز منظومة مراقبة الانتخابات، إلا أن أصابع الاتهام لا زالت توجه لوزارة الداخلية من قبل بعض الفاعلين السياسيين والحقوقيين، بسبب رصد بعض الحالات لتسخير وسائل الإدارة، وتدخل بعض ممثلي السلطة في سير الحملة الانتخابية.

خلال انتخابات 2016، لاحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان حالات استخدام لوسائل أو معدات تابعة للإدارة أو هيئات عمومية أخرى، لكن عددها لم يتجاوز 0.9% من جميع الحالات التي تمت ملاحظتها، ولم تتجاوز حالات تدخل ممثلي السلطات العمومية في سير الحملة الانتخابية 0.3%، مع العلم أن مرتكبي هذه التجاوزات هم في الغالب من فئة أعوان السلطة وموظفي الجماعات الترابية.

ومن جهة أخرى، ما فتئ بعض الفاعلين السياسيين يطالبون وزارة الداخلية بمزيد من الحياد، كما يدعوا بعضهم لإحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات. معتبرين أن دور الإدارة لا زال هو المهيمن في تدبير العملية الانتخابية وذلك من خلال وزارة الداخلية بوصفها الجهة الوحيدة التي تمتلك كافة الوسائل لتنظيم الانتخابات، هذا بالإضافة إلى وجود صعوبة في الوصول إلى توافق حول تشكيل هاته الهيئة المستقلة.

إن إحداث هاته الهيئة لن يمكن من إصلاح الخلل في العملية الانتخابية، لأن الضرورة تفرض إجراء إصلاح شامل لاستعادة الثقة المفقودة في العمل السياسي، وهذه مهمة تعود بالأساس إلى ثلاث مكونات: الأحزاب السياسية، والإدارة الترابية، والناخبين. كما أن الأحزاب السياسية بدورها مدعوة لإجراء إصلاحات داخلية، ومراجعة شروط تزكية مرشحها. تعتمد الهيئات التقريرية في أغلب التنظيمات الحزبية على الأعيان وكل المرشحين الذين بإمكانهم الفوز بمقعد انتخابي، دون الأخذ بعين الاعتبار تدرجهم الحزبي أو سيرتهم. هاته الممارسات تلقى انتقاداً واسعاً لكونها توسع الهوة بين الأحزاب السياسية وقواعدها.

لقد أدى عدم اعتماد قواعد واضحة مبنية على الاستحقاق في اختيار المرشحين إلى فقدان الأحزاب السياسية لمصداقيتها وكذا العملية الانتخابية برمتها. وهنا يجب على الأحزاب السياسية أن تتحمل مسؤولياتها من خلال تزكية الكفاءات للانتخابات.

■ س 10.2 تكافؤ الفرص

يرصد هذا السؤال مسألة تكافؤ الفرص، ويهدف إلى تحديد مدى تساوي الأفراد في الوصول إلى المشاركة المجتمعية، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية. وهذا يشمل المساواة في الحصول على التعليم أو الخدمات العمومية أو التوظيف. وهنا ينبغي أن يتم التقييم بشكل واضح للوقوف على كل الممارسات التي قد تضرب مبدأ تكافؤ الفرص على أساس الجنس أو التوجه الجنسي أو الدين أو العرق أو الاختيارات السياسية، مع التأكيد على تقييم الإطار التشريعي ومدى تطبيقه.

المؤشرات الكمية المعتمدة في ضبط هذا المؤشر تتعلق ب: نسبة الأمية، نسبة التمدرس حسب الجنس، ونسبة التمدرس العامة ونسبة النساء من الساكنة النشيطة.

سجل هذا المؤشر انخفاضاً بنسبة 20% ليصل إلى تنقيط 40/100، وهو ما يعني أنه: «تم تحقيق تكافؤ الفرص جزئياً فقط. تتمتع النساء و/أو أعضاء الجماعات العرقية والدينية وغيرها بإمكانية محدودة للحصول على التعليم والخدمات العامة والتوظيف. هناك بعض الأحكام القانونية ضد التمييز، لكن تنفيذها ضعيف للغاية».

أوصت مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة المالية في دراسة أنجزتها حول مكافحة عدم المساواة في الفرص والقدرات، بالتركيز بشكل خاص على عدم تكافؤ الفرص، لإصلاح هيكلي لأوجه القصور التي يقوم على أساسها الإقصاء الاجتماعي والتمييز، مسجلة في هذا الصدد الحاجة إلى رعاية وتعليم الطفولة المبكرة لتنمية قدراتها الجسدية والعقلية والاجتماعية والعاطفية، كما أوصت بإطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي الذي يعتبر إجراء مفيداً في هذا الصدد.

وأبرزت الدراسة على أنه علاوة على ذلك، لابد من الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفئات الهشة، مثل الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة، كشرط أساسي لضمان العدالة وتكافؤ الفرص والمساهمة في بناء تنمية اجتماعية منسجمة للبلاد. ومن جهة أخرى يتعين على الإجراءات المقررة في هذا الصدد، أن تعالج مشكلة ولوج الفئات الهشة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما تلك التي تقطن في المناطق شبه الحضرية والقروية والجبليّة، فمن أجل ضمان فعاليتها واستدامتها، ينبغي لسياسة الحماية الاجتماعية أن تعطي الأولوية لحلول ملموسة من أجل خروج مستدام من الفقر، وذلك من خلال تعزيز الأنشطة، وكذلك من أجل تجنب الاعتماد على التحويلات والبقاء في حالة هشاشة شديدة.

وسلّطت الدراسة الضوء أيضا على الحاجة إلى تعزيز تناسق الآليات الاجتماعية للرفع من نتائج العمل الاجتماعي للدولة، ووضع مسألة ادماج النوع الاجتماعي والشباب في قلب السياسات العمومية لمكافحة الفوارق، وإدراجها في إطار مشروع مجتمعي يشمل جميع الفاعلين، وكذلك تعزيز النظام المعلوماتي الوطني واستعمال آليات متطورة لتتبع وتقييم الفوارق.

■ س 7.1 تنافسية الأسواق

يجيب هذا المؤشر على التساؤل المتعلق بمستوى تطور آليات المنافسة داخل الأسواق، وذلك سواء من منظور ماكرواقتصادي أو ميكرواقتصادي.

ولعل التقييم المطلوب بخصوص هذا المؤشر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إعطاء أهمية ضعيفة للأسعار المحددة؛
- قابلية تحويل العملات؛
- غياب حواجز للولوج أو مغادرة الأسواق؛
- حرية إطلاق وسحب الاستثمارات؛
- عدم التمييز على أساس نوع الملكية (حكومي/خاص، محلي/خارجي) والحجم.

وفي هذا الإطار، يتعين الأخذ بعين الاعتبار حجم القطاع الغير المهيكّل، حيث أنه كلما كان حجم هذا القطاع كبيرا فهذا يعني بأن الإطار المؤسّساتي للسياسة الاقتصادية غير مناسب وغالبا ما يكون نتيجة لتقنين واسع للأسواق.

وقد عرف تنقيط المغرب بخصوص هذا المؤشر انخفاضا بنسبة 17% ليصل درجة 50/100 وهو ما يعني أن: «المنافسة في السوق تمارس ضمن إطار مؤسّساتي ضعيف، مع وجود قواعد غير متكافئة للفاعلين في السوق. هناك تدخل كبير للدولة في المجالات التي تعتبرها الحكومة مهمة، كما يعتبر القطاع الغير مهيكّل مهما جدا».

وفي تقرير للبنك الدولي لسنة 2019 حول القطاع الخاص، أكد على غياب ثقافة المخاطرة في الاقتصاد المغربي، وذلك نتيجة لعدة عوامل، لكن المحللين الدوليين يشيرون إلى العامل الذي يساهم بشكل أكبر في هذا «الاضطراب المقاولاتي» هو غياب المنافسة الحرة على الأقل ليس في جميع القطاعات. أما فيما يتعلق بسياسة المنافسة في السوق، يُنظر إلى المغرب على أنه متخلف عن نظرائه الإقليميين والبلدان المماثلة. هاته الفجوة تؤثر على إدراك القطاع الخاص للمخاطر، لا سيما في ظل وجود المحسوبية والزبونية بالمقارنة مع نظيراتها الإقليمية، حيث تتميز العديد من الأسواق المغربية بمستوى عال من التركيز، إذ أن نسبة الاحتكار في بعض القطاعات مرتفعة مقارنة مع نظيرتها في بلدان أخرى.

على سبيل المثال، وفقًا للبحث الميداني حول المقاولات لعام 2013، يتنافس ما يقرب من 40% من الشركات الصناعية في أسواق «قلة محتكرة». يمكن أن تطفو بنيات تركيزية للأسواق بشكل طبيعي وفعال بغض النظر عن مستوى المنافسة، مثلا في وجود اقتصادات كبيرة الحجم مع أسواق صغيرة.

ومع ذلك، يمكن أن ينتج تركيز السوق أيضًا عن التدخلات الحكومية التي تقيد دخول أو تسهل هيمنة بعض الفاعلين، أو تخلق ظروف تنافسية غير متكافئة. ولهذه الغاية، من المهم رصد نتائج السوق مثل هامش الربح، والتي غالبًا ما تستعمل لقياس القدرة السوقية للمقاولات، أي قدرة المقاولات على زيادة أسعارها إلى ما بعد التكلفة الحدية. حيث تتمتع نسبة كبيرة من الشركات المغربية بهوامش عالية للغاية مقارنة بنظيراتها الإقليمية.

ومع ذلك فإن العقبات القانونية تؤثر على جميع مكونات الإطار الحر للمنافسة بالمغرب. إذ أنه فيما يخص تركيز أنشطة المقاولات العمومية: ليس هناك قانون ملزم أو تمييز منهجي بين الأنشطة التجارية والغير تجارية للمقاولات العمومية. وحتى في حالة وجود هذا التمييز فإنه يبقى استثناء وليس قاعدة. كما أن تحديد تكاليف الأنشطة التجارية والغير تجارية في ظل غياب فصل هيكلي أو محاسباتي بينها يعطي للمقاولات العمومية إمكانية استعمال مداخيل الأنشطة الغير تجارية لدعم بطريقة غير مباشرة الأنشطة التجارية عند المنافسة مع القطاع الخاص.

■ س 17.2 المصدقية

يراد من هذه النقطة إجراء تقييم لعمل الحكومة بصفتها شريكا موثوقا وذي مصداقية في علاقتها مع المجتمع الدولي، كما يحاول قياس مستوى الثقة الذي وصلت إليه الحكومة مع المجتمع الدولي. ويعتمد هذا التقييم على مدى تنسيق الحكومة من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال:

- احترام الاتفاقيات الدولية القائمة (على سبيل المثال، التغييرات المناخية، ومعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، واتفاقيات حقوق الإنسان، واتفاقيات التجارة والديون، واتفاقيات التنمية، واتفاقيات الحد من التسليح والسلام واتفاقيات وقف إطلاق النار).
- تعاون مبني على الثقة وذي مصداقية مع المؤسسات و آليات مراقبة احترام الاتفاقيات (على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية، محكمة العدل الدولية، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قرارات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية).

لقد عرف تنقيط المغرب بشأن هذا المؤشر انخفاضاً ب 14% في الفترة ما بين 2016 و 2020، ليسجل تنقيطه معدل 70/100 منذ 2006. «في الغالب، تعمل الحكومة كشريك موثوق وذي مصداقية، كما تظهر التزاما ملحوظا بجهود التعاون الدولي».

وفي دراسة أعدها البارومتر العربي، وهو شبكة بحثية مستقلة، حول مستوى ثقة المواطنين في الحكومة، يرى أن «17% فقط من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا يثقون في الحكومة، أي أقل بثلاث مرات من أولئك الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر. وبالمثل، فإن الحاصلين على مستوى تعليمي ابتدائي (37%) يثقون بالحكومة أكثر بكثير من الحاصلين على شهادة جامعية (24%) أو مستوى الثانوي (19%)».

فيما يتعلق بالثقة في المؤسسة التشريعية، «واحد فقط من كل خمسة (21%) يثق إلى حد ما في البرلمان، مقابل الربع (26%) الذين قالوا إنهم لا يثقون كثيراً و46% قالوا إنهم لا يثقون بها. تضيف الدراسة، مشيرة إلى أن 13% فقط من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا قالوا إنهم يثقون في هذه المؤسسة مقابل 38% ممن تبلغ أعمارهم 60 عامًا وأكثر. تقريباً نفس النسب عكستها الأسئلة حول الثقة في الأحزاب السياسية.

ومع ذلك، يشير الباروميتر العربي إلى أن مستويات الثقة في مؤسسات حماية النظام العام والقانون أعلى بكثير، فالغالبية العظمى (78%) يثقون في القوات المسلحة وثلاثيهم يثقون أيضاً بالشرطة. بالإضافة إلى ذلك، يثق 6 من كل 10 بالقضاء، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخيرة. وفي سنة 2006، كان 37% فقط يثقون في النظام القضائي مقابل 45% في عام 2016، وبالتالي فإن غالبية المغاربة من جميع الأعمار يثقون في النظام القضائي، مع وجود فرق 24 نقطة بين 18 و29 عامًا و60 عامًا وأكثر (54% مقابل 78%).

■ س 7.4 النظام البنكي

يهدف هذا السؤال إلى تقييم النظام البنكي والسوق المالي.

تحدد اتفاقيات بازل السويسرية المعايير الدولية للأنظمة المصرفية، وتفرض هاته المعايير على البنوك الاحتفاظ بحصة دنيا من رأس المال فيما يتعلق بأصولها والمخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال ممارسات الإقراض والاستثمار. كما يطالبون بأن تخضع البنوك لعملية مراقبة احترازية، وأن تنشر معلومات حول أنشطتها الاقتصادية.

تتميز السوق المالية القوية برصيد قليل من نسبة القروض المتعثرة، تدابير احترازية على المعاملات المصرفية بالعملة الأجنبية، تطبيق قواعد الإفصاح، استقلالية هيئات التقنين المالي، وقيود مالية صارمة على المقاولات والبنوك والقطاع العام.

يحتاج هذا التقييم لقدرة من المعطيات، منها: نسب كفاية رأس المال وقواعد الإفصاح والإشراف وحصة القروض المتعثرة والقيود الصارمة على الميزانية، وكذا الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع المالي.

المؤشرات الكمية المعتمدة: نسبة رأس مال البنك من الأصول، حجم القروض المتعثرة.

بمعدل 70/100 عرف تنقيط المغرب تراجعاً بنسبة 13%: النظام البنكي والسوق المالي متميزان ويخضعان من حيث المبدأ للمعايير الدولية. ومع ذلك، هناك نقص فعلي في الإشراف، مما يجعله أكثر عرضة للتوقف المفاجئ وينعكس على تدفقات رؤوس الأموال.

إذا كان القطاع البنكي قد خطا خطوة كبيرة فيما يتعلق بمطابقته للتشريعات الوطنية، غير أنه في الواقع، يتعين عليه القيام بمجهود أكبر للتكيف مع التحولات الرقمية، والمطابقة للمعايير الدولية خصوصاً فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

إن المغرب مدعو لتكييف تشريعاته مع الإطار القانوني الجديد للاتحاد الأوروبي حول حماية المعطيات الشخصية، الذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2018، فالملاحظ أن التشريعات الوطنية بها مجموعة من الثغرات التي يجب سدها. إن حجم التحديات كبير، لأنه ما يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، فهناك رهانات كبيرة فيما يتعلق بإصلاح الإطار القانوني والتشريعي، والذي يتطلب وضعه التشاور مع كافة المتدخلين، ومن بينهم القطاع الاقتصادي، من أجل ضمان نجاح هذا الورش. وهو الأمر الذي يتطلب أيضا من جميع الفاعلين نشر ثقافة حماية المعطيات الشخصية، كما تؤكد عليه اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية.

وفقاً لنتائج دراسة حول الإطار القانوني الوطني والنظام العام الأوروبي لحماية المعطيات الشخصية، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين التشريعات المغربية والأوروبية. الأول هو عدم استقلالية هيئة المراقبة فيما يتعلق بحقوق الأشخاص المعنيين، نلاحظ عدم وجود مرجع مفصل لمبدأ الشفافية الجديد، والحقوق الجديدة، كالحق في النسيان والحق في تقليص وتقييد مجال المعالجة والحق في قابلية نقل المعطيات الشخصية من مناول إلى آخر. وعلى مستوى الرضى أو الموافقة، يوجد افتقار للشروط المفصلة المطبقة على الأهلية فيما يخص المعطيات الشخصية للأطفال، يجب تدقيق شروط تطبيق موافقة القاصرين فيما يتعلق بخدمات مجتمع الاعلام. وفيما يتعلق بالمناولين، ليس هناك نظام بالتزامات خاصة، وفيما يتعلق بالمعطيات الشخصية، هناك غياب لتعريف «data breach» (الخروقات فيما يخص معالجة المعطيات الشخصية)، غياب إلزامية إخطار سلطة المراقبة، مصحوبة بإخبار للشخص المعني إن وجد.

III. مؤشر سيادة القانون (WJP)

المنهجية

يقيس مشروع العدالة العالمية مدى الالتزام بسيادة القانون عن طريق أبحاث إحصائية لدى الأسر، وذلك عبر استجواب أكثر من 120.000 وحدة، واستطلاع رأي أكثر من 3800 خبير في 126 دولة.

من خلال تقديم المعطيات المُحَيَّنة والأصلية، يقيس مؤشر سيادة القانون أداء كل دولة باستخدام ما مجموعه 44 مؤشراً مكونة لـ 8 معايير رئيسية لسيادة القانون، يتم تنقيط وترتيب كل بلد عالمياً وحسب المنطقة التي ينتمي إليها وحسب مستوى الدخل. والمعايير الثمانية هي: مراقبة سلطات الحكومة، غياب الفساد، الحكومة المنفتحة، الحقوق الأساسية للأفراد، الأمن والنظام العام، تطبيق القانون، العدالة المدنية والعدالة الجنائية.

إن الوصول لسيادة القانون هو تحدٍ مستمر وعمل متواصل في جميع البلدان. كما أن مؤشر سيادة القانون WJP الذي نحن بصدد دراسته لم يحدث من أجل محاسبة الدول، ولكن لغرض تمكينها من معايير حسب كل منطقة جغرافية وما تتسم به من ثقافات قانونية متشابهة ومستويات دخل متقاربة.

ومن أجل تقديم صورة دقيقة عن سيادة القانون كما يعيشها المواطنون العاديون، يتم حساب كل درجة في المؤشر باستخدام عدد كبير من الأسئلة المستمدة من مصدرين للمعلومات التي تم جمعها بواسطة WJP في كل بلد:

استطلاع آراء السكان، تقوم به مقاولات محلية متخصصة، باعتماد عينة مكونة من 1000 مستجوب من كل بلد؛

استطلاع آراء المتخصصين، يتكون من أسئلة مغلقة يجيب عنها متخصصون في جميع أنحاء البلاد من ذوي الخبرة في القانون المدني والتجاري والعدالة الجنائية وقانون الشغل والصحة العمومية..

رأي الخبراء من WJP للتأكد من أن النتائج تعكس الظروف التي يعيشها السكان، بما في ذلك القطاعات المهمشة في المجتمع.

**Factor One
Constraints on
Government
Powers**

- 1.1 Government powers are effectively limited by the legislature
- 1.2 Government powers are effectively limited by the judiciary
- 1.3 Government powers are effectively limited by independent auditing and review
- 1.4 Government officials are sanctioned for misconduct
- 1.5 Government powers are subject to non-governmental checks
- 1.6 Transition of power is subject to the law

**Factor Two
Absence of
Corruption**

- 2.1 Government officials in the executive branch do not use public office for private gain
- 2.2 Government officials in the judicial branch do not use public office for private gain
- 2.3 Government officials in the police and the military do not use public office for private gain
- 2.4 Government officials in the legislative branch do not use public office for private gain

**Factor Three
Open
Government**

- 3.1 Publicized laws and government data
- 3.2 Right to information
- 3.3 Civic participation
- 3.4 Complaint mechanisms

**Factor Four
Fundamental
Rights**

- 4.1 Equal treatment and absence of discrimination
- 4.2 The right to life and security of the person is effectively guaranteed
- 4.3 Due process of the law and rights of the accused
- 4.4 Freedom of opinion and expression is effectively guaranteed
- 4.5 Freedom of belief and religion is effectively guaranteed
- 4.6 Freedom from arbitrary interference with privacy is effectively guaranteed
- 4.7 Freedom of assembly and association is effectively guaranteed
- 4.8 Fundamental labor rights are effectively guaranteed

**Factor Five
Order and
Security**

- 5.1 Crime is effectively controlled
- 5.2 Civil conflict is effectively limited
- 5.3 People do not resort to violence to redress personal grievances

**Factor Six
Regulatory
Enforcement**

- 6.1 Government regulations are effectively enforced
- 6.2 Government regulations are applied and enforced without improper influence
- 6.3 Administrative proceedings are conducted without unreasonable delay
- 6.4 Due process is respected in administrative proceedings
- 6.5 The government does not expropriate without lawful process and adequate compensation

**Factor Seven
Civil
Justice**

- 7.1 People can access and afford civil justice
- 7.2 Civil justice is free of discrimination
- 7.3 Civil justice is free of corruption
- 7.4 Civil justice is free of improper government influence
- 7.5 Civil justice is not subject to unreasonable delay
- 7.6 Civil justice is effectively enforced
- 7.7 Alternative dispute resolution mechanisms are accessible, impartial, and effective

**Factor Eight
Criminal
Justice**

- 8.1 Criminal investigation system is effective
- 8.2 Criminal adjudication system is timely and effective
- 8.3 Correctional system is effective in reducing criminal behavior
- 8.4 Criminal justice system is impartial
- 8.5 Criminal justice system is free of corruption
- 8.6 Criminal justice system is free of improper government influence
- 8.7 Due process of the law and rights of the accused

النتائج الكمية للفترة 2015-2020

احتل المغرب المرتبة 79 بنتيجة إجمالية 52/100، متراجعا في تنقيطه بنسبة 1% في 2020، وقد سبق أن تحصل على ترتيب أفضل في «تطبيق القانون» من خلال احتلاله المرتبة 46 عالمياً والثالث إقليمياً. فيما كان له أسوأ ترتيب في فئة الحقوق الأساسية للأفراد، حيث احتل المرتبة 103 عالمياً والسادسة إقليمياً.

2020	2019	2017-2018	2016	2015	
52	50	51	53	52	التنقيط
79	74	67	60	55	الترتيب
128	126	113	113	102	عدد الدول

التحليل الكمي لسنة 2020: تراجع المغرب في 5 معايير والتقدم في 3 فقط مقارنة
بنسخة 2019

تغير الترتيب	2020		2019		المعايير
	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب	
-6	50.9	74	53.2	68	مراقبة سلطات الحكومة
-2	43.8	73	44.3	71	غياب الفساد
+1	44.1	86	43.9	87	الحكومة المنفتحة
-3	45.4	103	45.7	100	الحقوق الأساسية للأفراد
-8	68.1	83	69.3	75	الأمن والنظام العام
+5	56.1	46	53.7	51	تطبيق القانون
+3	53.7	60	53.9	63	القضاء المدني
-4	37.9	83	38.1	79	القضاء الجنائي

- فيما يتعلق بمعيار مراقبة سلطات الحكومة، يحتل المغرب المرتبة 74 في العالم بتنقيط 51/100. بينما يحتل المرتبة 73 بتنقيط 44/100 فيما يتعلق بغياب أو انتشار الفساد السياسي أو القضائي؛ فيما يتعلق بمعيار الحكومة المنفتحة، يحتل المغرب المرتبة 86 بتنقيط 44/100. يقاس هذا المعيار على أساس حماية الحق في الولوج إلى المعلومة، إضافة إلى فعالية الحكومة في نشر وثائقها على نطاق واسع ونشر القوانين المعتمدة؛
- فيما يتعلق بمعيار حماية الحقوق الأساسية مازال المغرب متأخرا من خلال توقيعه في الصف 103 من أصل 128، حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار حرية التعبير وحماية الخصوصية والحق في الحياة والأمن الشخصي وحق العمال وكذلك الحق في محاكمة عادلة؛
- فيما يتعلق بمعيار الحفاظ على الأمن والنظام العام، يحتل المغرب المرتبة 83، بناءً على عدم وجود نشاط إجرامي واسع النطاق ونزاع مسلح بين المدنيين؛
- بالنسبة لمعيار العدالة الجنائية والعدالة المدنية، يحتل المغرب المرتبة 83 و60 على التوالي، وذلك بحصوله على تنقيط 38 و54 من أصل 100.

مؤشر سيادة القانون نظرة عامة برسم سنة 2020

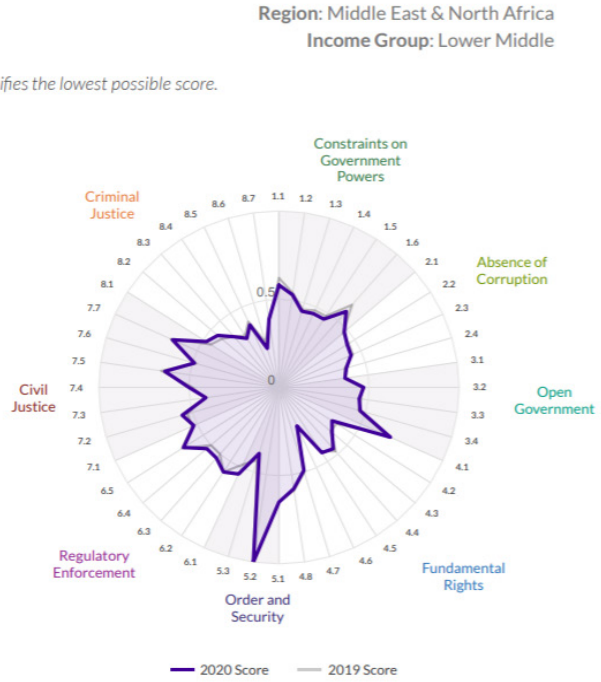
Morocco

The scores range from 0 to 1, where 1 signifies the highest possible score and 0 signifies the lowest possible score.

Overall Score	Regional Rank	Income Rank	Global Rank
0.5	4/8	8/30	79/128
Score Change	Rank Change		
0.00	-3 ▼		

Factor	Factor Score	Score Change	Regional Rank	Income Rank	Global Rank
Constraints on Government Powers	0.51	-0.02	3/8	8/30	74/128
Absence of Corruption	0.44	0.00	5/8	5/30	73/128
Open Government	0.44	0.00	2/8	13/30	86/128
Fundamental Rights	0.45	0.00	6/8	16/30	103/128
Order and Security	0.68	-0.01	6/8	13/30	83/128
Regulatory Enforcement	0.56	0.02	3/8	2/30	46/128
Civil Justice	0.54	0.00	5/8	4/30	60/128
Criminal Justice	0.38	0.00	5/8	12/30	83/128

* Indicates statistically significant change at the 10 percent level



النتائج المقارنة برسم سنة 2020

تراجع التنقيط العام للمغرب بأقل من 1% في مؤشر هذا العام، حيث جاء في المرتبة 79 من أصل 128 دولة، وفقد بذلك ثلاثة مراكز في الترتيب العالمي. ويضعه هذا الترتيب في المرتبة الرابعة من بين 8 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و8 من 30 بين البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعد الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الأفضل أداءً (30 من أصل 128 دولة)، تليها الأردن وتونس والمغرب. والبلدان الثلاثة التي سجلت أدنى درجات في المنطقة هي لبنان وإيران ومصر (المرتبة 125 من أصل 128 دولة).

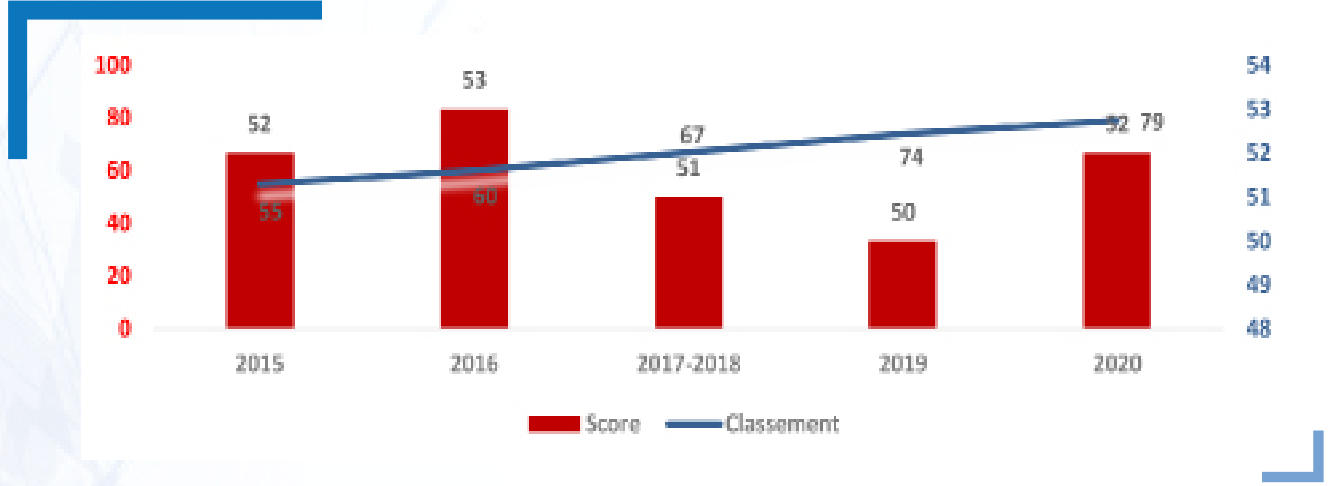
Middle East & North Africa

Country/Jurisdiction	Regional Rank	Overall Score*	Global Rank	Change in Overall Score*	Change in Global Rank†
United Arab Emirates	1/8	0.65	30	0.00	2 ▲
Jordan	2/8	0.57	50	0.00	1 ▼
Tunisia	3/8	0.54	56	0.00	3 ▲
Morocco	4/8	0.50	79	0.00	3 ▼
Algeria	5/8	0.49	83	-0.01	8 ▼
Lebanon	6/8	0.45	96	-0.02	4 ▼
Iran	7/8	0.43	109	-0.02	3 ▼
Egypt	8/8	0.36	125	0.00	2 ▼

التحليل الكمي للفترة 2015-2020: يتراجع المغرب في 7 معايير ويتقدم في معيار واحد فقط

خلال الفترة ما بين 2015 و2020، شهد المغرب تغييرات في ترتيبه في مؤشر سيادة القانون. وبذلك تم تسجيل أفضل أداء له (المرتبة 50) في عام 2019، علماً أن مركزه يتأرجح بين المرتبة 50 و53 طيلة هاته الفترة.

يوضح هذا الترتيب أن الدولة لم تبذل الجهود الكافية لتحسين ترتيبها في مؤشر سيادة القانون.



من حيث المعايير المكونة لمؤشر سيادة القانون، فقد تدهور ترتيب المغرب خلال هاته الفترة على مستوى جميع المعايير باستثناء المعيار المتعلق بالعدالة الجنائية الذي استطاع فيه ربح 3 مراكز لكنه ظل في أسفل الترتيب. وسُجل الأداء الضعيف خلال هذه الفترة على مستوى معيار الأمن والنظام العام حيث خسر المغرب 39 مرتبة ليحتل المركز 83.

تغير الترتيب	2020		2015		المعايير
	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب	
-26	50.9	74	57	48	مراقبة سلطات الحكومة
-25	43.8	73	49	48	غياب الفساد
-26	44.1	86	51	60	الحكومة المنفتحة
-17	45.4	103	45	86	الحقوق الأساسية للأفراد
-39	68.1	83	76	44	الأمن و النظام العام
-7	56.1	46	53	39	تطبيق القانون
-6	53.7	60	51	54	القضاء المدني
+3	37.9	83	33	86	القضاء الجنائي

العناصر البارزة	مضى التطور	التأثير على الفساد	تحليل تطور المغرب	ترتيب	تقييم	ترتيب	تقييم	السنة الأولى	مؤشر/معيار/معيار فرعي
				المغرب 2019/2020	المغرب 2019/2020	المغرب خلال السنة الأولى	المغرب خلال السنة الأولى		
تقييم إيجابي ترتيب إيجابي جدا	تطور إيجابي معتدل	تأثير مباشر	منحى تصاعدي منذ 2016، مع تطور إيجابي سنة 2019 (14%) ثم تطور بوجيزة أقل 3% سنة 2020. يبقى ترتيب المغرب جيدا، وتحسن بثلاث مراتب ليحتل الرتبة 26.	26	68	29	67	2015	المساواة وعدم التعرض للتمييز
تقييم متوسط ترتيب متوسط	تطور إيجابي معتدل	تأثير مباشر	تتركز جيد للمغرب بالنسبة لهذا المعيار الفرعي، بفضل الارتفاعات المتوالية 5% و7% لسنتي 2019 و2020	42	53	49	49	2015	إجراء المساطر الادارية في آجال معقولة
تقييم متوسط ترتيب متوسط في تحسن	تطور إيجابي معتدل	تأثير مباشر	عرف هذا المعيار الفرعي تغيرات في تطوره السنوي خلال الفترة بين 2015 و2019، قبل أن يسجل ارتفاعا نسبيا ب 5% في عام 2020، مع تحسن كبير في الترتيب بين 2015 و2019 حيث انتقل من الرتبة 58 إلى الرتبة 41.	41	53	58	43	2015	احترام الإجراءات القانونية في المساطر الادارية
تقييم متوسط ترتيب إيجابي جدا	تطور إيجابي معتدل	تأثير متوسط	رغم الانخفاض المسجل بنسبة 3% لهذا المعيار الفرعي بين سنتي 2015 و2019، إلا أن ترتيب المغرب جيد وقميص بارتفاع 15% سجلت في سنة 2016.	25	64	31	57	2015	التفاضي في ظل آجال معقولة

تنقيط متوسط ترتيب ايجابي تطور ايجابي	تطور ايجابي متسارع	تأثير مباشر	منصى تصاعدي منذ عام 2015، بزيادة نسبية بلغت 4% في 2019 ثم 8% في 2020. وتطور ترتيب المغرب من المركز 59 إلى المركز 36. وقد يعود ذلك جزئياً إلى الإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة وارتفاع عدد القضايا والمتابعات في ملفات الفساد.	36	48	59	41	2015	منظومة الأبحاث الجنائية فعالة
تنقيط فوق المتوسط ترتيب متوسط مع منصى تراجعي حاد	تطور سلبي معتدل	تأثير متوسط	حصل المغرب على تنقيط 58 من 100 في عام 2020، بانخفاض 6% مقارنة بعام 2019. هذه النتيجة تعرف منصى تنازلي منذ عام 2016، مما أدى إلى تراجع ترتيب المغرب، من 43 في 2015 إلى 65 في 2020.	65	58	43	67	2015	سلطات الحكومة مقيدة بشكل فعلي من قبل البرلمان
تنقيط تحت المتوسط ترتيب متوسط مع منصى تراجعي حاد	تطور سلبي متسارع	تأثير مباشر	حصل على تنقيط 46/100 في عام 2020، بانخفاض قدره 5% عن العام السابق. وشهدت هذه النتيجة تراجعاً منذ عام 2015، حيث تراجع ترتيب المغرب من المرتبة 31 إلى المرتبة 58.	58	46	31	58	2015	معاينة المسؤولين الحكوميين بسبب سوء التدبير
تنقيط تحت المتوسط ترتيب متوسط مع منصى تراجعي حاد	تطور سلبي متسارع	تأثير مباشر	تسجيل انخفاض بنسبة 5% في عام 2020. تراجع مستمر منذ عام 2016 لهذا المعيار الفرعي مع تنقيط دون المتوسط (46/100). خسر المغرب 22 مركزاً حيث انتقل من المركز 72 إلى المركز 94.	94	46	72	53	2015	سلطات الحكومة تخضع لرقابة غير حكومية
تنقيط تحت المتوسط ترتيب سلبي جداً مع منصى تراجعي حاد	تطور سلبي معتدل	تأثير مباشر	تنقيط ضعيف لهذا المعيار الفرعي، بقيمة 37/100 والتي تغيرت في المجال [48 37]، قبل أن تشهد انخفاضاً بنسبة 4% في عام 2019 ثم بنسبة 3% في عام 2020. تراجع ترتيب المغرب ب 8 مراكز بين عامي 2015 و2020، من المركز 82 إلى المركز 90.	90	45	82	37	2015	استغلال المسؤولين القضاة للنفوذ لتحقيق مكاسب شخصية

تنقيط تحت المتوسط ترتيب سلبي جدا مع مصفى تراصعي	تطور سلبي متسارع	تأثير مباشر	التنقيط المتحصل عليه في انخفاض مستمر منذ عام 2016 (-2%) في عام 2020 وترتيب غير جيد للغاية في عام 2020، حيث انتقل من المركز 71 في عام 2015 إلى المركز 95 في عام 2020.	95	44	71	48	2015	استغلال الأمينين والعسكريين للمنصب لتحقيق مكاسب شخصية
تنقيط تحت المتوسط ترتيب سلبي جدا مع مصفى تراصعي	تطور سلبي معتدل	تأثير مباشر	ترتيب غير جيد بالنسبة لهذا المؤشر (98/128)، وتسجيل منصف تنازلي منذ 2016: 8% - في 2018 و2% - في 2020. تراجع ترتيب المغرب بشكل حاد بين 2015 و2020، من الصف 78 إلى الصف 98.	98	45	78	51	2015	مشاركة المجتمع المدني
تنقيط تحت المتوسط ترتيب سلبي جدا مع مصفى تراصعي	تطور سلبي متسارع	تأثير مباشر	تنقيط في تراجع منذ عام 2015، على الرغم من الزيادة النسبية في عام 2020. معدل التطور السنوي لهذا المعيار الفرعي الذي له تأثير قوي في مكافحة الفساد، على مدى السنوات الثلاث الماضية (2017-2020) في حدود 5%، مع تراجع شديد في الترتيب، الانتقال من المركز 51 إلى المركز 97.	97	47	51	56	2015	آليات تقديم الشكايات
تنقيط تحت المتوسط ترتيب سلبي جدا مع مصفى تراصعي	تطور سلبي متسارع	تأثير غير مباشر	احصل المغرب المرتبة 105 في عام 2020، ويتراجع ترتيبه باستمرار منذ عام 2016. مع تسجيل تراجع بنسبة 7% في 2020 و6% في 2019.	105	35	90	33	2015	ضمان الحق في الحياة وأمن الأفراد
تنقيط تحت المتوسط ترتيب سلبي جدا مع مصفى تراصعي	تطور سلبي معتدل	تأثير غير مباشر	انخفاض بنسبة 1% خلال السنوات الثلاث الماضية (-7%) في 2019 على الرغم من الزيادة النسبية ب 2% في عام 2020.	117	44	96	34	2015	حرية الاعتقاد والدين مكفولة بشكل فعلي

تنقيط فوق المتوسط	تنقيط سلبي	تأثير مباشر	انخفاض مستمر منذ 2015 (1٪- في 2020؛ 13٪- في 2018)، تراجع ترتيب المغرب بشكل حاد، حيث انتقل من المركز 38 في 2015 إلى المركز 96 في 2020.	96	65	38	87	2015	ضبط الجريمة بشكل فعلي
تنقيط سلبي	تنقيط سلبي	تأثير مباشر	تم تسجيل معنى تنازلي منذ عام 2015، وشهد التنقيط في عام 2020 انخفاضاً كبيراً بنسبة 8٪، وتم تسجيل أكبر انخفاض في 2018 بنسبة 22٪. تراجع ترتيب المغرب بشكل حاد، حيث انتقل من المركز 39 في 2015 إلى المركز 88 في 2020.	88	39	39	50	2015	عدم اللجوء للعنف لحل الخلافات الشخصية
تنقيط سلبي	تنقيط سلبي	تأثير غير مباشر	انخفاض مستمر منذ عام 2016: 12٪- في 2018، 4٪- في 2019 و 2٪- في 2020 لهذا المعيار الفرعي المؤثر للغاية في مكافحة الفساد، تراجع تدهور حاد للغاية في الترتيب، من الرتبة 57 إلى 93.	93	41	57	48	2015	القضاء المدني خال من الفساد
تنقيط سلبي	تنقيط سلبي	تأثير مباشر	انخفاض مستمر منذ عام 2016: 16٪- في 2018، 3٪- في 2019 و 6٪- في 2020 لهذا المعيار الفرعي المؤثر للغاية في مكافحة الفساد، مع تراجع حاد للغاية في الرتبة 68 إلى 103.	103	33	68	40	2015	القضاء الجنائي محايد
تنقيط سلبي	تنقيط سلبي	تأثير مباشر	انخفاض مستمر منذ عام 2016: 25٪- في 2018 و 5٪- في 2020 لهذا المعيار الفرعي شديد التأثير في مكافحة الفساد، مع تراجع حاد للغاية في الترتيب، من الرتبة 59 إلى 103.	103	39	59	46	2015	القضاء الجنائي خال من الفساد

يمكن تلخيص مصفوفة المؤشرات المكونة لمؤشر سيادة القانون والتي سجلت أداءً سواء كان إيجابياً أو سلبياً، في الجدول التالي:

المجموع	تطور سلبي معتدل	تطور سلبي متسارع	تطور إيجابي معتدل	تطور إيجابي متسارع	التأثير على الفساد
13	2	7	3	1	تأثير مباشر
3	1	1	1	0	تأثير متوسط
3	1	2	0	0	تأثير غير مباشر
19	4	10	4	1	المجموع

يسمح لنا تحليل التغييرات المسجلة باستنتاج النتائج التالية:

- من بين 19 مؤشراً، سجل المغرب 14 منحى سلبياً، أي 53% مقابل 12% (3 مؤشرات) شهدت تراجعاً حاداً.
- بالنسبة للتغييرات المعتدلة، التي يبلغ مجموعها 8، فقد عرف المغرب تسجيل 4 ارتفاعات و4 تراجعات، أو 21% على كل التغييرات.
- هذه الأرقام المسجلة والتي تتطابق عملياً مع التطورات الإيجابية والسلبية، جعلت المغرب يتأرجح بين المركزين 53 و50 في ترتيب البلدان.

يكشف تحليل الجدول فيما يتعلق بطبيعة التأثير على الفساد عن النتائج التالية:

- 68% من المؤشرات لها تأثير مباشر على الفساد، أي 13/19 من المؤشرات التي شهدت اتجاهات إيجابياً أو سلبياً منذ عام 2015.
- المؤشرات ذات التأثير غير المباشر أو المتوسط على الفساد تشكل 16% فقط من مجموع المؤشرات.
- من حيث التأثير المباشر على الفساد، يلاحظ هيمنة الاتجاهات السلبية القوية بنسبة 54%.
- وفيما يتعلق بالتأثير غير المباشر على الفساد، هناك ثلاثة تطورات مسجلة، ثلثها تطورات سلبية قوية.

هاته الاستنتاجات التي تمت بناء على المصفوفة السابقة والتقاطعات المسجلة، سيتم تحليلها بالتفصيل فيما يلي:

التحليل الكمي والنوعي

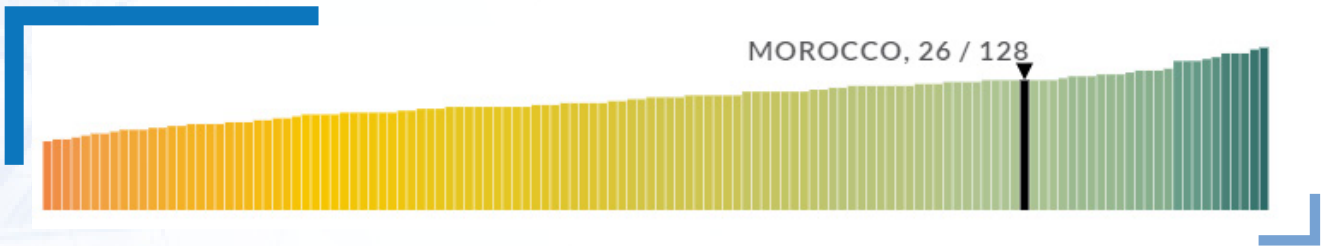
الأداءات الإيجابية

المعيار 4 : الحقوق الأساسية

يدل المعيار الرابع من مؤشر سيادة القانون على أن منظومة القوانين الوضعية التي لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي لا تستحق أن يطلق عليها وصف منظومة سيادة القانون. نظرًا لوجود العديد من المؤشرات الأخرى التي تتناول موضوع حقوق الإنسان، واعتبارا لكون هذا المؤشر يصعب معه تقييم الالتزام بجميع الحقوق المنصوص عليها، فإن هذا المعيار يقتصر على قائمة محددة من الحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والتي لها ارتباط وثيق بمنظومة سيادة القانون.

4.1 المساواة وعدم التمييز

يقوم هذا المعيار الفرعي بتقييم ما إذا كان الأفراد لا يتعرضون للتمييز (على أساس الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية أو الميول الجنسي أو النوع) فيما يتعلق بالخدمات العمومية والتوظيف والإجراءات القانونية والنظام القضائي.



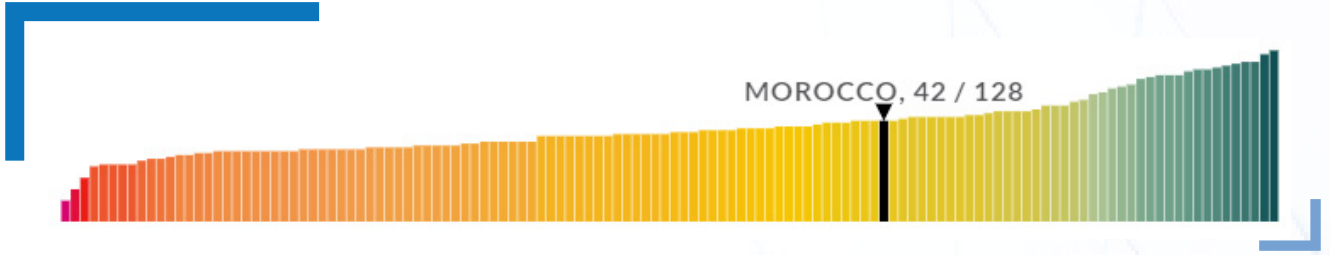
تم تسجيل منحى تصاعدي منذ عام 2016 مع مرتبة جيدة للغاية للمغرب خلال سنة 2020 (26/128). وعلى الرغم من هذا الترتيب المريح، فإن المغرب لا يزال محط نقاشات فيما يتعلق بالتمييز على جميع المستويات.

المعيار 6 : تطبيق القانون

يستهدف هذا المعيار من مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية WJP قياس درجة المساواة والفعالية في تنفيذ القوانين. لاسيما ما يهتم النصوص القانونية والادارية التي تؤطر القرارات داخل وخارج الحكومة. وجدير بالذكر أن هذا المعيار لا يعمل على تقييم الأنشطة التي تختار الحكومة تقنينها ولا حتى الاجراءات التي اتخذت لتقنين هاته الأنشطة، بل يركز بالأساس على الكيفية التي يتم بها تنفيذ هاته القوانين وتطبيقها.

6.3 إجراء المساطر الادارية في آجال معقولة

يقيس هذا المعيار ما إذا كانت المساطر الإدارية على المستويين الوطني والمحلي تتم دون تأخير.



يحتل المغرب موقعا جيدا في هذا المعيار الفرعي (42/128) بفضل زيادة تنقيطه بنسبة 7% مقارنة بعام 2019.

يمكن للمغرب أن يحتل ترتيبا متقدما في هذا المعيار بمجرد المصادقة على مشروع القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. هذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز مناخ الثقة بين الإدارات والمستخدمين وتأطير الخدمات العمومية وفقا لمساطر شفافة وواضحة.

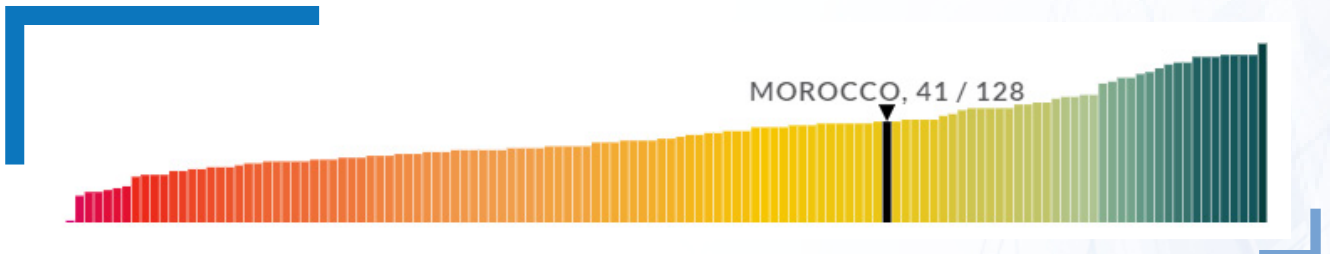
ومن خلال قراءة لمحتوى مشروع القانون نجده يتضمن أحكاما جديدة من حيث تحديد المبادئ التي تحكم العلاقة الجديدة بين الإدارة والمرتفق، وإلزام الإدارات بتحديد وتصنيف وتوثيق وتسجيل جميع قراراتها الإدارية مع نشرها على بوابة وطنية. يتم إنشاؤها لهذه الغاية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

ويهدف مشروع القانون أيضًا إلى تبسيط المساطر الإدارية وإقرار التزام الإدارات العمومية بتحديد آجال أقصاها 60 يومًا للرد على المرتفقين، ويمكن تقليص هاته الآجال إلى 30 يوما فيما يتعلق بالقرارات الإدارية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

وكذلك، سوف يعتبر بموجب هذا القانون صمت الإدارة على أنه موافقة من جانبها على بعض القرارات التي سيتم تحديدها بموجب نص تنظيمي، مع ضمان حق المرتفقين في الطعن. كما يتم التأكيد على تعميم رقمنة المساطر والإجراءات في غضون خمس سنوات من تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ وإحداث اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

6.4 احترام الإجراءات القانونية في المساطر الإدارية

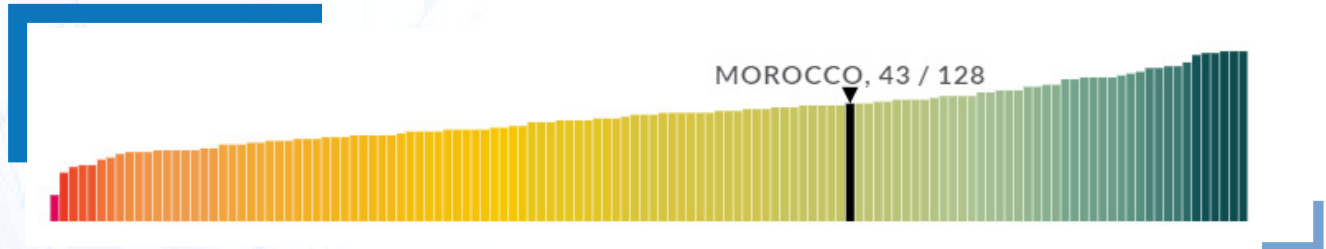
يقيم هذا المعيار الفرعي مدى احترام النصوص القانونية خلال الإجراءات الإدارية التي تتخذها السلطات على الصعيد الوطني والمحلي في مجالات مثل البيئة والضرائب والشغل.



وعلى غرار المعيار الفرعي 6.1، فقد عرف هذا المعيار الفرعي منحى تنازليا خلال الفترة ما بين 2015 و2019 قبل تسجيل ارتفاع بنسبة 5% بين عامي 2019 و2020، هذا التطور مكن المغرب من تحسين ترتيبه ليصل إلى المرتبة 41 من أصل 128 دولة في التصنيف العالمي.

6.5 إقدام الحكومة على نزع الملكية حسب مساطر قانونية وبتعويض مناسب

يساهم هذا المعيار الفرعي في تقييم ما إذا كانت الحكومة تحترم حقوق الملكية للأفراد والشركات، ولا تسمح بالاستيلاء غير القانوني على الممتلكات الخاصة، وتوفر تعويضاً مناسباً عند نزع الملكية بشكل قانوني.



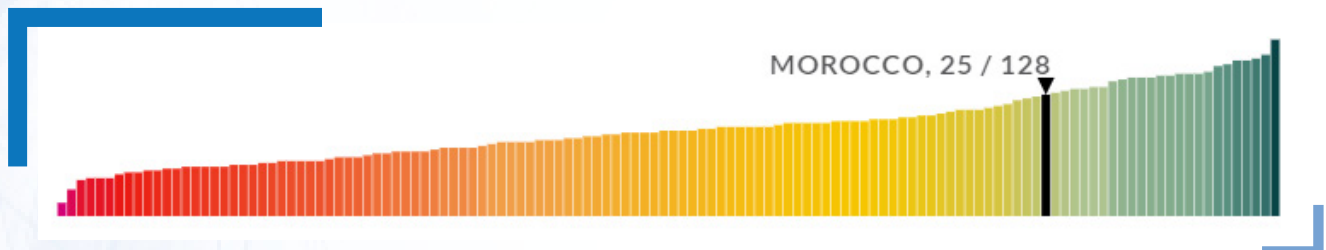
سجل المغرب استقرارا في تنقيطه (64/100) خلال الفترة 2015 و2020 مما مكنه من احتلال المرتبة 43 في الترتيب العالمي من أصل 128 دولة.

المعيار 7: القضاء المدني

يقيس هذا المعيار من مؤشر سيادة القانون لـ WJP ما إذا كان بإمكان عامة الناس حل خلافاتهم بشكل سلمي وفعال عن طريق القضاء المدني، كما يستهدف أيضا قياس سهولة الولوج والمجانبة والمساواة أمام القضاء والفساد واستغلال النفوذ، إضافة إلى الوقوف على ما إذا كانت آجال التقاضي معقولة مع تحقيق الفعالية في تنفيذ الأحكام. وزيادة على ذلك يحدد مدى التوفر على الآليات البديلة لحل المنازعات ومدى فعاليتها وحياديتها.

7.5 التقاضي في ظل آجال معقولة

هذا المعيار الفرعي يقيم ما إذا كانت الاجراءات والأحكام القضائية تتم داخل آجال معقولة.

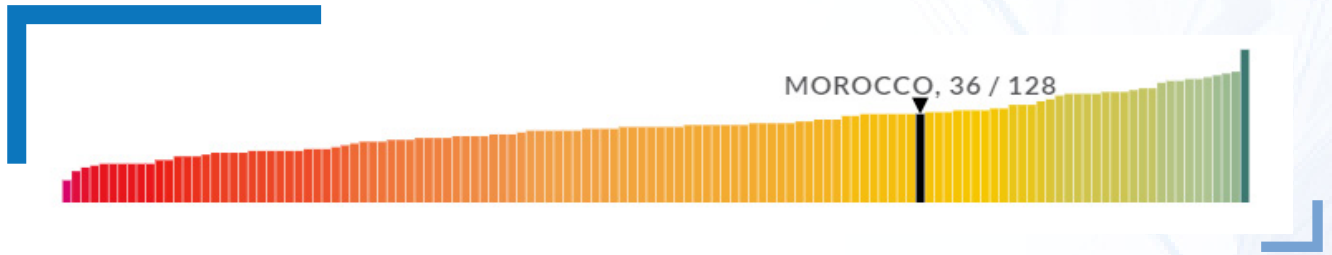


على الرغم من التراجع الذي سجله هذا المعيار الفرعي بنسبة 3% خلال الفترة 2019-2020، إلا أنه يظل أفضل أداء للمغرب حيث سمح له بالاحتفاظ على ترتيب مشرف للغاية (25/128).

يُقيّم هذا المعيار من مؤشر سيادة القانون لـ WJP منظومة العدالة الجنائية للبلد، حيث تعد منظومة العدالة الجنائية الناجزة جانباً رئيسياً لسيادة القانون، لأنها الآلية التقليدية لمعالجة المظالم ورفع الدعاوى ضد الأفراد بسبب الجرائم ضد المجتمع. يجب أن يأخذ تقييم العدالة الجنائية في الحسبان المنظومة بأكملها، بما في ذلك الشرطة والمحامين والمدعين العامين والقضاة وحراس السجون.

8.1 فعالية منظومة الأبحاث الجنائية

يركز هذا المؤشر على تقييم مدى فعالية منظومة البحث الجنائي، وذلك من خلال التثبت من كون مرتكبي الجرائم يحاكمون فعلياً، وكذا من توفير الموارد والإمكانيات الكافية لأجهزة الشرطة والمحققين والمدعين العامين للقيام بمهامهم بالكفاءة اللازمة وضمان نزاهتهم وعدم فسادهم.



لقد سجل المغرب منحنى تصاعدي منذ سنة 2015 على الرغم من التطور الضعيف نسبياً (4%) بين عامي 2018 و2019، حيث يحتل بذلك مرتبة جيدة بالنسبة لهذا المعيار الفرعي (36/128). هذه النتيجة تؤكد إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني، حيث أظهر التحليل النوعي للجريمة لسنة 2019 تسجيل 639116 قضية جنائية، تم كشف خيوط 577.775 قضية منها بمعدل نجاح قدر في 90,4% (نسبة الحالات التي تم حلها)، وقد تم تقديم 644.025 شخصاً للمحاكمة، بينهم 43008 امرأة و23764 قاصراً.

ومن خلال مقارنة معطيات السنة السابقة، يمكننا أن نلاحظ استقراراً نسبياً في النسبة المئوية للقضايا الجزية بحوالي 90,4%، وهي نسبة عالية ساهم فيها الدعم الكبير والمنهجي الذي تقدمه الشرطة العلمية والتقنية للبحث الجنائي وتكثيف عمليات البحث عن المطلوبين، حيث تم اعتقال 130680 منهم، كما يلاحظ أيضاً زيادة بنسبة 11,72% تقريباً في عدد الأشخاص المقدمين للعدالة، و 4,54% في عدد القاصرين الموقوفين و 3,26% من الضحايا الذين تم الاستماع إليهم أو الذين قدموا شكاية. وتعكس عدد من المؤشرات التفاعل السريع لأجهزة الأمن الوطني مع الشكاوى المقدمة، وتعزيز شرطة القرب، وتعميم غرف القيادة والتنسيق ووحدات التدخل السريع. أما على مستوى جرائم العنف التي لها تأثير مباشر على الشعور بالأمن من قبيل القتل والسرقة بالعنف والاعتداء الجنسي وغيرها فهي تمثل 8,32% من المشهد العام للجريمة بمعدل زجر يبلغ حوالي 76%، بينما شهد عدد القضايا المسجلة هذا العام انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 8,6% مقارنة بعام 2018. وبالمثل، سجلت جميع الجرائم الخطيرة انخفاضاً ثابتاً بنسبة 11,17% في قضايا الضرب والجرح المفضي إلى الموت، و 10,23% في حالات هتك العرض، و 3,41% في السرقات، و 21% في السرقات بالأسلحة البيضاء و 7,78% في سرقة مركبة.

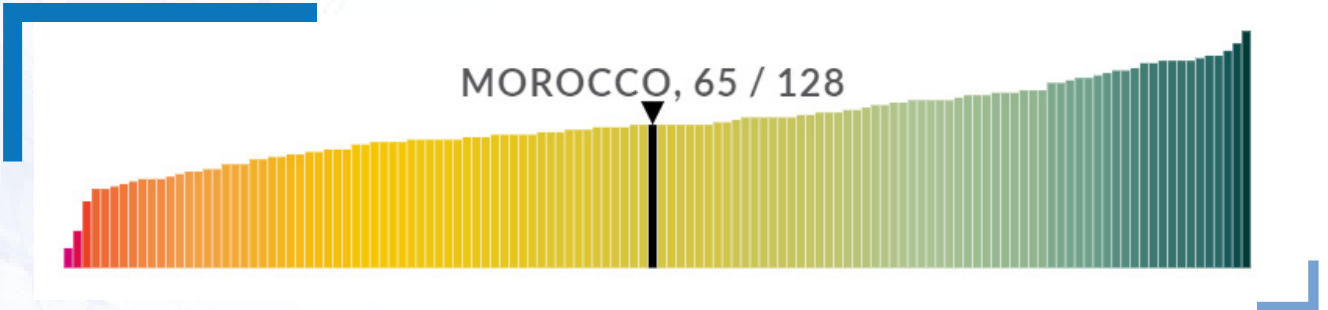
الأداءات السلبية

المعيار 1: مراقبة سلطات الحكومة

يقيس هذا المعيار مدى التزام السلطات بالقانون. ويشمل على حد سواء الآليات الدستورية والمؤسسية التي يتم من خلالها مراقبة عمل الحكومة ومسؤوليها وموظفيها ومساءلتهم بموجب القانون. كما يتضمن عمليات المراقبة الموازية لسلطات الحكومة، من قبيل الدور الذي تلعبه الصحافة الحرة والمستقلة.

1.1 التقييد الفعلي لسلطات الحكومة من قبل البرلمان

يسمح هذا المعيار الفرعي بقياس ما إذا كانت الهيئات التشريعية لديها القدرة العملية لممارسة رقابة فعلية على الحكومة. ومعنى آخر الإجابة على التساؤل المرتبط بما إذا كانت سلطات الحكومة مقيدة فعليًا من قبل السلطة التشريعية.



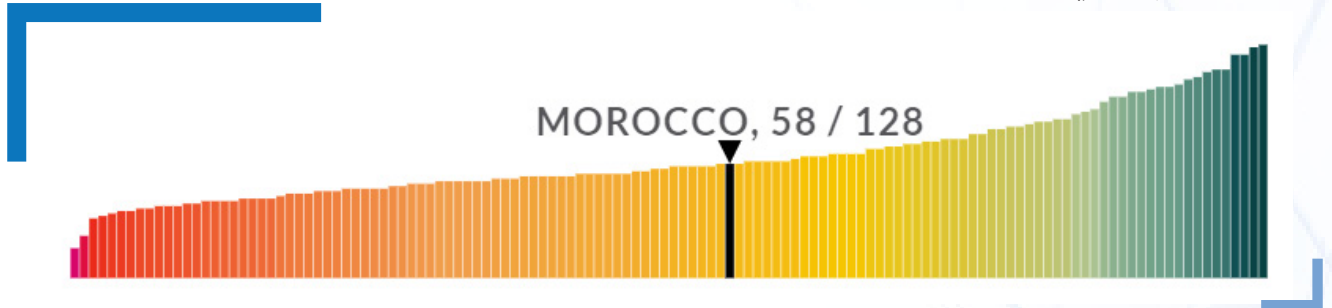
وفي هذا الإطار، حصل المغرب على تنقيط 58/100 جعله يتمركز في المركز 65، هذه النتيجة كرست اتجاهها تنازلياً منذ سنة 2016، هذه الوضعية تفرض بذل المزيد من الجهد على مستوى خلق آليات جديدة لتفعيل وتعزيز الصلاحيات الدستورية المرتبطة بالأدوار الرقابية للبرلمان بما في ذلك الشق المتعلق بتقييم السياسات العمومية.

وتجب الإشارة إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الممارسة والأهداف المنشودة للتقييم البرلماني للسياسات العمومية. على سبيل المثال، التقارير التي نشرتها اللجان الموضوعاتية المسؤولة عن التحضير للجلسات السنوية، حيث تركز هذه التقارير أكثر على تشخيص السياسات القطاعية ولم تصل بعد إلى المستوى المتوقع من حيث تقييم السياسات العمومية.

وبالتأكيد، فقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لإعطاء دفعة لهذه المهمة البرلمانية، لكن في الواقع لا يزال هناك عمل كبير لا بد من بذله لتعزيز هذا النوع من الرقابة البرلمانية. وفي هذا الصدد، قام مجلس النواب بوضع دليل تقييمي للسياسات العمومية يوضح بالتفصيل جميع الإجراءات التي يجب على البرلمانيين اتباعها في عملهم التقييمي بناءً على عدة محاور: الملاءمة، الفعالية، النجاعة، الاتساق، المنفعة والاستدامة. ومع ذلك، من الواضح أن هذا الدليل لم يسعف في إحداث نقلة في هذا المجال على الرغم من أنه وثيقة منهجية مهمة. حيث أن الرقابة البرلمانية لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الإجراءات المتخذة أو التي لم تتخذها السلطة التنفيذية مقارنة بالتزامات الأخيرة، كما يؤكد على ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1.4 مساءلة المسؤولين الحكوميين عن سوء التدبير

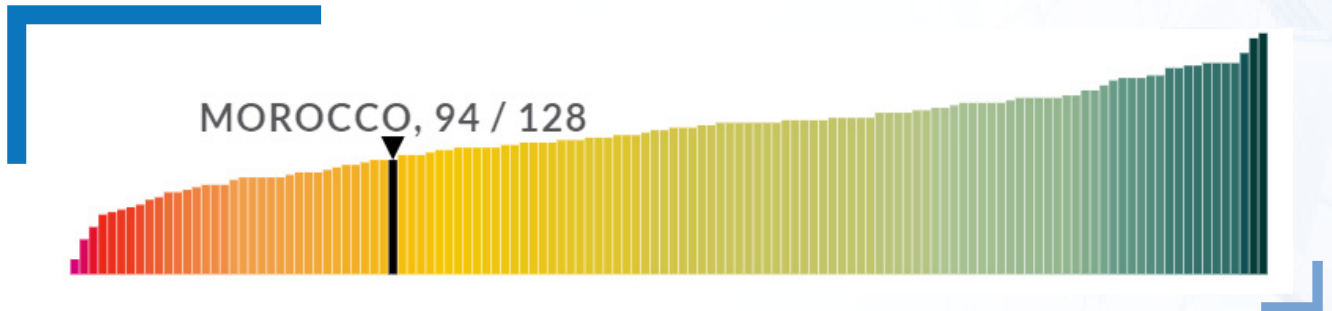
يجيب هذا المعيار الفرعي على التساؤل المتعلق بما إذا كان المسؤولون والموظفون الحكوميون يخضعون للمساءلة عن سوء التدبير أو انتهاك القوانين والإجراءات وقواعد السلوك، بمعنى، هل يتم التحقيق مع المسؤولين الحكوميين في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والشرطة ومقاضاتهم ومعاقبتهم على الأخطاء المهنية وغيرها من الانتهاكات.



وبهذا الخصوص، حصل المغرب على تنقيط 46/100 وضعه في المركز 58، وشهد هذا التنقيط منحنى تنازليا منذ عام 2015.

1.5 مدى خضوع سلطات الحكومة للرقابة الموازية

يتوخى هذا المعيار الفرعي قياس ما إذا كانت وسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأفراد يتمتعون بحرية المناقشة والتعليق على سياسات الحكومة دون خوف من الانتقام.



بخصوص وضعية المغرب بشأن هذا المعيار الفرعي، فقد سجل تراجعاً مستمرا منذ سنة 2016 بحصوله على تنقيط لا يصل إلى المتوسط (46/100) مانحا إياه ترتيباً متدنياً للغاية (94/128).

■ المعيار الثاني: غياب الفساد

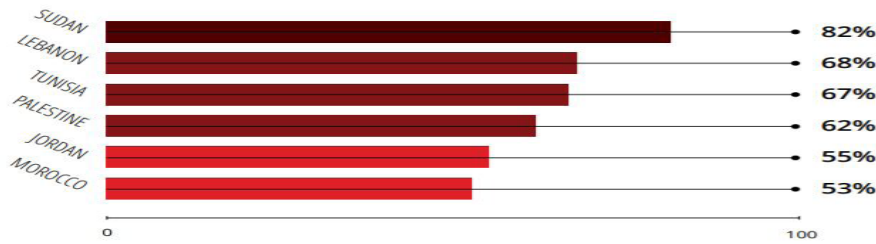
يقيس هذا المعيار المعطيات المبينة لمدى وجود الفساد أو غيابه في الحكومة، وذلك من خلال أخذه بعين الاعتبار ثلاثة أشكال من الفساد: الرشوة، وتضارب المصالح، واختلاس الأموال العمومية أو الموارد الأخرى. إذ يتم فحص هذه الأشكال الثلاثة للفساد فيما يتعلق بموظفي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والجيش والشرطة والسلطة التشريعية.

ولعل ما تحصل عليه المغرب من نتائج في المعايير الفرعية التي تكون معيار «غياب الفساد»، تؤكد تنقيط وترتيب البلاد في مؤشرات المنظمات الدولية الأخرى مثل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ومؤشر البنك الدولي «مكافحة الفساد».

نشرت منظمة الشفافية الدولية نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي (GCB) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2019 (MENA). حيث هم الاستطلاع آراء المواطنين عن الفساد الانتخابي والحكومي في المغرب والأردن ولبنان وفلسطين والسودان وتونس. حيث يشير التقرير إلى أن 74% من المغاربة يعتقدون أن جهود الحكومة لمحاربة هذه الآفة غير كافية. كما تقدم الدراسة أرقامًا مقلقة حول نظرة المغاربة لهاته الآفة في البلاد، حيث أن 53% من مواطني المملكة يعتقدون أن الفساد المؤسساتي أخذ في الازدياد، ليأتي بذلك المغرب خلف تونس التي يرى 67% من سكانها أن هذه الآفة تتزايد باستمرار. علما أن دولة السودان تتصدر هذا الترتيب بنسبة 82%، الأردن (55%) وفلسطين (62%) ولبنان (68%).

CORRUPTION ON THE RISE, BY COUNTRY

Percentage of people who think corruption increased in the previous 12 months¹



وبالموازاة مع ذلك، فإن هذا الاستطلاع يخلص إلى أن 74% من المغاربة يعتقدون أن جهود الحكومة ليست كافية لمحاربة الفساد وأن السياسيين غالبا ما يقبلون الرشاوى ويشجعون على التهرب. واحتلت لبنان والسودان مرتبة أعلى من المغرب بنسب 80% و87% على التوالي.

GOVERNMENT PERFORMANCE, BY COUNTRY

Percentage* of people who think their government is doing badly vs. well in tackling corruption³



*Percentages adding to 99% or 101% are due to rounding

يكشف التعامل مع قضايا الفساد عن وجود فجوة بين وعود المسؤولين والاجراءات الفعلية. وبحسب نتائج الاستطلاع، يعتقد واحد من كل أربعة مغاربة أن معظم أو كل القضاة والشرطة فاسدون، كما يشير أيضاً إلى أنه بالنظر إلى أن «السلطات العمومية تتجاهل العديد من قضايا الفساد، وأن بعض المدعين العامين الغير متحمسين يعتمدون إلى إطالة المساطر القضائية، فليس من المستغرب أن نرى أن الغالبية العظمى من المواطنين (74%) يعتقدون أن نهج الحكومة في مكافحة الفساد غير فعال». ولهذا السبب قال 47% من المغاربة إنهم غير راضين عن مستوى الديمقراطية في البلاد.

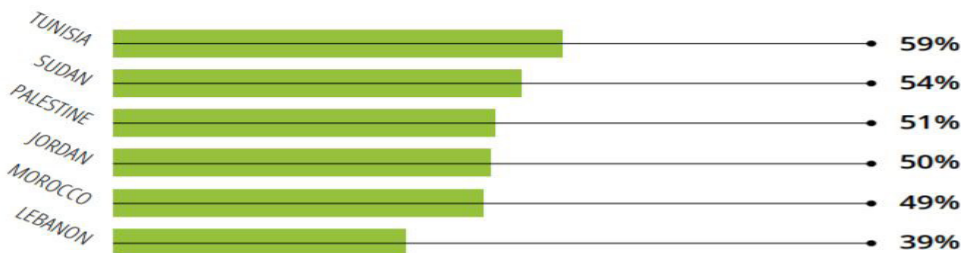
وضمن الجزء الخاص بالمغرب، يأسف التقرير على الحيثية المتعلقة باتهام أحد «الركائز الحيوية للديمقراطية، وهو القضاء، يمكن للفساد أن يخلق حلقة مفرغة». ويوضح أن هذه الآفة «تضعف المؤسسات الديمقراطية» التي أصبحت عاجزة عن السيطرة عليها والقضاء عليها.

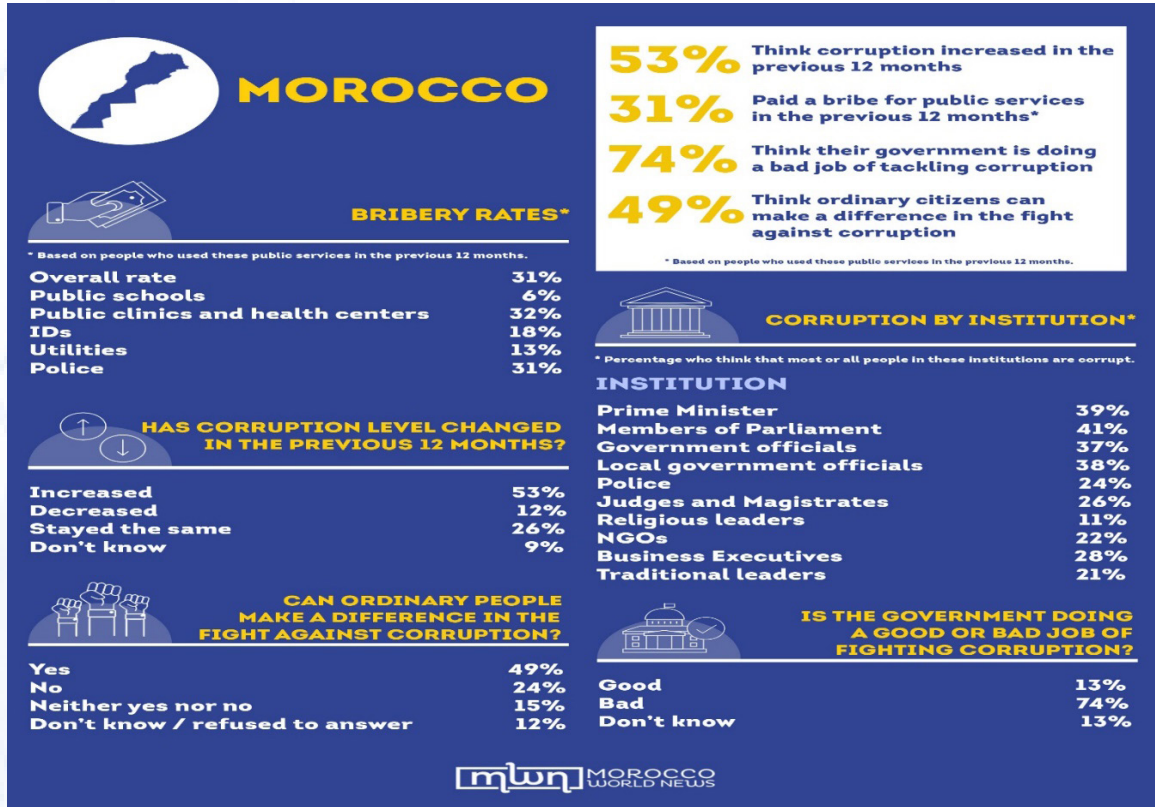
وبحسب نتائج الاستطلاع، فإن 31% من المواطنين المغاربة دفعوا رشوة خلال الاثني عشر شهراً الماضية، مقابل 41% في لبنان و4% فقط في الأردن. وأظهرت النتائج أنه في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع، كانت الشرطة هي الأكثر عرضة لقبول الرشاوى، وذكرت منظمة الشفافية الدولية أن «الشرطة لديها أعلى معدل فساد (22%) وهي الخدمة العمومية الأكثر عرضة لطلب وتلقي رشاوى».

علاوة على ذلك، ووفقاً للمصدر نفسه، يعتقد 49% من المغاربة أن «بإمكان المواطنين المساهمة في مكافحة الفساد». ومع ذلك، يعتقد 58% أن الإبلاغ عن الفساد في الحكومة أو الوظيفة العمومية ينطوي على مخاطر التعرض للانتقام.

ORDINARY CITIZENS CAN MAKE A DIFFERENCE IN THE FIGHT AGAINST CORRUPTION

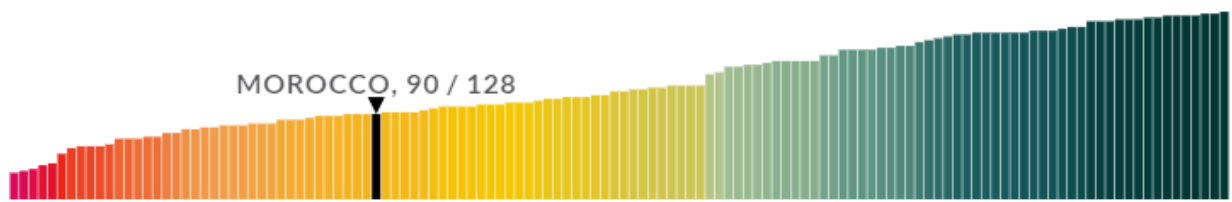
Percentage of people who agree⁴²





2.2 الشطط في استعمال السلطة في الجهاز القضائي

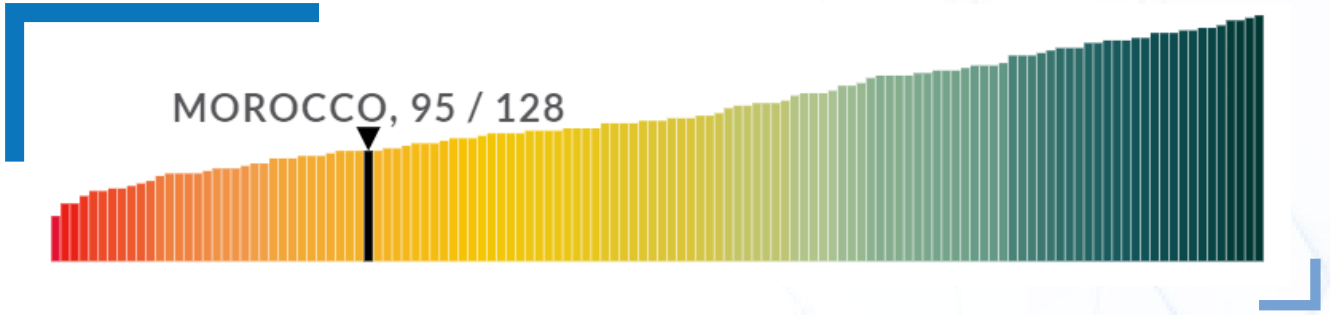
يسعى هذا المعيار الفرعي للإجابة على السؤال المتعلق بما إذا كان أعضاء السلطة القضائية يمتنعون عن طلب أو قبول رشاوى أو إغراءات أخرى مقابل خدمات سياسية أو أصوات في الانتخابات»



يعتبر تنقيط المغرب ضعيفاً في هذا المعيار الفرعي بقيمة تتقلب في المجال [37-48] بانخفاض قدره 3% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ليحتل المرتبة 90 من بين 128 دولة في التصنيف العالمي.

2.3 الشطط في استعمال السلطة لدى قوات الشرطة والجيش

يبحث هذا المعيار الفرعي ما إذا كان ضباط الأمن والشرطة الجنائية يمتنعون عن طلب وقبول الرشاوى لأداء مهامهم، وما إذا كان المسؤولون الحكوميون في الشرطة والجيش لا يخضعون لأي نفوذ لشبكات إجرامية أو مصالح خاصة.



التنقيط الذي حصل عليها المغرب منذ عام 2015 في تراجع مستمر وترتيب غير جيد للغاية في عام 2020 تحصل على الرتبة (95/128).

ويشير تقرير «البارومتر الافريقي» في تقريره إلى أن معظم المغاربة باتوا واعين بالفساد داخل المؤسسات الرئيسية بالبلاد والموظفين العاملين بها. وبلغت الأرقام، يرى 41% من المستجوبين أن أعضاء البرلمان فاسدون، 39% بالنسبة للوزراء، 38% على مستوى المسؤولين المحليين، 37% لمسؤولين حكوميين آخرين، 26% بالنسبة للقضاة، 24% للشرطة، 11% رجال الدين و28% على مستوى رجال الأعمال.

- يعتقد 53% أن الفساد قد ازداد في الأشهر الـ 12 الماضية سنة 2019 مقارنة بـ 26% سنة 2015؛
- 31% من مرتفقي الخدمات العمومية دفعوا رشوة خلال الـ 12 شهراً الماضية؛
- يعتقد 74% أن حكومتهم لم تحارب الفساد بشكل فعال في عام 2019 مقارنة بـ 64% سنة 2015؛
- يعتقد 49% من المستجوبين سنة 2019، أن بإمكان المواطنين العاديين أن يغيروا قواعد اللعبة في مكافحة الفساد، مقارنة بنسبة 50% سنة 2015؛
- تعتبر الحكومة فعالة في مكافحة الفساد بالنسبة 13% من المستجوبين سنة 2019 مقابل 30% سنة 2015.

■ الفساد حسب المؤسسات:

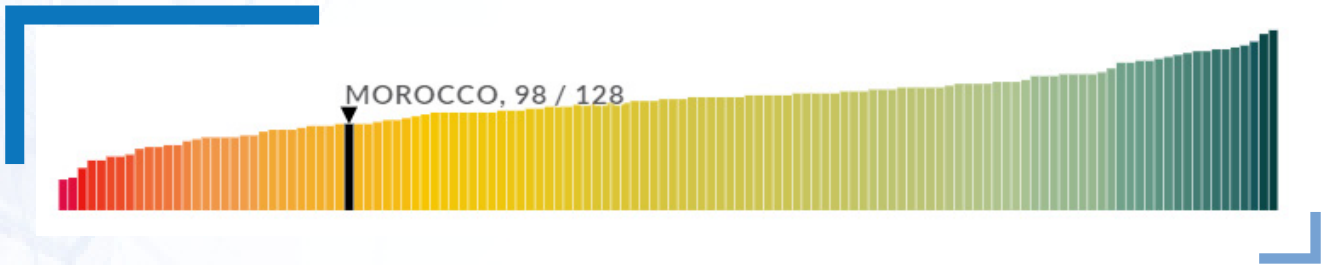
المؤسسات	2015	2019
الحكومة	20%	39%
البرلمان	36%	41%
الموظفون العموميون	35%	37%
الادارات المحلية	39%	38%
الشرطة	34%	24%
القضاء	34%	26%
رجال الدين	10%	11%
المنظمات الغير حكومية	-	22%
رجال الأعمال	34%	28%
شيوخ القبائل	21%	26%

المعيار 3: الحكومة المنفتحة

يقيس هذا المعيار الفرعي مستوى انفتاح الحكومة، والذي يتم تحديده من خلال مدى تقاسم الحكومة للمعلومات المتاحة لديها مع المواطنين بما يوفر لهؤلاء أدوات مساءلتها، كما يشجع مشاركتهم في صياغة ومناقشة السياسات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يوضح هذا المعيار ما إذا كانت القوانين الأساسية والمعلومات حول الحقوق القانونية يتم نشرها، ويقيم مستوى جودة المعلومات التي تنشرها الحكومة.

3.3 مشاركة المجتمع المدني

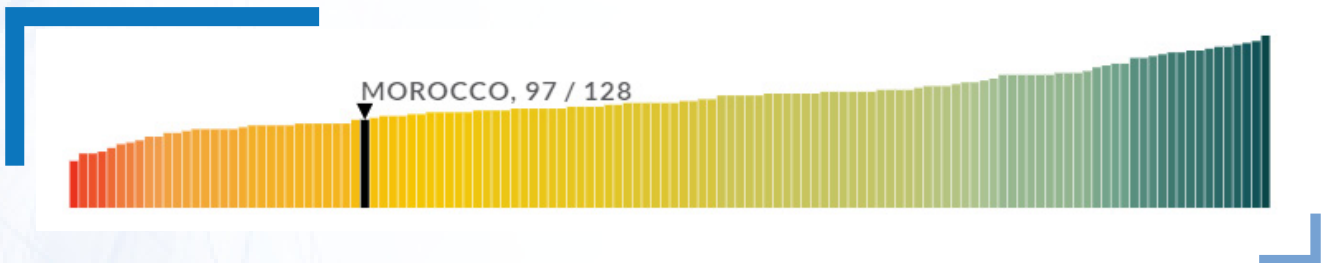
يسمح هذا المعيار الفرعي بقياس مدى فعالية الآليات المتوفرة لضمان مشاركة فعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك حماية حريات الرأي والتعبير والتجمع وتأسيس الجمعيات والحق في تقديم الملتزمات للحكومة. كما يستهدف معرفة ما إذا كان بمقدور المواطنين التعبير عن مخاوفهم لمختلف المسؤولين، وما إذا كان المسؤولون يقدمون معلومات وتعليقات كافية للقرارات التي تؤثر على المجتمع.



تميزت وضعية المغرب بخصوص هذا المعيار بمسار تراجعي منذ سنة 2015 محتلا بذلك ترتيبا متأخرا (98/128).

3.4 آليات تقديم الشكايات.

يحدد هذا المعيار الفرعي ما إذا كان المواطنون قادرين على تقديم شكايات محددة إلى الحكومة سواء فيما يتعلق بتوفير الخدمات العمومية أو في مواجهة الموظفين العموميين على مستوى أدائهم للمهام المنوطة بهم، وكذا كيفية الاستجابة لتلك الشكايات.



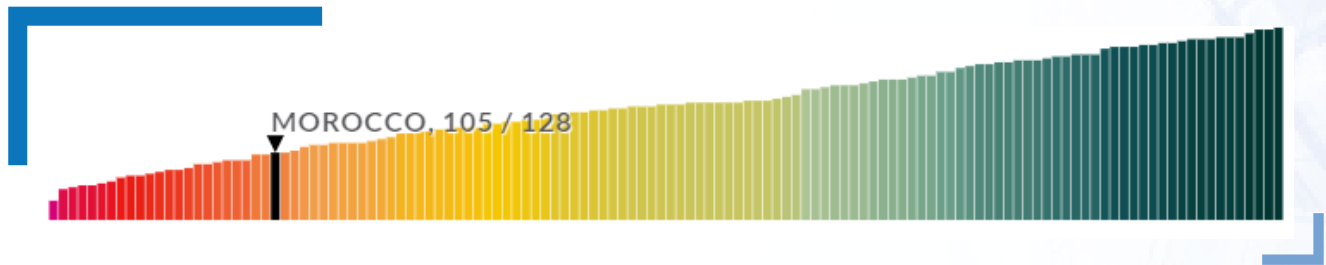
وبهذا الخصوص، يحتل المغرب ترتيبا غير جيد (97/128) مسجلا بذلك تراجعا مستمرا.

يدل المعيار الرابع من مؤشر سيادة القانون على أن منظومة القوانين الوضعية التي لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي، لا تستحق أن يطلق عليها وصف منظومة سيادة القانون. نظراً لوجود العديد من المؤشرات الأخرى التي تتناول موضوع حقوق الإنسان، ولأنه سيكون من المستحيل على هذا المؤشر تقييم الالتزام بجميع الحقوق المنصوص عليها، فإن هذا المعيار يقتصر على قائمة محددة من الحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والتي لها ارتباط وثيق بمنظومة سيادة القانون.

4.2 فعالية الحق في الحياة والأمن

يسائل هذا المعيار حول ما إذا كانت أجهزة إنفاذ القانون وخاصة الشرطة تمارس العنف الجسدي والتعذيب في مواجهة المشتبه بهم أثناء الاعتقال والتحقيق، كما يستهدف الوقوف على ما إذا كان السياسيون أو رجال الإعلام يتعرضون لعمليات تفتيش أو اعتقال أو احتجاز أو سجن أو تهديدات أو إساءة أو عنف غير مبرر.

يستند هذا المعيار الفرعي إلى تقييمات تجريها هيئات دولية لحرية التعبير مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ومؤسسة التراث الأمريكية.



احتل المغرب سنة 2020 المرتبة 105، مكرسا بذلك تراجعا مستمرا في الترتيب منذ سنة 2016.

تؤاخذ منظمة العفو الدولية السلطات المغربية لقمعها لمن ينتقد النظام الملكي والمسؤولين والمؤسسات، كما تدين المنظمة غير الحكومية الاعتقالات والملاحقات القضائية للأفراد، بما في ذلك الصحفيين ومغني الراب والمدونين.

وتزعم المنظمة أنها وثقت منذ نوفمبر 2019 ما لا يقل عن عشرة حالات لناشطين تعرضوا للاعتقال والاستجواب. وقد توبع الأفراد العشرة بتهمة «إهانة» الموظفين العموميين أو المؤسسات العامة، الملك أو الملكية، وجميعها جرائم بموجب القانون الجنائي المغربي.

وقد دعت المنظمة غير الحكومية في تقريرها السلطات المغربية إلى إسقاط التهم وإطلاق سراح المحكوم عليهم لممارستهم حقهم في التعبير، وإلى إصلاح القانون الجنائي لإلغاء تجريم هذه الأشكال من التعبير المكفول بالقانون.

كما ترى منظمة «فريدوم هاوس» غير الحكومية، في تقريرها الأخير، أن حرية الانترنت في تراجع للعام التاسع على التوالي، حيث وضع ترتيب سنة 2019 المغرب في المركز 54 من بين 65 دولة شملها التصنيف، حيث تم تصنيف المغرب ضمن البلدان «الحررة جزئياً»، بحصوله على تنقيط 52/100. يأخذ هذا الترتيب في الاعتبار ثلاثة معايير رئيسية: عوائق الولوج (14/25 للمغرب)، تقييد المحتوى (24/35) وانتهاك حقوق المستعملين (16/40).

وتجدر الإشارة إلى عملية التقييم تعتمد على سلم للتنقيط أقصاه 100 نقطة، حيث أن الدولة التي تحصل على تنقيط بين 0 و39 تصنف ضمن الدول غير الحرة، وتلك التي تحصل على تنقيط بين 40 و69 تصنف حرة جزئياً، أما التي تحصل على تنقيط بين 70 و100 تصنف دولة حرة، هذا التصنيف الذي حصل عليه المغرب جعله في الرتبة الثانية عربياً بعد تونس التي حصلت على 64 نقطة.

4.5 الكفالة الفعلية لحرية المعتقد

يقيّم هذا المعيار الفرعي ما إذا كان بإمكان الأقليات الدينية ممارسة شعائرها الدينية بحرية وعلنية، وما إذا كان غير المنتمين إلى هذه الطوائف محميين من مطالبتهم بالخضوع للقوانين الدينية.

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها لعام 2018 حول الحريات الدينية. يبدأ هذا التقرير بشرح كيف يضمن الدستور المغربي لجميع المواطنين حرية «ممارسة» شعائرتهم، كما يستكشف التحديات التي تواجه الأقليات الدينية في بلد ينص فيه الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة. ونقلت وزارة الخارجية الأمريكية عن تقارير اعلامية، أن مواطنين مسيحيين وفاعلين مجتمعيين ونشطاء، صرحوا أنهم تعرضوا لضغوط من «أصدقائهم وعائلاتهم غير المسيحيين لاعتناق الإسلام أو التخلي عن عقيدتهم».

دستورياً، لا يعترف المغرب إلا بالإسلام السني كديانة والعبرية كرافد من روافد الهوية الوطنية. لا يسمح القانون المغربي بالتحويل من الإسلام إلى عقيدة أخرى، ويواجه المتهمون حكماً بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، ويتعين عليهم دفع غرامة تتراوح بين 200 و500 درهم.

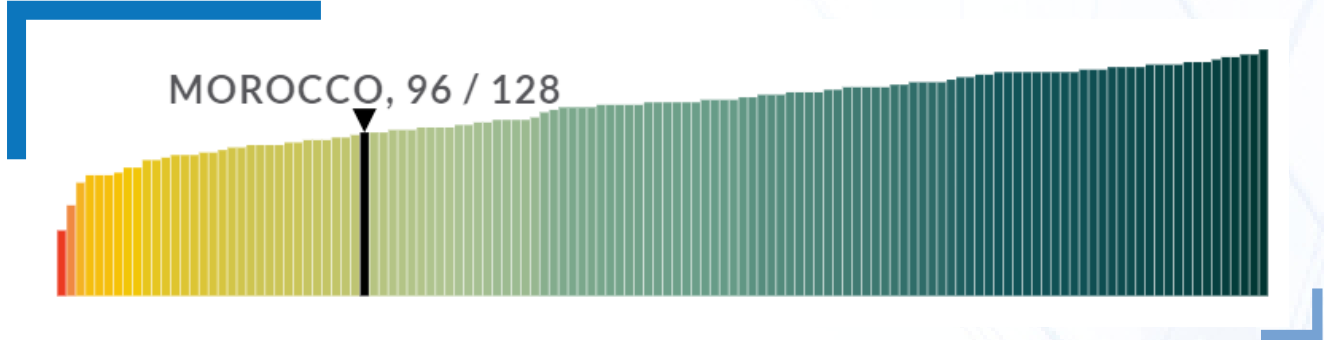
ومع ذلك، يسلط هذا التقرير الضوء أيضاً على جهود المملكة لتعزيز التسامح والحوار بين الأديان بين جميع مواطني الديانات الإبراهيمية الثلاثة. وأشار إلى رسالة الملك محمد السادس إلى المائدة المستديرة رفيعة المستوى التي عقدت في 26 سبتمبر 2018 حول «قدرة التربية على التحصين من العنصرية والتمييز: معاداة السامية نموذجاً». حيث جاء في الرسالة: «ذلك أن معاداة السامية هي نقيض حرية التعبير، ما دامت تنطوي على إنكار الآخر، وتشكل إقراراً بالإخفاق والقصور وعدم القدرة على التعايش».

■ المعيار 5 : الأمن والنظام

يقيس هذا المعيار الفرعي مدى قدرة المجتمع على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، فالأمن هو أحد محددات مجتمع القانون، وهو وظيفة أساسية للدولة، كما أنه شرط مسبق لإعمال الحقوق والحريات التي تسعى دولة القانون للنهوض بها.

5.1 مكافحة الجريمة

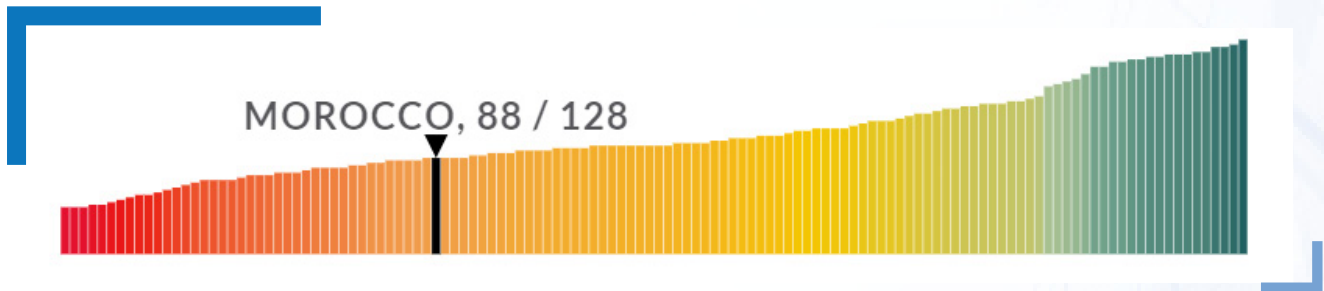
يسمح هذا المعيار بقياس مدى انتشار الجرائم الاعتيادية، بما في ذلك القتل والاختطاف والسرقة والسطو المسلح والابتزاز، فضلاً عن انطباعات الناس حول انتشار الأمن داخل مجتمعاتهم. ويحتل المغرب المرتبة 96 من أصل 128 دولة، وشهد هذا المؤشر تراجعاً منذ سنة 2015 مع استقرار خلال الفترة ما بين 2019 و2020.



نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) دراسة عالمية عن جرائم القتل، حيث أن ما يقرب من 464000 شخص في جميع أنحاء العالم فقدوا حياتهم بسبب جرائم القتل خلال سنة 2017. ويشير التقرير المنجز في هذا الصدد على وجود 761 من الحالات في المغرب، حيث أن مدينة الدار البيضاء هي الأكثر تضرراً من جرائم القتل في المملكة. كما يشير إلى أن جرائم القتل تتزايد سنوياً، إذ بلغت الزيادة 2,1% بالنسبة لكل 100000 نسمة سنة 2017 مقابل 1,2% سنة 2015.

5.3 اللجوء إلى العنف لحل الخلافات الشخصية

يتوخى هذا المعيار الوقوف على مدى لجوء الأشخاص إلى التهيب أو العنف لحل النزاعات المدنية فيما بينهم، أو لطلب الإنصاف من الحكومة، كما يعمل على قياس مستوى أمن المجتمع من العنف الجماعي والشغب.



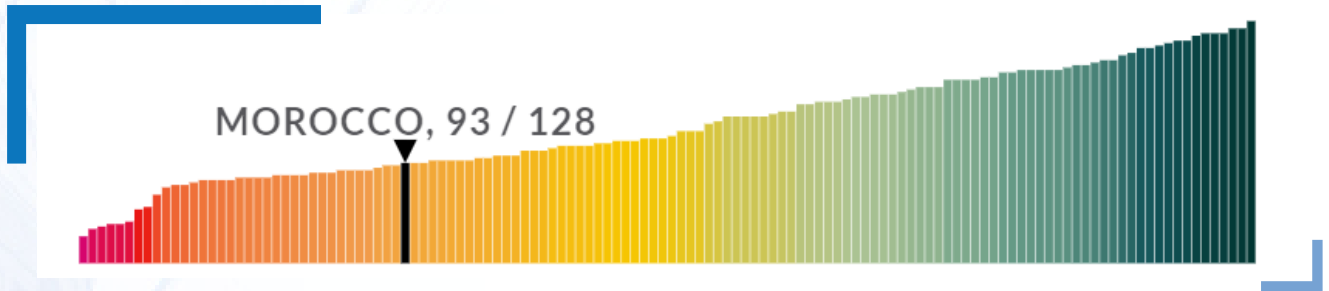
وقد تميز موقع المغرب بحسب هذا المعيار بالتراجع منذ سنة 2016، حيث يحتل ترتيباً متأخراً (88/128).

المعيار 7: مدونة الإجراءات المدنية

يسعى هذا المعيار إلى معرفة ما إذا كان بإمكان عامة الناس حل خلافاتهم بشكل سلمي وفعال عن طريق القضاء المدني، وذلك من خلال البحث في مدى يسر وسهولة الولوج والمجانبة والمساواة أمام القضاء والفساد واستغلال النفوذ، كما يمكن من تحديد ما إذا كانت آجال التقاضي معقولة وما إذا كانت الأحكام تنفذ بالفعالية اللازمة. إضافة إلى أنه يقيم مدى وجود الآليات البديلة لحل المنازعات ومستوى فعاليتها وحياديتها.

7.3 خلو القضاء المدني من الفساد.

يقيم هذا المعيار الفرعي منظومة القضاء المدني، ومدى خلوه من الفساد واستغلال النفوذ.



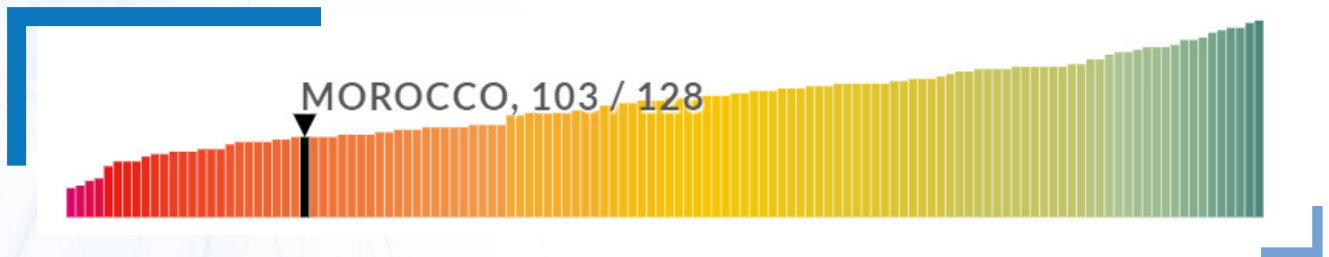
يسجل المغرب تراجعاً مستمراً في تنقيطه حيث وصل إلى 12%- خلال سنتي 2016 و2017. محتلاً بذلك ترتيباً غير جيد للغاية (93/128)، ويمكن في هذا الصدد الرجوع لمعطيات البارومتر العالمي للفساد بخصوص إفريقيا على مستوى المعيار 3 «غياب الفساد».

المعيار 8: مدونة الإجراءات الجنائية

يُقيّم هذا المعيار منظومة العدالة الجنائية للبلد. حيث تشكل منظومة العدالة الجنائية الناجزة جانباً رئيسياً لتقييم مستوى سيادة القانون، وذلك لكونها الآلية التقليدية لمعالجة المظالم ورفع الدعاوى ضد الأفراد بسبب الجرائم ضد المجتمع. يجب أن يأخذ تقييم العدالة الجنائية في الحسبان المنظومة بأكملها، بما في ذلك الشرطة والمحامين والمدعين العامين والقضاة وحراس السجون.

8.4 الحيادية في معالجة القضايا الجنائية

يهدف هذا المعيار الفرعي إلى قياس ما إذا كانت الشرطة والقضاة المتخصصين في المجال الجنائي يتمتعون بالحياد اللازم، وما إذا كانوا لا يمارسون أي تمييز على أساس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والجنس والعرق والدين والميول الجنسي.



سجل المغرب في هذا المعيار الفرعي الترتيب الأدنى من بين جميع المعايير الفرعية الأخرى، مع تراجع في تنقيطه أيضًا منذ سنة 2016.

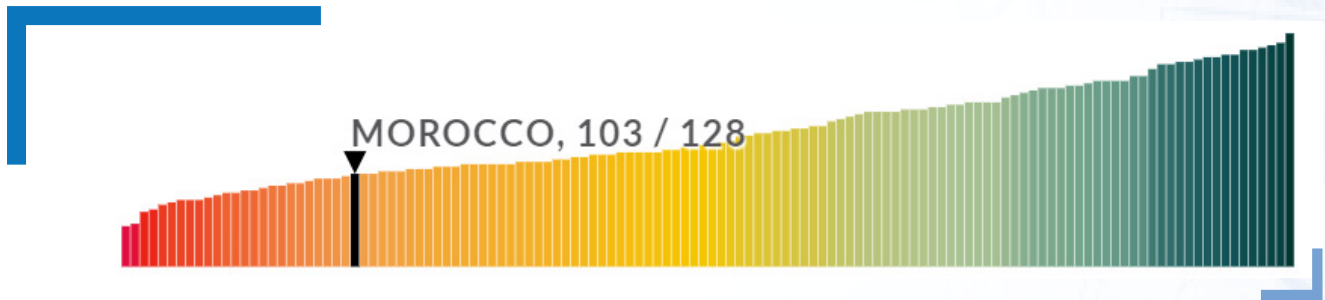
يعتبر استقلال القضاء وحياديته شرطان أساسيان لضمان المحاكمة العادلة، وذلك على النحو المعلن في المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن «لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة، نظرًا مُنصفًا وعلنيًا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أيّة تهمة جزائية تُوجّه إليه» هذا المقتضى رسخته كذلك المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

في ديباجته، ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أنه «لما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء في النهاية إلى التمرد على الاستبداد والظلم». فإن النظام القائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية يستلزم بالضرورة أن تكون العدالة المسؤولة عن تطبيق القانون مستقلة وغير متحيزة، وأن تكون للدولة مؤسسات ديمقراطية قادرة على حماية هاته الاستقلالية.

تتعلق هاته الآراء بالجانب التشريعي والتنظيمي، ولكن الأمور مختلفة على أرض الواقع حيث عرفت عدد من الحالات تأثيرا وتمييزا على أساس الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الجنس أو العرق أو الدين أو الميول الجنسي.

8.5 غياب الفساد في معالجة القضايا الجنائية

يقيس هذا المعيار ما إذا كانت الشرطة والادعاء العام والقضاء خالية من الفساد ومن الخضوع لنفوذ المنظمات الإجرامية.



كما هو الحال بالنسبة للمعيار الفرعي 8.4، سجل المغرب في هذا المعيار الفرعي الترتيب الأدنى من بين جميع المعايير الفرعية الأخرى، مع تراجع في تنقيطه أيضًا منذ سنة 2016، ويمكن الاستئناس في هذا الشأن بمعطيات وأرقام البارومتر العالمي للفساد بخصوص افريقيا على مستوى المعيار 3 «غياب الفساد».

IV. مؤشر تصنيف الديمقراطية

المنهجية

يعتبر مؤشر تصنيف الديمقراطية مقارنة جديدة لتحديد وضبط مفهوم الديمقراطية، حيث يوفر هذا المؤشر عددا من البيانات والمعطيات التفصيلية متعددة الأبعاد التي تعكس مدى تعقد مفهوم الديمقراطية كمنظومة قوانين تتجاوز مجرد إجراء الانتخابات. ويضع هذا المؤشر سبعة مبادئ أساسية للديمقراطية تتعلق الأمر ب: مبدأ الأغلبية الانتخابية، الليبرالية، التشاركية، التداولية، التساوي والتوافق. إذ يتم تقييم وقياس هذه المبادئ من خلال جمع البيانات الضرورية.

من أجل ذلك، يتم التعاون بين أكثر من 3000 أكاديمي من جميع أنحاء العالم، بإشراف مشترك من قبل قسم العلوم السياسية في جامعة كوتنبرج بالسويد ومعهد كيلوغ Kellogg من جامعة نوتردام بالولايات المتحدة. يعد مؤشر تصنيف الديمقراطية أحد أكبر مشاريع جمع البيانات في العلوم الاجتماعية المتمحورة حول البحث حيث يضم أربعة (4) باحثين رئيسيين وخمس عشرة (15) من مديري المشاريع مسؤولين عن المجالات الموضوعاتية، بالإضافة إلى ثلاثين (30) مسؤولا إقليميا ومائة وسبعين (170) منسقاً وطنياً ومساعد باحث وألفين وخمسمائة (2500) خبير وطني.

بداية من أبريل 2017 أصبحت قاعدة بيانات هذا المؤشر تحتوي على أكثر من 27 مليون نقطة للتزويد بالمعطيات. مع الإشارة إلى أنه منذ انطلاقتها سنة 1789 وإلى غاية سنة 2018 غطت هذه القاعدة البيانات من 202 دولة. حيث يتم إصدار التحديث السنوي للمؤشر خلال شهر أبريل من كل سنة.

وعلى خلاف المحددات الأخرى لهذا المؤشر والتي تميز بشكل عام بين وضع «أقل ديمقراطية» إلى وضع «أكثر ديمقراطية» فإن المحدد المرتبط بالفساد يبدأ من «أقل فساداً» إلى «أكثر فساداً».

ويجدر بالذكر أن المحدد المتعلق بالفساد ضمن هذا المؤشر يتضمن تدابير خاصة بستة أنواع مختلفة من الفساد التي تغطي في نفس الوقت مجالات ومستويات مختلفة، إذ يتم التمييز بين الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي.

وهكذا، يتم في مجال السلطة التنفيذية التمييز بين الفساد المرتبط بشكل أساسي بالرشاوى والفساد المرتبط بالاختلاس، كما يتم التمييز أيضا بين الفساد في أعلى هرم السلطة التنفيذية (على مستوى القيادة / الحكومة) من ناحية والفساد في القطاع العام من ناحية أخرى. وبالتالي فإن هذه التدابير تسمح بالتمييز بين عدة أنواع من الفساد: «الفساد الصغير» و «الفساد الكبير»؛ الرشاوى والسرقعة؛ الفساد الذي يهدف التأثير على العملية التشريعية والفساد الذي يسعى للتأثير على التنفيذ.

يتم استخلاص هذا المؤشر من خلال احتساب متوسط المؤشرات التالية:

- أ. مؤشر الفساد في القطاع العام؛
- ب. مؤشر الفساد التنفيذي؛
- ج. مؤشر الفساد التشريعي؛
- د. مؤشر الفساد القضائي.

وهكذا، تدخل المكونات الأربعة في احتساب المؤشر وذلك بشكل متساو. إذ يتم التنقيط بناء على مقياس مستمر من 0 (الذي يدل على مستوى فساد منخفض) إلى 1 (الذي يدل على مستوى فساد أعلى).

وسعيًا وراء استنباط البيانات يعتمد مؤشر تصنيف الديمقراطية على ما تم مراكمته من خبرة نظرية ومنهجية لدى فريقها العالمي عبر تبني طرق موضوعية وموثوقة قدر الإمكان، حيث تعتمد حوالى نصف المؤشرات في مجموعة بيانات التي يعتمدها هذا المؤشر على معلومات واقعية تم الحصول عليها من وثائق رسمية مثل الوثائق الدستورية والحكومية، فيما تستند باقي المؤشرات على تقييمات أكثر ذاتية لمواضيع مثل الممارسات الديمقراطية والحكامة واحترام قواعد القانون. وعلى هذا الأساس يتم التقييم بتقديم أجوبة على الأسئلة المطروحة ويقوم خمسة خبراء بمنح التنقيط المستحق للدولة والمجال الموضوعاتي والفترة الزمنية التي وفرت خلالها المعلومات المطلوبة.

ومن أجل ضمان تخفيف حدة التباين والاختلاف في ضوابط الترميز، يعمل مؤشر تصنيف الديمقراطية بشكل وثيق مع متخصصين منهجين بارزين في مجال البحث في العلوم الاجتماعية، كما طور هذا المؤشر نموذجًا للقياس يعالج في حدود الممكن أخطاء الترميز والمقارنة بين البلدان خلال الفترات الزمنية. إضافة إلى كونه يوفر تقديرات الحدين الأعلى والأدنى اللذين يمثلان تصورًا للقيم المفترضة وفقًا لملاحظة معينة. وفي الوقت الذي تتباين فيه التصورات المقدمة على ضوء ملاحظتين ويقدر على أن الاختلاف بينهما كبيرًا، يتولى مؤشر تصنيف الديمقراطية بإجراء التجارب باستمرار مع تقنيات جديدة ويسعى للحصول على ردود خبراء في الموضوع.

وفي هذا الصدد، يعد هذا المؤشر رائدًا في تطوير أساليب جديدة ومحسنة بهدف زيادة وثوقية وقابلية المقارنة للبيانات المستمدة من استطلاعات الخبراء. كما أنه يعتمد أيضًا على الخبرة الأكاديمية للفريق الذي يشتغل عليه بغرض تطوير تقنيات نظرية تسمح بتجميع المؤشرات في مؤشرات من المستوى المتوسط والمستوى العالي.

النتائج المحصل عليها من طرف المغرب (جامعة كوتبورغ)

التحليل الكمي لسنة 2019: التراجع في كل المؤشرات مقارنة مع سنة 2018

تغير الترتيب	2019		2018		المؤشر
	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	
-1	13	143	15	142	مؤشر الفساد في السلطة التنفيذية
-13	65	116	63	103	مؤشر الفساد في القطاع العام
-4	43.75	90	43.75	86	مؤشر الفساد في الهيئة التشريعية
-6	54.75	93	58.75	87	مؤشر فساد القرار القضائي
-8	47	90	48.4	82	مؤشر الفساد السياسي

لقد حقق المغرب نتائج غير مرجوة من خلال تسجيل تراجع في كل المؤشرات باستثناء مؤشر الفساد في القطاع العام الذي عرف تقدماً بنسبة 3%، لكن بالمقابل سجل ضعف في الأداء على مستوى التصنيف حيث تراجع بشكل كبير عبر فقدانته 13 رتبة.

إن التدهور الذي عرفه تصنيف المغرب على مستوى جميع المؤشرات تراوح بين خسارة رتبة واحدة كما هو الحال بالنسبة لمؤشر فساد الجهاز التنفيذي إلى خسارة 13 رتبة بالنسبة لمؤشر الفساد في القطاع العام.

التحليل الكمي للفترة 2012-2019: يتراجع المغرب في 4 مؤشرات ويتقدم فقط في مؤشر

واحد

خلال الفترة 2012-2019، سجل المغرب أداءً سلبياً على جميع المؤشرات باستثناء الفساد في النظام القضائي (كفاءة نظام التحقيق الجنائي). وشهد المغرب تحسناً نتيجته بنسبة 24% وارتفع مركزه ب 12 مركزاً.

تغير الترتيب	2019		2012		المؤشر
	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	
-21	13	143	23	122	مؤشر الفساد في السلطة التنفيذية
-14	65	116	65	102	مؤشر الفساد في القطاع العام
-17	43.75	90	44.5	73	مؤشر الفساد في الهيئة التشريعية
+12	54.75	93	44.25	105	مؤشر فساد القرار القضائي
-10	47	90	58	80	مؤشر الفساد السياسي

العناصر البارزة	منحى التطور	التأثير على الفساد	تحليل تطور المغرب	ترتيب المغرب 2019	تقييم المغرب 2019	ترتيب المغرب خلال السنة الأولى	تقييم المغرب خلال السنة الأولى	السنة الأولى	مؤشر/ معيار/ معيار فرعي
تنقيط جد سلبي تصنيف سلبي للغاية تدهور شديد	تطور سلبي قوي	وقع مباشر	مر فساد المسؤولين التنفيذيين بثلاث مراحل: مرحلة الركود بين عامي 2012 و2015، ومرحلة التراجع خلال الفترة 2017-2015 وفترة النمو في عام 2018 قبل أن يسجل انخفاً حاداً آخر في عام 2019 بنسبة 13٪. بلغ متوسط النمو السنوي لهذا العامل الفرعي المرتبط مباشرة بكافة الفساد 6٪ وذلك خلال الفترة 2019-2012، وبلغت ذروة التدهور في عام 2016 حيث ناهزت 43٪. وهكذا فقد المغرب 21 مرتبة بين عامي 2012 و2019، حيث انتقل من المرتبة 122 إلى المرتبة 143.	143	13	122	23	2012	مؤشر الفساد في السلطة التنفيذية

تفقيط متوسط موجب	تطور سلبي معتدل	وقع مباشر	بلغ النمو السنوي 3٪ خلال العامين الماضيين كما تم تسجيل انخفاض حاد في عام 2016 بنحو 14٪.	116	65	102	65	2012	مؤشر فساد القطاع العام
تصنيف جد سلبي تدهور شديد	تطور سلبي معتدل	وقع مباشر	بشكل عام، كان هناك ركود في متوسط معدل النمو السنوي طوال الفترة 2012-2019 بأكملها، لكن الترتيب تدهور بمقدار 14 مرتبة خلال هذه الفترة من 102 إلى 116.	90	44	73	45	2012	مؤشر الفساد في السلطة التشريعية
تفقيط متوسط سالب	تطور سلبي معتدل	وقع مباشر	ركود في جميع السنوات ماعدا 2017 حيث سجل انخفاض بنسبة 2٪ من حيث الترتيب، لوسط تدهور من المركز 73 إلى 90.	93	55	105	44	2012	مؤشر الفساد في السلطة القضائية
تصنيف سلبي للغاية تقديم معتدل	تطور إيجابي معتدل	وقع مباشر	تذبذب هذا المؤشر خلال الفترة بأكملها، بانخفاض قدره 7٪ في عام 2019 على الرغم من الزيادة القوية المسجلة في عام 2017 بنسبة 28٪. متوسط النمو السنوي على مدار الفترة بأكملها حوالي 4٪.	90	47	80	58	2012	مؤشر الفساد السياسي
تفقيط متوسط سالب تصنيف سلبي للغاية تدهور شديد	تطور سلبي معتدل	وقع مباشر	لا يوجد تغيير خلال السنوات الثلاث الأولى (2012-2015)، قبل تسجيل انخفاضين متتاليين بمقدار 9٪ و 11٪ خلال الفترة 2017-2015 تلاه ركود خلال العامين الماضيين مما أدى إلى فو سنوي بنسبة -3٪ على مدار الفترة 2019-2012.						

مصفوفة المؤشرات المكونة لمؤشر الديمقراطية هي كما يلي:

المجموع	اتجاه سلبي معتدل	اتجاه سلبي قوي	تطور إيجابي معتدل	تطور إيجابي قوي	التأثير على الفساد
5	3	1	1	0	تأثير مباشر
0	0	0	0	0	تأثير متوسط
0	0	0	0	0	تأثير غير مباشر
5	3	1	1	0	المجموع

من خلال تحليل هذا الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن جميع المؤشرات لها تأثير مباشر على الفساد؛
- أن أربعة (4) من أصل خمسة (5) مؤشرات سجلت اتجاهات سلبية وذلك بمعدل 80% من المؤشرات.

هذه الخلاصات الأولية التي تم استيقاؤها من خلال المصفوفة المنتجة والتقاطعات التي تم إجراؤها، تم تعزيزها بالتحليلات التفصيلية المشروحة أدناه.

التحليل الكمي والنوعي

Variable Type	A*	A	B	C	D	E	A(B)	A(C)	PSQ	Total
<i>V-Dem Democracy Indices and Indicators</i>										
Democracy indices					5					5
Mid-level democracy indices					21					21
Indices created using V-Dem data					53					53
Elections	1	47	7	62	4		6			127
Political parties				14						14
Direct democracy		42								42
The executive	5	15	2	26	4					52
The legislature	3	14	4	14	3		1			39
Deliberation				8						8
The judiciary		5		15						20
Sovereignty		1		7						8
Civil Society				10						10
The media				11						11
Political equality		3		6						9
Civil liberty				25						25
Historical V-Dem	5	46		24						75
Post survey questionnaire									32	32
<i>Total</i>	14	173	13	222	64		1	3	32	551

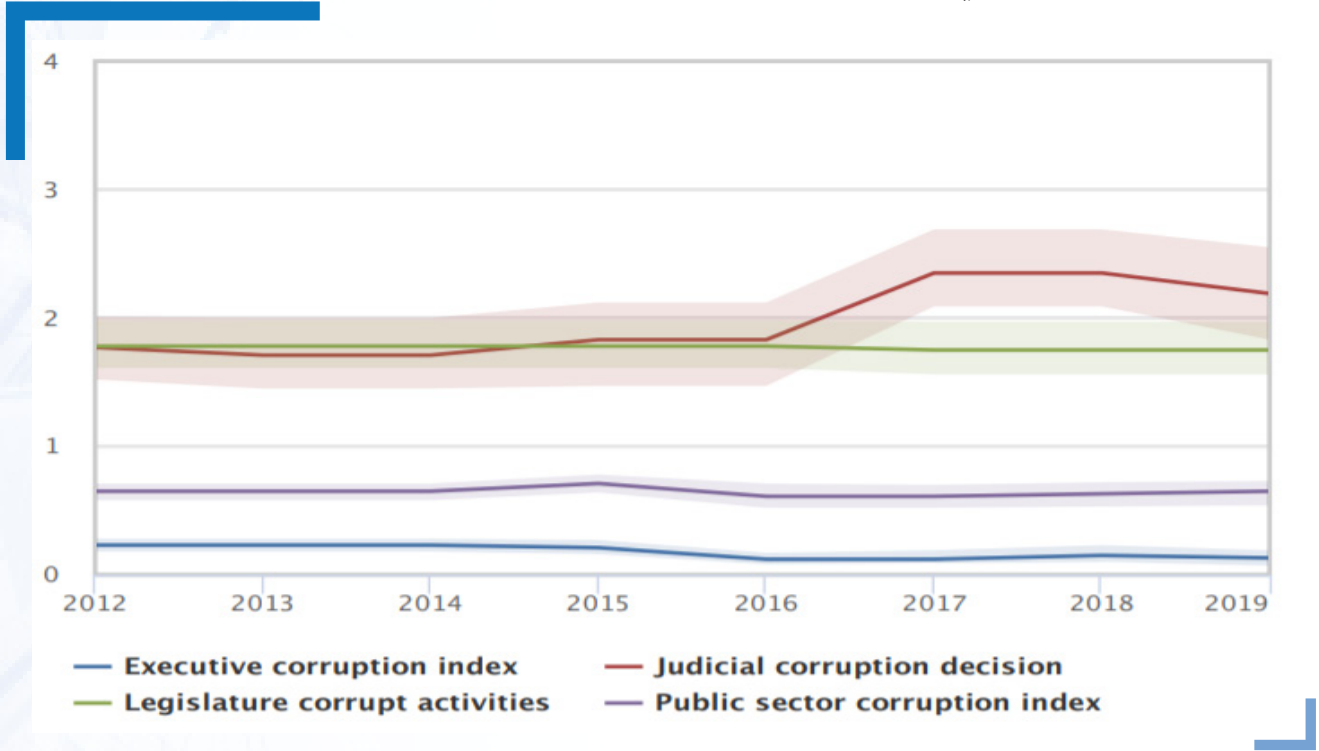
تتكون قاعدة البيانات حول الديمقراطية من مجموعة من المؤشرات التي تندرج ضمن عدد من المواضيع، حيث مكن التحليل التفصيلي لكل هذه المؤشرات من استخراج مؤشرات الفساد التالية:

- الرشوة والمعاملات الفاسدة داخل الجهاز التنفيذي؛
- الاختلاس والسرقة في الجهاز التنفيذي؛
- المعاملات الفاسدة في القطاع العام؛
- النهب والاختلاس في القطاع العام؛
- الفساد في العمل التشريعي؛

- فساد القرارات القضائية؛
- الفساد في الإعلام؛
- فساد النظام؛
- مؤشر الفساد السياسي؛
- مؤشر الفساد التنفيذي؛
- مؤشر الفساد في القطاع العام.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن مؤشر ملامسة الفساد يستمد من خلال متوسط المؤشرات الأربعة المذكورة في الجزء المنهجي الذي سوف نقوم بتحليله، والمتعلق ب:

- أ. مؤشر الفساد التنفيذي.
- ب. مؤشر الفساد في القطاع العام.
- ج. مؤشر الفساد التشريعي.
- د. مؤشر الفساد القضائي.

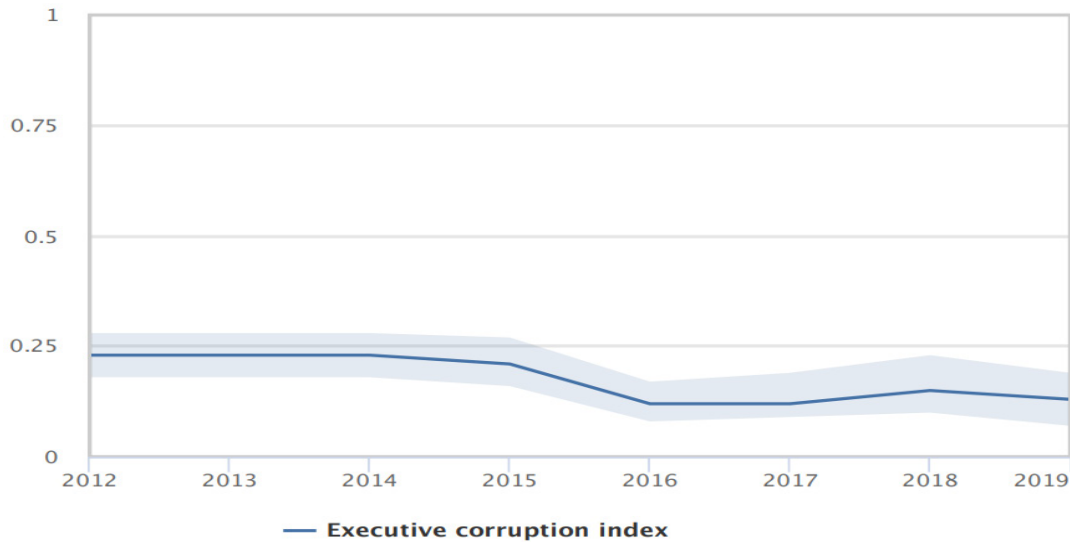


■ مؤشر الفساد في الجهاز التنفيذي:

بخصوص هذا المؤشر، تطرح تساؤلات حول الظروف التي يقوم من خلالها أعضاء السلطة التنفيذية أو وكلاؤهم بتقديم مزايا بانتظام مقابل تلقي رشاوى أو إغراءات مادية أخرى، وكذا حول وتيرة لجوء هؤلاء للنهب واختلاس الأموال العامة أو غيرها من موارد الدولة من أجل توجيهها للاستخدام الشخصي أو العائلي.

وفي إطار توضيح هذا الأمر، لابد من الإشارة إلى أن منحى تغير مؤشر الفساد ضمن مؤشر تصنيف الديمقراطية يبدأ من وضعية أقل فساداً إلى وضعية أكثر فساداً، وذلك على عكس المتغيرات الأخرى التي تتراوح عمومًا بين وضع أقل ديمقراطية إلى وضع أكثر ديمقراطية.

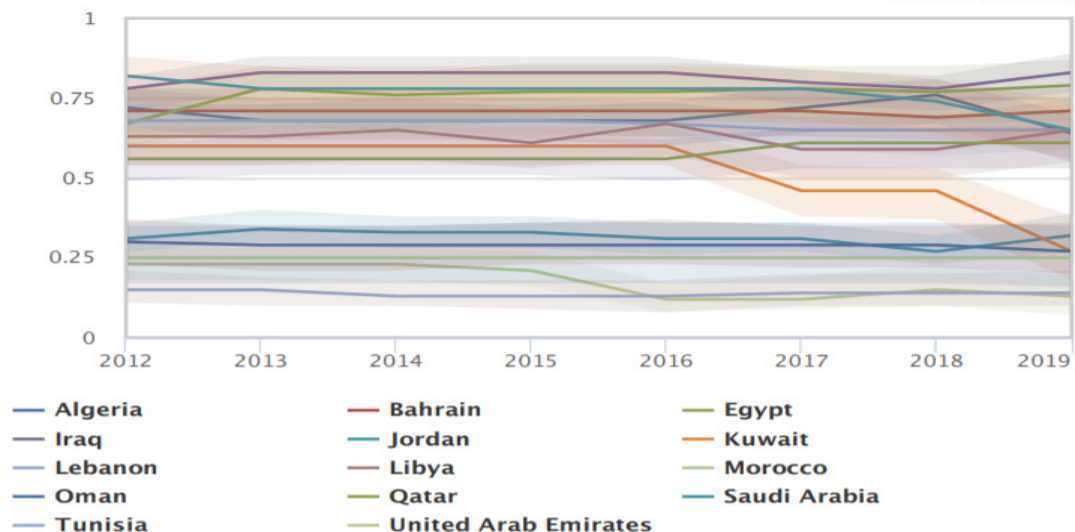
ويتم استخلاص هذا المؤشر من خلال أخذ متوسط تقديرات النقاط انطلاقاً من نموذج تحليل عامل بايز لمؤشرات الرشوة التنفيذية والفساد (v2exbribe) والاختلاس والسرقة في الجهاز التنفيذي (v2exembez).



ومن خلال تحليل الرسم البياني أعلاه، يتبين أن فساد المسؤولين التنفيذيين مر بثلاث مراحل تتمثل في:

- مرحلة ركود خلال الفترة ما بين 2012 و 2015؛
- مرحلة تراجع خلال الفترة ما بين 2015-2017
- مرحلة نمو وتطور سنة 2018، وذلك قبل تسجيل انخفاض خلال 2019.

وبإجراء مقارنة مع البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن المغرب في وضع غير جيد رفقة تونس كما هو مبين في الرسم البياني أسفله.



■ الرشوة والمعاملات الفاسدة في الجهاز التنفيذي

يثار بهذا الشأن التساؤل حول الطريقة والكيفية التي يقدم من خلالها أعضاء السلطة التنفيذية (رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزراء) أو وكلائهم مزايا بشكل منتظم مقابل تلقي رشوى أو إغراءات مادية أخرى.

وفي هذا الإطار تتراوح الأجوبة بين:

0: كونه مسألة روتينية ومتوقعة.

1: كونه يحدث في أغلب العلاقات والمعاملات مع الجهاز التنفيذي.

2: كونه يحدث بالفعل ولكن لا يمكن التنبؤ به، حيث أن أولئك الذين يتعاملون مع الجهاز التنفيذية يجدون صعوبة في التنبؤ متى ستكون لديهم حاجة إلى حافز.

3: كونه يحدث من حين لآخر ولكن ليس من المتوقع.

4: كونه لا يحدث أبداً أو تقريباً لا يحدث أبداً.

■ الاختلاس والسرقة داخل الجهاز التنفيذي

بخصوص هذه النقطة يتم الاستفسار حول الوتيرة التي تتم بها ممارسات النهب والاختلاس من طرف أعضاء الجهاز التنفيذي (رئيس الدولة، رئيس الحكومة والوزراء) أو وكلائهم للأموال العمومية أو موارد الدولة الأخرى من أجل استغلالها لأغراضهم الشخصية أو العائلية.

وهنا تكون الأجوبة على الشكل التالي:

0: أن ذلك يتم باستمرار، حيث يتصرف أعضاء الجهاز التنفيذي كما لو كانت جميع الموارد العمومية تدخل ضمن ممتلكاتهم أو ممتلكات عائلاتهم.

1: أن الأمر يتم في كثير من الأحيان، وذلك اعتباراً لكون أعضاء الجهاز التنفيذي هم المديرون المسؤولون عن بعض الموارد العمومية، ولكن يتعاملون مع باقي هذه الموارد كممتلكات شخصية.

2: من المرجح أن يكون أعضاء الجهاز التنفيذي مسؤولين عن موارد عمومية معينة ويتم التعامل معها حوالي نصف مدة كممتلكات شخصية.

3: في بعض الأحيان. يعتبر أعضاء الجهاز التنفيذي المسؤولون عن معظم الموارد العامة بأن باقي هذه الموارد بمثابة ممتلكات شخصية.

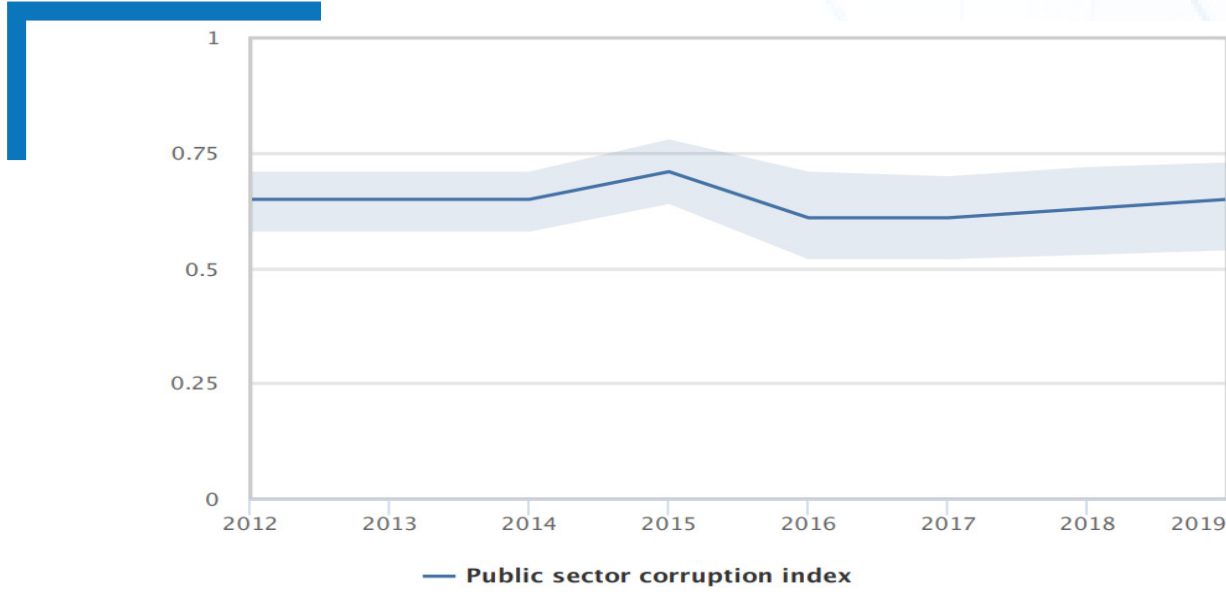
4: أنه لا يحدث أبداً أو تقريباً أبداً، حيث أن أعضاء الجهاز التنفيذي المسؤولون عن الموارد العامة يضعون حداً فاصلاً بين هذه الموارد وبين ممتلكاتهم الشخصية أو العائلية.

■ مؤشر الفساد في القطاع العام

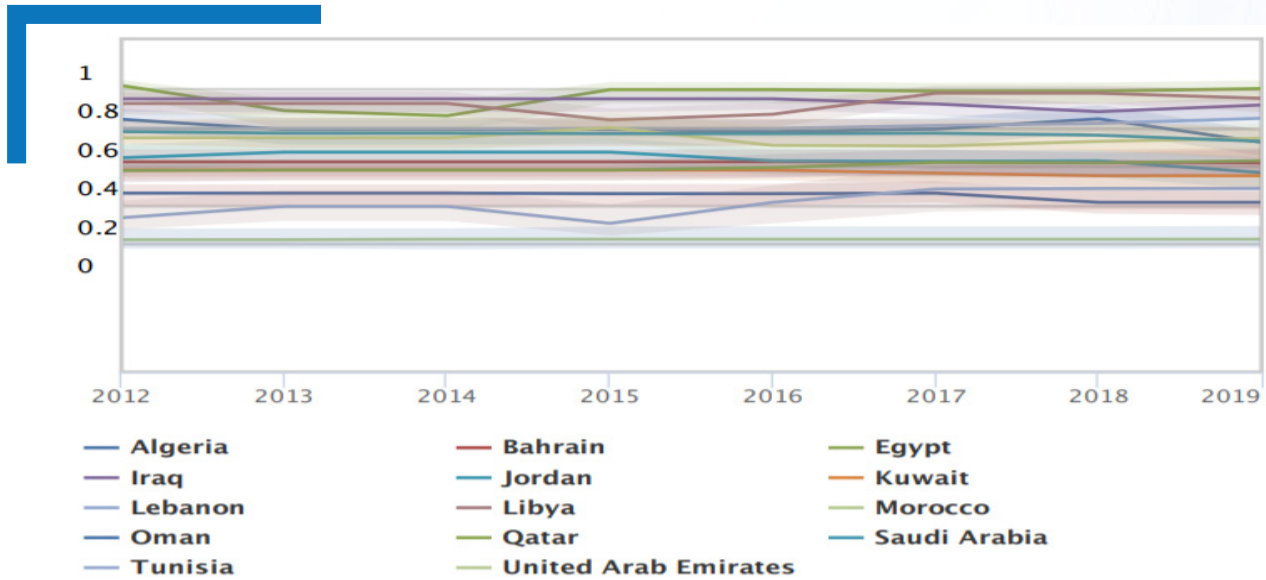
تطرح حول هذا الموضوع تساؤلات بشأن الظروف التي يقوم من خلالها موظفو القطاع العام بتقديم مزايا بانتظام مقابل تلقي رشوى أو إغراءات مادية أخرى، وكذا وتيرة لجوء هؤلاء للنهب واختلاس الأموال العامة أو غيرها من موارد الدولة من أجل توجيهها للاستخدام الشخصي أو العائلي.

وفي إطار توضيح هذا الأمر، لابد من الإشارة إلى أن منحى تغير مؤشر الفساد ضمن مؤشر تصنيف الديمقراطية يبدأ من وضعية أقل فساداً إلى وضعية أكثر فساداً، وذلك على عكس المتغيرات الأخرى التي تتراوح عمومًا بين وضع أقل ديمقراطية إلى وضع أكثر ديمقراطية.

ويتم استخلاص هذا المؤشر من خلال أخذ متوسط تقديرات النقاط انطلاقاً من نموذج تحليل عامل بايز لمؤشرات الرشوة التنفيذية والفساد (v2exbribe) والاختلاس والسرقة في الجهاز التنفيذي (-v2exem-bez).



ويلاحظ من خلال الرسم البياني المبين أعلاه، أن هناك اتجاهًا تصاعدياً في هذا المؤشر (الفساد في القطاع العام) اعتباراً من سنة 2016.



■ المعاملات الفاسدة في القطاع العام

يطرح بهذا الخصوص التساؤل ما إذا كان موظفو القطاع العام يقدمون بشكل روتيني مزايا مقابل تلقي رشاوى أو إغراءات مادية أخرى.

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الشخص العادي الذي يعمل بالقطاع العام، وهنا يتم استثناء العاملين في الجيش. كما يتعين الوقوف على ما إذا كانت هناك تباينات كبيرة بين فروع القطاع العام، بين المستوى الوطني / الفيدرالي أو الوطني / الجهوي، أو بين البيروقراطية المركزية والموظفين العاملين في تقديم الخدمات العامة، حيث ينبغي محاولة إعطاء معدل لتقييم هذه السلوكات.

وقد تراوحت الأجوبة بهذا الخصوص بين:

0: كون هذا الأمر يتكرر باستمرار من خلال مشاركة معظم موظفي القطاع العام بشكل منهجي في عمليات فساد طوال الوقت تقريبًا.

1: كونه ظاهرة سائدة، حيث تحدث بين غالبية المسؤولين تعاملات تافهة ولكن تكتسي طابعا فاسدا.

2: أحيانا. يشارك حوالي نصف أو أقل من نصف موظفي القطاع العام في مثل هذه المعاملات مقابل مكاسب صغيرة في بعض الأحيان.

3: كونه قليل الحدوث، حيث تنخرط أحيانا أقلية صغيرة من موظفي القطاع العام في أعمال فساد صغيرة.

4: لا يحدث أبداً أو نادراً ما يحدث.

■ النهب والاختلاس في القطاع العام

هذه النقطة تطرح مسألة تقديم جواب حول التساؤل المرتبط بما إذا كان موظفو القطاع العام يقومون بعمليات نهب واختلاس للأموال العامة أو موارد الدولة الأخرى لتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية.

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الشخص العادي الذي يعمل بالقطاع العام، وهنا يتم استثناء العاملين في الجيش. كما يتعين الوقوف على ما إذا كانت هناك تباينات كبيرة بين فروع القطاع العام، بين المستوى الوطني / الفيدرالي أو الوطني / الجهوي، أو بين البيروقراطية المركزية والموظفين العاملين في تقديم الخدمات العامة، حيث ينبغي محاولة إعطاء معدل لتقييم هذه السلوكات.

وعلى ضوء ذلك، فإن الأجوبة التي تقدم على هذا التساؤل تتجلى فيما يلي:

0: أن هذه السلوكات تتم باستمرار، حيث يتصرف موظفو القطاع العام كما لو أن جميع الموارد العامة هي ممتلكات شخصية أو عائلية.

- 1: أن هذه السلوكيات تتم في كثير من الأحيان، حيث أن موظفي القطاع العام هم المديرون المسؤولون عن بعض الموارد العامة، لكن يعاملون الباقي كمتلكات شخصية.
- 2: أن هذه السلوكيات تتم تقريباً نصف الوقت، حيث أنه من المرجح أن يكون موظفو القطاع العام مديرين مسؤولين عن بعض الموارد العامة ويعتبرون الباقي كمتلكات شخصية.
- 3: أن هذه السلوكيات تتم في بعض الأحيان، حيث يرجح أن يكون موظفو القطاع العام هم المديرون المسؤولون عن معظم الموارد العامة، لكنهم يعاملون بعضها كمتلكات شخصية.
- 4: أن هذه السلوكيات لا تتم أبداً أو تقريباً أبداً. حيث أن موظفي القطاع العام المسؤولون عن الموارد العامة يضعون حداً فاصلاً بين هذه الموارد وبين ممتلكاتهم الشخصية أو العائلية.

■ مؤشر الفساد السياسي:

بخصوص هذا المؤشر يطرح تساؤل حول مدى انتشار الفساد السياسي.

وفي إطار توضيح هذا الأمر، لابد من الإشارة إلى أن منحى تغير مؤشر الفساد ضمن مؤشر تصنيف الديمقراطية يبدأ من وضعية أقل فساداً إلى وضعية أكثر فساداً، وذلك على عكس المتغيرات الأخرى التي تتراوح عموماً بين وضع أقل ديمقراطية إلى وضع أكثر ديمقراطية. ويتضمن هذا المؤشر مقاييس لستة أنواع من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من المجال السياسي، حيث تميز بين الفساد في الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والجهاز القضائي. فعلى مستوى الفساد في الجهاز التنفيذي، فإن التدابير المعتمدة تميز بين الفساد المرتبط أساساً بالرشوة والفساد الناتج عن اختلاس الموال العمومية. كما يتم التفريق، من جهة، بين الفساد المرتكب من طرف المسؤولين في المستويات العليا للجهاز التنفيذي، وتلك المرتكبة في القطاع العام من جهة أخرى. ومن ثم فإن هذه التدابير تستعرض عدة أنواع مميزة من الفساد: «الصغير» و «الكبير»؛ الفساد والسرقة؛ الفساد الذي استهدف تطوير القوانين وأثر في تنفيذها.

ويتم استخلاص هذا المؤشر من خلال أخذ متوسط المؤشرات التالية:

- أ. مؤشر الفساد في القطاع العام (v2x_pubcorr)؛
- ب. مؤشر الفساد في القيادة (v2x_execorr)؛
- ج. مؤشر الفساد التشريعي (v2lgcrrpt)؛
- د. مؤشر الفساد القضائي (v2jucorrdc).

وبعبارة أخرى، يتم ترجيح المجالات التدييرية الأربعة المختلفة بالتساوي في المؤشر الناتج. بالنسبة للدول التي ليس لديها سلطة تشريعية يتم احتساب متوسط (أ) و (ب) و (د) فقط.

■ أنشطة الفساد في الهيئة التشريعية

فيما يتعلق بهذا المؤشر، يثار تساؤل حول ما إذا كان ممثلو السلطة التشريعية يسيئون استخدام سلطاتهم لتحقيق مكاسب مالية.

وسعيًا وراء توضيح هذه النقطة، فإنه يبقى من اللازم ضبط أحد الأمور التالية:

- أ. قبول الرشاوى؛
- ب. المساعدة في تأمين عقود حكومية للأعمال تجارية مملوكة لعضو من أعضاء المجلس التشريعي (أو عائلته / أصدقائه / مؤيديه السياسيين)؛
- ج. إعطاء امتيازات للمقاولات أو تبادل فرص عمل بعد ترك المجلس التشريعي؛
- د. نهب أموال متحصل عليه من ميزانية الدولة أو من تبرعات لتمويل الحملة واستخدامه لأغراضه الشخصية.

وهنا، لابد أن يراعى في التخمين أو التقدير تقديم معلومات معروفة أو يشتبه في وجودها.

وعلى ضوء ذلك، فإن الأجوبة المقدمة تتراوح بين:

- 0: على وجه العموم، يحتمل مشاركة أغلب المشرعين في هذه الأنشطة.
- 1: في كثير من الأحيان، ربما يشارك العديد من المشرعين في هذه الأنشطة.
- 2: أحيانًا، ربما يشارك بعض المشرعين في هذه الأنشطة.
- 3: نادرًا، قد يكون هناك عدد قليل من المشرعين الذين يشاركون في هذه الأنشطة، لكن الغالبية العظمى لا تفعل ذلك.
- 4: لا يقع ذلك أبدًا أو تقريبًا أبدًا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر ظل ثابتًا بشكل نسبي ولغالبية الوقت ضمن الجواب الذي يدل على مستوى متوسط (2: « أحيانًا. ربما يشارك بعض المشرعين في هذه الأنشطة »).

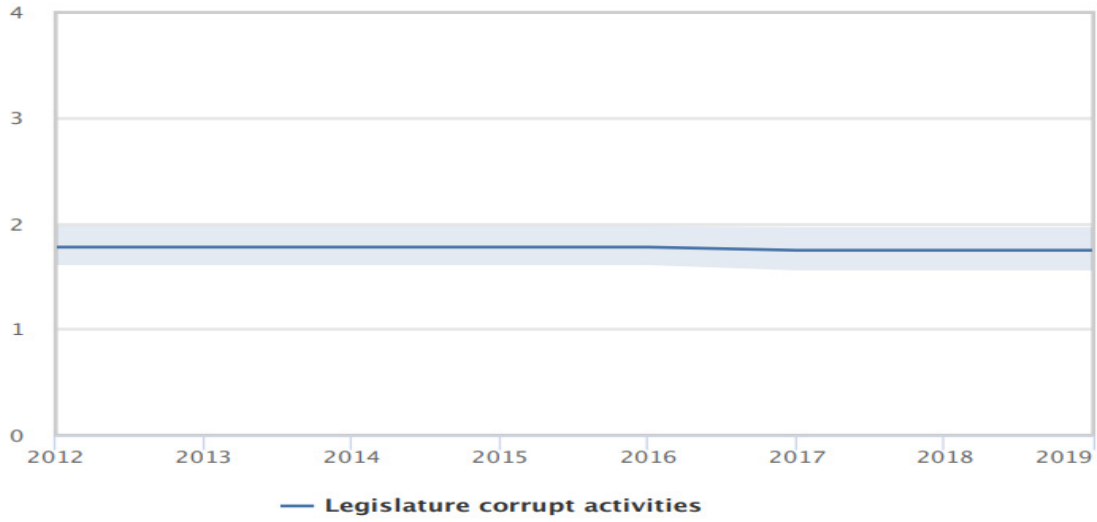
كما تظهر النتائج التي حصل عليها المغرب أنه يتموقع في منتصف جدول التقييم مقارنة بالدول المماثلة الأخرى.

■ مؤشر الفساد القضائي:

إن أبرز ما يثار بخصوص هذا المؤشر، هو الوتيرة التي يتم من خلالها لجوء الأشخاص الذاتيين أو المقاولات إلى دفع مصاريف إضافية دون سند يبررها أو رشاوى بغرض تعجيل أو تأجيل صدور حكم أو قرار قضائي أو للحصول على أحكام لصالحهم.

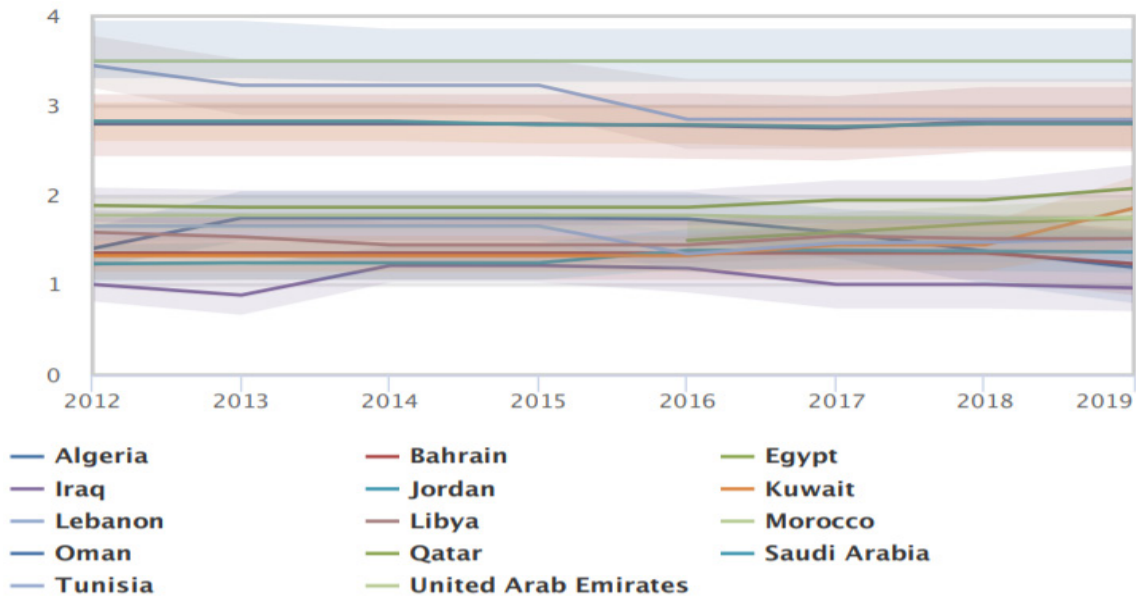
وفي هذا الإطار تتراوح الأجوبة بين:

- 0: يتم ذلك بشكل دائم.
- 1: غالبًا ما يتم هذا الأمر.
- 2: حوالي نصف الوقت.
- 3: لا يتم ذلك بشكل اعتيادي.
- 4: لا يتم ذلك أبدًا.



يظهر من خلال الرسم البياني أعلاه، أن الفساد يلعب دورًا في اتخاذ القرار في الملفات القضائية، حيث سجل ارتفاع في هذا المؤشر خلال سنة 2016 كما وقع تراجع طفيف سنة 2019.

وتظهر المقارنة التي أجريت مع دول أخرى مماثلة، أن المغرب يوجد في الثلث الأخير من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحصلت على تنقيط غير مرضي.



الفصل الثالث: التحليل التركيبي وأبرز الخلاصات

من خلال التحليل المعمق للنتائج التي حصل عليها المغرب وكذا المجهود الخاص الذي بذل في عملية الجرد، وذلك بتحليل وتكييف الآثار والتطورات، يتضح أن المؤشرات الأساسية التي يستند عليها مؤشر ملامسة الرشوة ليست لها نفس مستوى العلاقة مع ظاهرة الفساد ولا حتى نفس التأثير على وضعيتها وتطورها. وعلى الرغم من هذا الحقيقة، التي تقوم على تبني المنهجية المعتمدة لتطوير المؤشر المركب ملامسة الفساد، فإن المؤشرات الأساسية المذكورة تساهم جميعها بطريقة جدلية في تحديد التنقيط ومن تم الترتيب المتحصل عليه.

يتم التحليل بشكل ملموس لكل مؤشر / عامل / عوامل فرعية من بين المصادر الأربعة والتي يتوفر المغرب على بيانات تفصيلية بشأنها، وذلك استنادا إلى التفصيل التالي:

لكل مصدر من بين المصادر الأربعة التي تتوفر عنها بيانات مفصلة عن المغرب	
العنوان والشرح إن أمكن	تحديد المؤشر الفرعي
مباشر	التأثير على الفساد
متوسط	
غير مباشر	
التحليل الأول الذي خضع له المغرب	الخانات التي جرى ملؤها
ترتيب المغرب من خلال التحليل الأول	
الدرجة التي تحصل عليها المغرب خلال التحليل الأول	
ترتيب المغرب 2019/2020	شرح وتحليل تطور المغرب
الدرجة التي تحصل عليها المغرب 2019/2020	
وصف وتحليل فردي لتطور المؤشر الفرعي خلال الفترة	
إيجابي قوي	تطور الدرجة والترتيب
معتدل إيجابي	
ركود	
معتدل سلبي	
سلبي قوي	
تقاطعات الترتيب / التنقيط / التطور	العناصر البارزة

وسعيا وراء إجراء هذا التحليل العلمي بطريقة أكثر موضوعية، فإنه يتم تجميع البيانات التفصيلية من المصادر الأربعة المتوفرة للمغرب (والتي يمكن للهيئة الوصول إليها) والتي تتعلق بما يلي:

1. مؤشر التنافسية العالمية
2. مؤشر تحول برتلسمان (BTI)
3. مؤشر سيادة القانون (WJP)
4. مؤشر تصنيف الديمقراطية (V-Dem)

وبالإضافة إلى ذلك، يتم في البداية تجاهل وضعية / حالة (الدرجات والتصنيفات) هذه المؤشرات الأساسية المختلفة (والتي يبلغ عددها 70) حتى يتسنى قياس مستوى التأثير المحتمل على الفساد. وقد مكنت المرحلة الأولى من تجميع هذه المؤشرات الأساسية ضمن ثلاث فئات:

- الفئة الأولى تضم 29 مؤشراً أساسياً لها تأثير مباشر على الفساد؛
- الفئة الثانية تضم 15 مؤشراً أساسياً ذات تأثير محتمل متوسط على الفساد؛
- الفئة الثالثة تضم 26 مؤشراً أساسياً ذات تأثير منخفض أو غير مباشر على الفساد.

Indice / Facteur / Sous-facteur	Impact sur corruption
Insolvency regulatory framework I Cadre réglementaire de l'insolvabilité	Impact indirect
Linear shipping connectivity I Connectivité du transport maritime	Impact indirect
Trademark application I Demande d'avis	
Market capitalization I Capitalisation des bourses	Impact moyen
Internet users I Utilisateurs d'internet	Impact moyen
Property rights I Droits de propriété	Impact moyen
Efficiency of air traffic I Efficacité et efficacité	Impact moyen
Mobile-cellular telephone subscriptions I Nombre de abonnements	Impact moyen
Road connectivity I Connectivité routière	
Reliability of water supply I Qualité d'approvisionnement	
Efficiency of sewage treatment I Efficacité et efficacité	
Domestic credit to private sector I Crédits octroyés	
Non-performing loans I Non-performances	
State of charter development I Développement de la charte	
Electricity supply I Qualité de l'énergie	
Property rights I Droits de propriété	
Private enterprise I Entreprise privée	
Trade tariffs I Tarifs commerciaux	
Flexibility of wage I Flexibilité des salaires	
Civil rights I Droits civils	
University-industry collaboration I Collaboration universitaire	
Associations/Associations	
Quality of land administration I Qualité de la gestion du foncier	Impact direct
Ratio of wage and salaries female workers to male workers (%) I Taux d'emploi et des salaires des femmes par rapport aux hommes (%)	Impact direct
Open Budget Index I Indice du Budget Ouvert	Impact direct
UN Sub. Index resulted I Indice de l'ONU pour l'égalité	Impact direct
Freedom of expression I Liberté d'expression	Impact direct
Social capital I Capital social	Impact direct
Civil society participation I Participation de la société civile	Impact direct
Separation of powers I Séparation des pouvoirs	Impact direct
Free and fair elections I Élections libres et équitables	Impact direct
Equal opportunity I Égalité des chances	Impact direct
Market-based competition I Concurrence du marché	Impact direct
Equal treatment and absence of discrimination I Égalité de traitement et absence de discrimination	Impact direct
Administrative proceedings are conducted without unreasonable delay I Les procédures administratives sont effectuées dans les meilleurs délais	
Due process is respected in administrative proceedings I Respect des procédures administratives	
Investigation system is effective I Système d'enquête efficace	
Investigation system I Système d'enquête	

وعلى ضوء ذلك، تم تجميع البيانات التفصيلية والنقاط المحصل عليها وتصنيفات المغرب من السنة الأولى للتغطية حسب كل مجال وكل مؤشر فرعي وحتى آخر إصدار يتعلق بها (نهاية سنة 2019 أو بداية سنة 2020) علاوة على توحيد درجات تنقيطها، وذلك من خلال تبني نفس المنهجية التي اعتمدها ترانسبرانسي لحساب مؤشر مدركات الفساد.

وبغرض الحصول على مقارنة أفضل للنتائج، تمت معالجة درجات التنقيط الأصلية للمؤشرات الفرعية، على النحو المنصوص عليه في منهجية CPI، بحيث تتم معايرتها جميعاً على نفس المقياس (من 0 إلى 100 / 100 هي أفضل نتيجة) باستثناء ست (3) مؤشرات تم الاحتفاظ بقيمتها المطلقة حتى لا تفقد دلالاتها، وهي كالتالي:

المؤشر الفرعي	الوصف
طلبات تسجيل العلامات التجارية	عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية لكل مليون نسمة
عدد اشتراكات الهاتف المحمول	عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 نسمة
الاختراعات الدولية المشتركة	يعبر هذا الرقم عن عدد طلبات البراءات المودعة لدى المخترعين المشاركين في الخارج لكل مليون نسمة
عدم أداء القروض	يقيس هذا المؤشر نسبة قيمة القروض المتعثرة مقسومة على القيمة الإجمالية لمحفظه القروض لجميع البنوك العاملة في بلد ما. يجب تفسير هذا المؤشر في الاتجاه المعاكس.
أمد الحياة بصحة جيدة	إن أمد الحياة بصحة جيدة (EVBS) أو أمد الحياة دون إعاقة (DFLE) هو الذي يشير إلى متوسط عدد السنوات - ضمن متوسط العمر المتوقع - التي يمكن أن يعيشها شخص منذ الولادة دون الإصابة بإعاقات مؤقتة أو دائمة، وهذا في الظروف الطبية والصحية والاجتماعية للسنة المعنية. ملحوظة: هذا المؤشر يختلف عن متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويُعرّف أمد الحياة بأنه متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود الجديد إذا لم يتغير معدل الوفيات الحالي.
جودة الربط الكهربائي	يقيس هذا المؤشر جودة الإمداد بالكهرباء. يأخذ بعين الاعتبار ضياع الكهرباء أثناء النقل والتوزيع وتشمل الخسائر أثناء النقل بين مصادر الإمداد ونقاط التوزيع وأثناء التوزيع على المستهلكين، بما في ذلك السرقة. يجب تفسير هذا المؤشر في الاتجاه المعاكس.

كما أن مؤشر ملامسة الفساد يضم بعض المؤشرات الفرعية التي تُعتمد من طرف مصادر متعددة (وضعية العقار مثلا) وبالتالي فهي قابلة للمقارنة على نطاق واسع.

بناء على هذه المعالجة الأولية للمعطيات، فإن التحليل التفصيلي لوضع الترتيب في المغرب فيما يتعلق بكل مؤشر فرعي، وكذلك تطوره خلال الفترة المدروسة، يسمح بإجراء التعليقات والتقييمات الفردية، كما هو معروض أدناه.

في هذا السياق، يتم إجراء تقييم منفصل، من ناحية للنتيجة ومن ناحية أخرى للتصنيف، لكل من المؤشرات الأساسية. وهكذا تم تصنيف الوضعية فيما يتعلق بالنقاط المتحصل عليها على أساس ستة معايير موزعة على النحو التالي:

درجة أقل من 38	سلبي جدا
درجة ما بين 38 و42	سلبي
درجة ما بين 42 و48	متوسط ناقص
درجة ما بين 48 و58	متوسط
درجة ما بين 58 و66	متوسط زائد
درجة ما بين 66 و75	إيجابي
درجة أعلى من 75	إيجابي جدا

يتم إجراء نفس التمرين فيما يتعلق بالترتيب للتمييز بين خمس (5) مستويات، تتراوح من «ترتيب السلبي للغاية»، عندما يكون تصنيف المغرب وراء المركز 90 (أي النصف السفلي من البلدان التي يغطيها مؤشر ملامسة الفساد)، حتى «ترتيب إيجابي للغاية»، عندما يكون المغرب من بين 20% من البلدان الأفضل تصنيفًا (التي توجد في الترتيب 36 من أصل 180)، مروراً بـ «ترتيب إيجابي، متوسط وسلبى».

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى لو كان العاملان المتعلقان بـ «النقطة» و «الترتيب» في علاقة مترابطة انطلاقاً من كون العامل الأول هو أساس العامل الثاني، فقد تمت معالجتهما بطريقة تكميلية بشكل يراعي المحددات التالية:

- بالنسبة للمؤشرات التي يتم فيها تصنيف الدولة بدرجة عالية، فإن ذلك التصنيف يمكن أن يستفاد منه إمكانية التحسين ودرجة سهولة تحقيقه، أخذاً بعين الاعتبار عدد الدول التي حققت إنجازات أكثر تقدماً.
- والعكس صحيح أيضاً، حيث أنه في الحالة التي تكون فيها الدرجة متوسطة إلى حد ما مع تصنيف مشرف، فإن ذلك يشير إلى صعوبة التقدم التي تعاني منها العديد من البلدان في المجال الفرعي المعني.

الشكل 1: تصنيف العوامل الفرعية لمؤشر مدركات الفساد- عمل من إنجاز الهيئة

العوامل الفرعية	الدرجة	الترتيب	التعليق
الشفافية	4.5	10	...
المساءلة	4.2	15	...
الحوكمة	4.0	20	...
...

وقد أتاح هذا العمل الأساسي القيام بعملية دمج بين معايير الدرجة والترتيب مع إضافة بعد التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة، مما سمح بالحصول على تقييم أكثر شمولية ودلالة عن تصنيف المغرب فيما يتعلق بالمجالات والمجالات الفرعية المختلفة.

أنتج هذا التحليل المشترك ست فئات من المؤشرات، موزعة على النحو التالي:

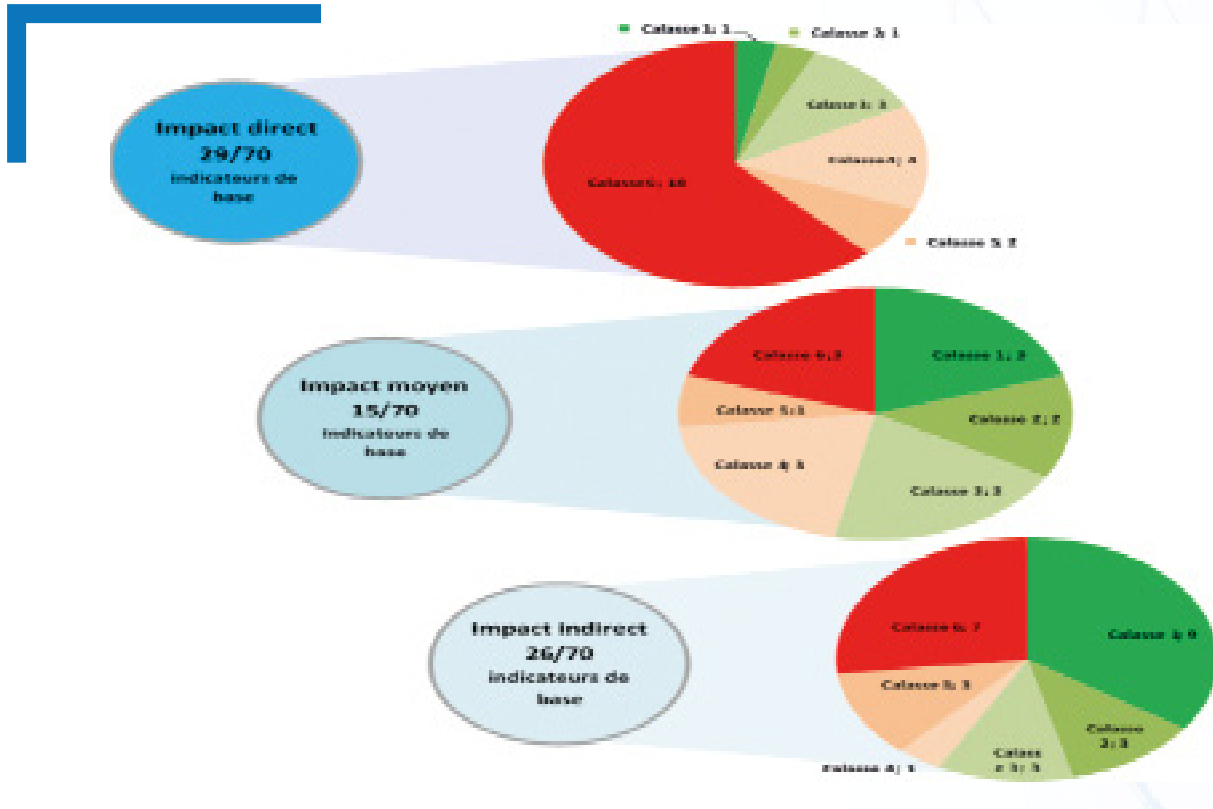
العدد	تصنيف حسب الدرجة و الترتيب	الفئة
13	أحد المحددات جد إيجابي والثاني على الأقل إيجابي	الفئة 1
6	أحد المحددات موجب (حتى إيجابي للغاية)، بينما الثاني موجب أو متوسط زائد.	الفئة 2
9	يأخذ في الاعتبار متوسط مستوى المحددين (الدرجة والترتيب) ويتضمن مفهوم التطور	الفئة 3
8	تجمع هذه الفئة معاً المؤشرات حيث المحددين بين متوسط ومتوسط ناقص. يؤخذ بعين الاعتبار التطور بمرور الوقت.	الفئة 4
6	يشمل هذا الفصل المؤشرات التي أحد محدداتها متوسط والآخر سلبي	الفئة 5
28	تتضمن هذه الفئة مؤشرات يكون فيها أحد المحددات على الأقل سلبياً جداً وكلاهما سلبي أو سلبي للغاية. يؤخذ بعين الاعتبار تدهور الوضعية.	الفئة 6

الأرقام الرئيسية للمغرب: الدمج بين الأبعاد المختلفة للتنقيط، الترتيب وتطور المجالات / المجالات الفرعية مع مراعاة مستوى الأثر

إن التحليل النهائي حاول قياس مستوى التقاطع بين مختلف الأبعاد موضوع الدراسة سواء فيما يخص التنقيط، الترتيب والتطور الذي تعرفه هذه الأبعاد خلال الفترات المدروسة، بالإضافة إلى مطابقتها مع مستوى التأثير المحتمل الذي يمثله المجال والمؤشر المعنيين بالتحليل.

فعلى مستوى التوزيع العام، يتضح أنه من بين 70 مؤشراً تمت دراستها أن 28 مؤشراً أساسياً تميزت بتقييمات إيجابية للغاية في حدود 13 مؤشر، وإيجابية بالنسبة لسته (6) مؤشرات وإيجابية إلى حد ما بالنسبة (9) لتسع مؤشرات. أما فيما يخص 42 مؤشر المتبقية (أي 60% من إجمالي المؤشرات) فتتقسم بين سلبي معتدل (8 مؤشرات) وسلبي (6 مؤشرات) وسلبي جداً (28 مؤشر).

يسمح التحليل الدقيق بالتركيز على المؤشرات التي لها تأثير كبير على الفساد، مع قراءة موضوعية للإحصائيات والحالات حسب المجال. هكذا يمكننا تجميع هذه القراءة من خلال الرسوم البيانية التالية :



وعلى العموم، ينبغي استحضار ما يلي:

الرسم البياني 2: جدول يلخص التوزيع على أساس مدخلين: الأثر والتصنيف المعد من طرف الهيئة.

الفئة 6	الفئة 5	الفئة 4	الفئة 3	الفئة 2	الفئة 1		
18	2	4	3	1	1	29	الأثر المباشر
3	1	3	3	2	3	15	الأثر المتوسط
7	3	1	3	3	9	26	الأثر غير المباشر

من خلال قراءة المعطيات المبينة في الجدول أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

- توجد 62% من المؤشرات الأساسية التي لها تأثير مباشر على الفساد في وضع مقلق (أي 18 مؤشر سلبى للغاية في التنقيط والتصنيف وغالبًا ما يكون الاتجاه في تراجع). وبإضافة الحالتين السلبيتين إلى حد ما، يصل معدل المؤشرات التي لها تأثير مباشر على الفساد إلى 69%؛
- في الاتجاه الآخر، من بين المؤشرات الأساسية ذات التأثير المباشر يوجد مؤشر واحد فقط (1) يقع في خانة الوضعيات الإيجابية للغاية سواء من حيث التصنيف أو الترتيب ومؤشرين اثنين (2) ضمن الوضعيات الإيجابية والإيجابية جدا بمعدل أقل من 7%؛
- المؤشرات التسعة عشر الأساسية المصنفة في وضع إيجابي وإيجابي للغاية (التنقيط والتصنيف) تقع بشكل رئيسي في فئة التأثير غير المباشر لـ 12 مؤشر من أصل 19 مؤشر وذلك بمعدل 63%.

تسليط الضوء على المؤشرات ذات التأثير الأكبر على الفساد

للمضي قدماً في التحليل وتقديم العناصر التي من المرجح أن تساعد في توجيه الأولويات فيما يتعلق بمنع ومكافحة الفساد، تحتفظ الهيئة بـ 18 مؤشر وعامل من بين المؤشرات المحددة أعلاه، والتي تعتبر الأكثر تأثيراً وحساسية لتطور الفساد. هذا التحليل يسلط الضوء على وضعية المغرب بالنسبة لكل هذه المؤشرات، وذلك استناداً لآخر إصدار للدراسات والتطورات ذات الصلة خلال الفترة، وانطلاقاً من الإصدار الأول الذي يشمل المغرب ضمن البلدان التي شملتها الدراسة.

ومن أجل القيام بذلك، قامت الهيئة باعتماد انتقاء على أساس المعايير التالية:

- انتقاء من بين 70 مؤشراً، تلك التي لها تأثير مباشر على الفساد، والتي يبلغ عددها 29 مؤشراً؛
- إجراء تصفية من أجل تجنب التكرار وإزالة من بين 29 مؤشراً تلك التي لها هدف مشترك عملياً أو المرتبطة بنفس المجال. وهنا ينبغي توضيح بأن النتائج المحصل عليها لهذه المجالات، من خلال الدراسات أو المصادر المختلفة، تبقى قابلة للمقارنة؛
- الاحتفاظ في النهاية بأهم المؤشرات وأكثرها تأثيراً لتحليل وضع الفساد في المغرب: أي 18 مؤشراً، كما هو ممثل في الجدول أدناه :

العناصر البارزة	تصنيف المغرب 2019/2020	درجة المغرب 2019/2020	تصنيف المغرب التاريخ الأول	درجة المغرب التاريخ الأول	تحليل التاريخ الأول للمغرب	مؤشر / عامل المؤشر الفرعي
تطور إيجابي قوي درجة متوسطة زائدة ترتيب متوسط في تقدم	50	65	69	52	2017	جودة إدارة الأراضي
تطور سلبي قوي درجة سلبية ترتيب جد سلبي	136	0.21	129	0.24	2017	معدل العمالة وأجور النساء مقارنة بالرجال
استقرار درجة متوسطة ناقصة ترتيب متوسط في تدهور	56	45	77	50	2017	مؤشر الميزانية المفتوحة

العناصر البارزة	تصنيف المغرب 2019/ 2020	درجة المغرب 2019/ 2020	تصنيف المغرب التاريخ الأول	درجة المغرب التاريخ الأول	تحليل التاريخ الأول للمغرب	مؤشر / عامل المؤشر الفرعي	
تطور سلبي قوي درجة جد سلبية ترتيب جد سلبي تدهور حاد	107	30	72	50	2006	حرية التعبير	مؤشر التحول برتلسمان (BTI)
تطور سلبي قوي درجة سلبية ترتيب جد سلبي تدهور حاد	107	40	54	50	2006	الرأس المال الاجتماعي	
تطور سلبي قوي درجة جد سلبية ترتيب جد سلبي تدهور حاد	106	30	57	50	2006	مشاركة المجتمع المدني	
تطور سلبي قوي درجة جد سلبية ترتيب جد سلبي تدهور حاد	113	20	69	40	2006	فصل السلط	
تطور سلبي قوي درجة جد سلبية ترتيب جد سلبي تدهور حاد	104	30	77	40	2006	حرية ونزاهة الانتخابات	
تطور سلبي قوي درجة جد سلبية ترتيب جد سلبي تدهور حاد	143	13	122	23	2012	مؤشر فساد الجهاز التنفيذي	أصناف الديمقراطية (V-Dem)
تطور سلبي معتدل درجة متوسطة ناقصة ترتيب جد سلبي تطور معتدل	90	47	80	58	2012	احترام الإجراءات الإدارية	
تطور موجب معتدل درجة متوسطة ترتيب جد سلبي تطور معتدل	93	55	105	44	2012	مؤشر فساد القرار القضائي فعالية نظام التحقيق الجنائي	

العناصر البارزة	تصنيف المغرب 2019/2020	درجة المغرب 2019/2020	تصنيف المغرب التاريخ الأول	درجة المغرب التاريخ الأول	تحليل التاريخ الأول للمغرب	مؤشر / عامل المؤشر الفرعي
تطور موجب معتدل درجة جد موجبة ترتيب جد إيجابي	26	68	29	67	2015	المساواة في المعاملة وعدم التعرض للتمييز
تطور موجب معتدل درجة متوسطة ترتيب متوسط في تطور	41	53	58	43	2015	الامتثال للإجراءات الإدارية
تطور سلبي حاد درجة متوسطة ناقصة ترتيب جد سلبي تدهور حاد	94	46	72	53	2015	خضوع السلطات العامة لمراقبة غير حكومية
تطور سلبي معتدل درجة متوسطة ناقصة ترتيب سلبي تدهور حاد	98	45	78	51	2015	مشاركة المجتمع المدني
تطور سلبي حاد درجة متوسطة ناقصة ترتيب جد سلبي تدهور حاد	97	47	51	56	2015	آلية تقديم الشكاوى
تطور سلبي حاد درجة سلبية ناقصة ترتيب جد سلبي تدهور حاد	93	41	57	48	2015	غياب الفساد في العدالة المدنية
تطور سلبي حاد درجة سلبية ناقصة ترتيب جد سلبي تدهور حاد	103	39	59	46	2015	عدم وجود فساد في معالجة القضايا الجنائية

مؤشر سيادة القانون (PJW) أصناف الديمقراطية (V-Dem)

على ضوء المعطيات الواردة في الجدولين أعلاه، يتم تحليل المؤشرات الثمانية عشر التي تم الاحتفاظ بها في خلاصة هذا التقرير وذلك حسب كل مصدر ومؤشر، وذلك بالمقارنة مع الترتيب والنتيجة التي حصل عليها المغرب سنة 2019 أو 2020 (السنة التي اعتمد فيها آخر إصدار يهم المؤشر). كما يهتم التحليل أيضاً بتطور تصنيف المغرب، منذ أول تغطية له بالمؤشر المعني وذلك للحصول على نظرة أكثر شمولية والمساعدة في تحديد وشرح العوامل الكامنة وراء تصنيف وتطور الفساد في المغرب.

مؤشر التنافسية العالمية (WEF)

جودة تدبير العقار

توصيف

يتعلق الأمر بمؤشر تدبير العقار الذي يسمح بتقييم مدى مصداقية البنية التحتية وشفافية المعلومات والتغطية الجغرافية وحل النزاعات العقارية والمساواة في الولوج إلى حقوق الملكية.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

- ارتفع وضع المغرب في هذا المؤشر بنسبة 26% في 2019 مقارنة بعام 2018؛
- تظهر نتائج قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال (دوينغ بيزنس) 2020 أن المغرب مر من المرتبة 123 في عام 2010 إلى المرتبة 81 في مؤشر نقل الملكية. وبذلك يحتل المرتبة السادسة إفريقيا والتاسعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فقد سجل تراجع للمغرب ب 13 مرتبة مقارنة بنسخة 2019؛
- يتبين من ذلك أن الإصلاحات التي تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة لا تزال غير كافية ويجب تعزيزها بتدابير أخرى.

النسبة المئوية للنساء العاملات وأجورهن مقارنة بالرجال

توصيف

يتعلق الأمر بمعدل الأجور وعدد النساء العاملات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و64 مقارنة بالعاملين الذكور من نفس الفئة العمرية.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

- بالنسبة لهذا المؤشر، تراجع مركز المغرب بشكل كبير بنسبة (-11%) خلال سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018؛
- لا يزال عدد العاملات ومستوى أجورهن (-15 64 سنة) يمثل من سنة إلى أخرى نسبة متدنية مقارنة بالعاملين الذكور؛
- هذا الأمر ساهم في تراجع ترتيب المغرب ب 7 مراتب خلال نفس الفترة ليستقر في الرتبة 136؛

- تؤكد هذه النتائج نتائج مؤشر التفاوت بين الجنسين العالمي الذي طوره المنتدى الاقتصادي العالمي WEF: حيث أنه وفقاً لتقريره لسنة 2020، فإن هذا المؤشر يضع المغرب في المرتبة 143 من بين 153 دولة؛
- وفي تقرير منظمة أوكسفام، يبقى المغرب من بين أكثر الدول تفاوتاً في شمال إفريقيا ويتموقع في النصف الأقل مساواة في العالم.
- لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة في المغرب كما يتضح من حصتها المحدودة بين السكان العاملين (22,2% في 2018). إنه أحد المصادر الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين. يضاف إلى ذلك ارتفاع مستوى البطالة بين النساء (14% مقابل 8,4% للرجال في 2018).

مؤشر الميزانية المفتوحة

توصيف

ينبني مؤشر الميزانية المفتوحة (IBO) على تقييم حجم وقيمة المعلومات الخاصة بالميزانية المفتوحة أمام العموم. ويقوم البحث حول الميزانية المفتوحة (EBO) على مسح للمكونات الثلاثة لنظام المساءلة المالية العامة: ولوج العموم لمعلومات الموازنة، فرص مشاركة الجمهور في إعداد الميزانية، ودور وفعالية مؤسسات الرقابة الرسمية بما في ذلك المشرع ومحكمة الحسابات.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

- عند قراءة بيانات مؤشر التنافسية العالمية 2019، يبدو أن المغرب سجل انخفاضاً بنسبة 11% مقارنة بسنة 2018، بينما تحسن ترتيبه ب 21 مرتبة، من المركز 77 إلى المركز 56. (ثاني دولة عربية بعد الأردن وخامس دولة أفريقية بعد جنوب إفريقيا وأوغندا وغانا وكينيا).
- ترتبط هذه الوضعية بتقييم عامل إتاحة المعلومات المفيدة للجمهور والذي يظل حسب الاستبيان محدوداً نسبياً (45/100).
- تجدر الإشارة إلى أن درجة 45 على مؤشر الموازنة المفتوحة للمغرب لعام 2017 تبقى أعلى بكثير من النتيجة المسجلة سنة 2015 وذلك بزيادة قدرها 7 نقاط.
- لم يحرز المغرب أي تقدم أيضاً فيما يخص إصدار تقرير ما قبل الميزانية ولا حتى في منتصف العام أو نهاية العام.
- من بين مكونات هذا المؤشر، حصل المغرب في سنة 2017 على درجة 0/100 من حيث المشاركة العامة في الميزانية.

مؤشر تحول برتلسمان (BTI)

حرية التعبير

توصيف

لعل أبرز ما يثار بهذا الشأن هو مدى قدرة المواطنين والمنظمات ووسائل الإعلام على التعبير عن آرائهم بكامل الحرية، حيث يراعى في تقييم مستوى حرية التعبير الجوانب التالية:

- ما إذا كان الدستور يضمن حرية التعبير وما إذا كانت القوانين تطبق على أرض الواقع.
- ما إذا كان الأفراد أو المنظمات أو وسائل الإعلام قد تعرضوا للمضايقة أو التهديد الجسدي من قبل الدولة أو من قبل مجموعات ذات نفوذ أو مصالح، وإذا كان هناك حالات اعتداء على وسائل الإعلام أو الصحفيين.
- مدى ممارسة الدولة للرقابة ومدى ممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية.
- تقييم القانون الجنائي وقوانين الأمن والعقوبات المحتملة للتشهير ضد مسؤولي الدولة الذين قد يكون لديهم قدرة الترهيب ضد الرأي.
- تقييم مدى التوفر والملاءمة مع المعايير المعترف بها بالنسبة للتشريع الخاص بحرية المعلومات وما إذا كانت مطبقة وفعالة.
- ما إذا كانت بنية المنظومة الإعلامية تراعي مبدأ تعدد الآراء.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

- يتضح من البيانات التي تم تحليلها أن المغرب سجل تراجعاً في هذا المؤشر منذ سنة 2006، حيث تدرج من الدرجة 50 إلى 40 ليصل خلال 2020 إلى الدرجة 30، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 25% مقارنة بعام 2016: « غالباً ما تخضع حرية التعبير لتدخل أو تضيق الحكومة. يؤثر التشويه والتلاعب بالأسئلة على النقاش العام »، هذه هي الملاحظة التي تم إجراؤها في هذا المجال من خلال الدراسة على مؤشر تحول برتلسمان. كما أن منظمة العفو الدولية تؤاخذ على السلطات المغربية قمعها لأولئك الذين ينتقدون النظام القائم.
- وبالمثل، تقدر منظمة «فريدوم هاوس» غير الحكومية، في تقريرها الأخير، أن حرية الانترنت في تراجع للعام التاسع على التوالي. ترتيب 2019 يضع المغرب في المركز 54 من بين 65 دولة تمت مراجعتها.
- تصنيف حرية الانترنت لسنة 2019 يضع المغرب في فئة البلدان «الحرّة جزئياً» برصيد 54 نقطة.
- يأخذ هذا الترتيب في الاعتبار ثلاثة معايير رئيسية: عوائق الولوج (المغرب حصل على نقاط 14/25)، تقييد المحتوى (24/35) وانتهاك حقوق المستعمل (16/40).

رأس المال الاجتماعي:

توصيف

يستهدف هذا المؤشر العمل على تحديد مستوى تطور التنظيم الذاتي الاجتماعي وبناء الرأس مال الاجتماعي، وذلك عبر تقييم مستوى الثقة بين المواطنين بالشكل الذي يساهم في تعزيز التعاون والدعم المتبادل لأغراض المساعدة الذاتية بدلاً من السعي لتحقيق أهداف سياسية في المقام الأول. كما أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يعتمد أيضاً على الأنماط الثقافية للتفاعل التي تميز المجتمعات التقليدية.

ويراعى في تحديد هذا المؤشر المعايير التالية:

- مدى وجود شعور بالتضامن والثقة بين المواطنين (حسب استطلاعات الرأي).
- مدى وجود تنظيم تطوعي ومستقل يضم جمعيات ثقافية أو بيئية أو اجتماعية.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

يتيح تحليل البيانات المتعلقة بهذا المؤشر استخلاص النتائج التالية:

- سجل المغرب اتجاهاً تنازلياً منذ سنة 2006 ليصل إلى النقطة 40 من أصل 100 خلال الفترة ما بين 2016-2020، وذلك بمعدل انخفاض بلغ 20% مقارنة بالفترة ما بين 2010-2014. هذا الانخفاض يعبر بوضوح على أن مستوى ثقة السكان منخفض للغاية، هذا بالإضافة إلى أن العدد القليل من المجموعات والجمعيات والمنظمات المستقلة وذاتية التنظيم يكون موزعاً بشكل غير متساو أو تلقائي ومؤقت.
- وفي السياق ذاته، قام البنك الدولي من خلال مذكرته الأخيرة لسنة 2017 المعنونة «المغرب بحلول عام 2040: الرأس مال غير المادي وسبل الإقلاع الاقتصادي»، بإطلاق إنذار بشأن التدهور الملحوظ في منسوب الثقة بالمغرب، حيث أن أقل من 10% من المواطنين المغاربة يعتقدون أن الناس أهل للثقة، الشيء الذي يفسر الاتجاه التنازلي لهذا العامل والذي لا يبدو أنه سوف يتحسن على الأقل في المنظور القريب. كما يفسر أيضاً مسار التحديث الذي يعرفه المغرب دون بلوغ التنمية المنشودة.
- حسب نفس المصدر، أي مذكرة البنك الدولي، فإن غياب الثقة داخل المجتمع وضعف القدرة على العمل معاً حول أهداف مشتركة يكلف المغرب عجزاً يقدر بحوالي 60 ألف دولار للفرد.
- بشكل عام مستوى الثقة الاجتماعية منخفض للغاية في المغرب ليس فقط على المستوى العالمي ولكن أيضاً مقارنة بالدول النامية الأخرى.

مشاركة المجتمع المدني

توصيف

يهتم هذا المؤشر بتحليل ودراسة ما إذا كانت القيادة السياسية في الدول التي تمت دراستها تقبل بمشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية، وعلى ضوء ذلك يجري تقييم مشاركة المجتمع المدني على مستوى عدد معين من المجالات :

- الأجندة السياسية
- إعداد السياسات؛
- التداول واتخاذ القرار؛
- تنفيذ السياسات العمومية؛
- تتبع مستوى الفعالية.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

يتيح تحليل المعطيات الخاصة بهذا المؤشر استخلاص النتائج التالية:

- سجل المغرب اتجاهاً تنازلياً قوياً منذ عام 2016 ليصل إلى النقطة 30 من أصل 100 سنة 2020، وذلك بمعدل انخفاض يفوق 25% مما انعكس على ترتيبه الذي تدهور بشكل حاد متراجعا من المركز 57 إلى المركز 106. ولعل هذا الانخفاض يعزى أساساً لتجاهل المجتمع المدني من طرف المسؤولين أثناء إعداد وتنزيل السياسات العمومية.
- ينتج عن ذلك غياب «الرقابة» والتوازنات التي يمكن أن يمارسها المجتمع المدني، الذي لا يملك وسائل التعبير عن نفسه والقيام بدوره كاملاً في هذا الاتجاه.
- المشاركة الشعبية في المسار التشريعي تبقى دون المستوى المطلوب. على سبيل المثال، من خلال الربط مع المؤشر العالمي للميزانية المفتوحة (الذي تمت مناقشته أعلاه)، وهو المقياس المستقل والمقارن الوحيد لشفافية الميزانية في العالم، يتبين أنه صنّف المغرب سنة 2019 في المرتبة 56 من بين 115 دولة، بدرجة 0/100 من حيث المشاركة العامة في عملية الميزانية.

الفصل بين السلطات

توصيف

يهتم هذا المؤشر بتقييم ما إذا كان هناك فصل فعلي بين السلط، وذلك من خلال التأطير النظري وإعمال مبدأ الفصل بين السلطات (التباين المؤسسي، الاستقلالية، توزيع العمل على أساس الوظائف والمهام والعوائق). حيث أنه لا يشير إلى الاتجاه نحو التقارب ودمج السلط الذي يتم ملاحظته في الأنظمة البرلمانية. بل يشمل إخضاع سلطة الدولة لسيادة القانون.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

- سجل المغرب درجة منخفضة للغاية بلغت 20/100 خلال الفترة ما بين 2012-2020، مع تراجع حاد في ترتيبه من الرتبة 69 إلى الرتبة 113 خلال نفس الفترة. هذه الوضعية تعبر عن غياب لمبدأ الفصل بين السلطات سواء قانونيا أو واقعيًا.
- أوضح خبراء في هذا المجال، على ضوء دراسة مؤشر بيرتلسمان للتحويل، أنه لا يوجد فصل بين السلط بل هناك نوع من التعاون والتوازن بينها، حيث أشاروا إلى أنه في الديمقراطيات الليبرالية لم يكن مبدأ فصل السلطات محل تشكيك، غير أن فلسفته وروحه أخضعت لمراجعة في بعديها السياسي والبراغماتي.
- على الرغم من أن دستور 2011 كرس بشكل واضح مبادئ تعريف والفصل بين السلطات، فإن المغرب لا يزال يواجه تحديا مرتبطا بالتنفيذ التام والفعلي لهذه المبادئ من خلال منح جميع المؤسسات الدستورية الصلاحيات والاستقلالية المطلوبة لبناء حكامه تضمن تكامل وتوازن وتوضيح مسؤوليات المؤسسات.

انتخابات حرة ونزيهة

توصيف

يسعى هذا إلى تقييم مسألة انتخاب النواب السياسيين ومدى حريتهم ونزاهتهم، وذلك من خلال تقييم ما إذا كان:

- الانتخابات العامة تجرى بشكل منتظم على المستوى الوطني؛
- إجراء الاقتراع العام يجرى مع ضمان الاقتراع السري؛
- هناك تعددية حزبية تعمل وفق برامج مختلفة وقادرة على خوض العملية الانتخابية؛
- يتم تقلد المناصب السياسية مرتبط بالناتج الفعلية للانتخابات؛

وينبغي الإشارة إلى أن عملية تقييم العملية الانتخابية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- حيادية وفعالية هيئة الإشراف على الانتخابات؛
- شفافية ونزاهة إجراءات تسجيل الناخبين والمرشحين والأحزاب؛
- صحة وشفافية وحيادية إجراءات التصويت، بما في ذلك إحصاء الأصوات، والتحقق من النتائج ومعالجة الشكايات والتظلمات ذات الصلة؛
- ضمان وصول عادل ومتساوي لوسائل الإعلام لجميع المرشحين والأحزاب؛
- الوصول إلى بطاقة الاقتراع بطريقة آمنة وسرية لضمان المشاركة الفعالة.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

- بناءً على المعايير التي تم عرضها سابقاً، حصل المغرب على درجة 40/100، والتي عرفت تراجعاً بنسبة 25 % خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2016، الأمر الذي انعكس على الترتيب الذي تراجع من المرتبة 77 إلى المرتبة 104.
- على الرغم من الإجراءات التي تم وضعها لتعزيز نظام مراقبة الانتخابات، إلا أن العملية الانتخابية لا تزال محددة من قبل بعض الفاعلين السياسيين والنقائين بسبب الحالات التي لوحظت في استخدام الوسائل والمعدات التابعة للإدارة وتدخل ممثلي السلطات العامة في إدارة الحملة الانتخابية.
- خلال انتخابات سنة 2016، لاحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان حالات استخدام وسائل أو معدات تابعة للإدارة أو الهيئات العامة الأخرى (وسائل نقل وكراسي ووزاري تخص السلطات المحلية)، لكن معدل هذه الحالات المسجلة لم يتجاوز 0.9% من بين مجموع الحالات التي تمت ملاحظتها. كما أن حالات التدخل الحكومي في سير الحملة لم يتجاوز نسبة 0.3%، وكانت مرتكبة في غالبيتها من طرف أعوان السلطة وموظفي الجماعات الترابية.

مؤشر سيادة القانون (WJP)

المساواة في المعاملة وعدم التعرض للتمييز

توصيف

يتولى هذا العامل الفرعي تقييم ما إذا كان الأفراد داخل المجتمع لا يكونون عرضة بمناسبة لجوئهم إلى الخدمات العامة والتوظيف والإجراءات القانونية ونظام العدالة، لبعض الممارسات التمييزية المرتبطة إما بالوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الجنس أو العرق أو الدين أو الأصل القومي أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

ينحو هذا المؤشر نحو اتجاه تصاعدي منذ سنة 2016 مع زيادة إيجابية في عام 2019 (14%) تليها زيادة بنسبة 3% في عام 2020. وقد تحسن ترتيب المغرب الذي كان أصلاً في وضع جيد بمقدار 3 مراتب ليصل للمرتبة 26 والتي تعتبر مرتبة محترمة للغاية.

احترام الإجراءات الإدارية

توصيف

يستهدف هذا المؤشر قياس مدى الالتزام باحترام المساطر الإدارية التي تضعها السلطات العمومية على الصعيدين الوطني والمحلي لاسيما في المجالات ذات الصلة بالبيئة، الضرائب والشغل.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

عرف المغرب خلال الفترة ما بين 2015 و2019 تذبذبا في تقييم هذا العامل الفرعي، وذلك قبل أن تتحسن وضعيته بمعدل 5% خلال سنة 2020، الأمر الذي مكنه من الارتقاء من المرتبة 58 سنة 2015 إلى المرتبة 41 سنة 2019.

المراقبة غير حكومية للسلطات العمومية

توصيف

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد ما إذا كانت وسائل الإعلام المستقل ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأفراد تتمتع بحرية الملاحظة والتعليق على سياسات الحكومة دون خوف من الردع.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

شهد المغرب انخفاضا في هذا المؤشر بنسبة 5% خلال سنة 2020، هذا الانخفاض الذي ظل مستمرا منذ سنة 2016 بحصوله على درجة دون المتوسط (46/100). هذا التنقيط جعله يفقد 22 مرتبة متراجعا من المركز 72 إلى المركز 94.

مشاركة المجتمع المدني

توصيف

يسمح هذا المؤشر بقياس فعالية آليات المشاركة المدنية، بما في ذلك حماية حرية الرأي والتعبير، والتجمع وتأسيس الجمعيات، والحق في تقديم العرائض للحكومة. كما يمكن من معرفة ما إذا كان بمقدور المواطنين مشاركة انشغالاتهم مع مختلف المسؤولين، وما إذا كان المسؤولون يعملون على تقديم معلومات ونصائح كافية بشأن القرارات التي تؤثر على المجتمع.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

لا تعتبر وضعية المغرب في هذا المؤشر مقبولة (98/128)، حيث سجل اتجاهها تنازليا منذ سنة 2016: 8% في 2018 و 2% في 2020. ونتيجة لذلك، تراجع ترتيبه ب 20 مركزا خلال الفترة ما بين 2015 و 2020 أي من الرتبة 78 إلى الرتبة 98.

آلية التبليغ

توصيف

يحدد المؤشر ما إذا كان الناس قادرين على تقديم شكايات محددة إلى الحكومة فيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة أو أداء الموظفين العموميين أثناء ممارسة واجباتهم وطريقة تفاعل هؤلاء الموظفين مع تلك الشكايات.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

تميزت وضعية المغرب بخصوص هذا المؤشر بتراجع في التصنيف منذ سنة 2015، وذلك على الرغم من الزيادة النسبية خلال سنة 2020. حيث ظل متوسط النمو السنوي لهذا المؤشر شديد التأثير على جهود مكافحة الفساد، وقد حدد هذا التراجع في 5% على مدى السنوات الثلاث الماضية (2017-2020) مما انعكس على مستوى الترتيب الذي انتقل من المركز 51 إلى المركز 97.

غياب الفساد في القضاء المدني

توصيف

يقيّم هذا العامل الفرعي نظام العدالة المدنية وما إذا كان خاليًا من الفساد والتأثير غير الضروري من المصالح الخاصة.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

عرف المغرب منذ سنة 2016 انخفاضًا مستمرًا في هذا المؤشر كان له تأثير كبير جدا على وضع الفساد: تراجع بنسبة 12% سنة 2018، و 4% سنة 2019 ثم 2% سنة 2020، وهذا الأمر أدى إلى تراجع حاد على مستوى الترتيب بالانتقال من المركز 57 إلى المركز 93.

غياب الفساد في تدبير القضايا الجنائية

توصيف

يسمح هذا المؤشر بتقدير ما إذا كانت أجهزة الشرطة والمدعين العامين والقضاة تمارس عملها دون فساد أو خضوع لتأثير الشبكات الإجرامية.

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

منذ سنة 2016، شهد المغرب انخفاضًا مستمرًا في هذا المؤشر مما كان له تأثير كبير على الفساد، ليس فقط في المجال المعني، ولكن أيضًا في مجالات عدة أخرى، بسبب الدور الذي يجب أن يلعبه النظام القضائي، كوسيلة لتنفيذ القانون والردع. وهكذا شهد المؤشر انخفاضًا متتاليًا بنسبة 25% سنة 2018 و 5% سنة 2020، مع تسجيل تراجع شديد للغاية في التصنيف بالمرور من المرتبة 59 إلى المرتبة 103.

تصنيف الديمقراطية (V-Dem)

مؤشر الفساد التنفيذي

توصيف

بخصوص هذا المؤشر الفرعي للفساد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بأنه ينتقل من الأقل فسادًا إلى الأكثر فسادًا، على عكس المتغيرات الأخرى الخاصة بتصنيف الديمقراطية التي تنتقل عمومًا من وضع أقل ديمقراطية إلى وضع أكثر ديمقراطية.

ويتيح هذا المؤشر إمكانية قياس وضعية الفساد على مستوى السلطة التنفيذية استنادا للمعايير التالية:

■ إلى أي مدى يعمد أعضاء السلطة التنفيذية أو العاملين تحت إمرتهم بشكل منتظم على تقديم مزايا لصالح شخص أو مجموعة تربطهم بها علاقة خاصة أو حوافز مادية مقابل رشاي أو امتياز؟ ما هي وتيرة لجوء أعضاء من السلطة التنفيذية أو العاملين تحت إمرتهم بسرقة أو اختلاس الأموال العامة أو غيرها من موارد الدولة لتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية أو لأشخاص أو مجموعات ذات صلة؟

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

يسمح تحليل البيانات الخاصة بالمغرب بشأن هذا المؤشر باستيقاء الخلاصات التالية:

لقد مر فساد المسؤولين التنفيذيين بثلاث مراحل: مرحلة ركود خلال الفترة 2012 - 2015، ومرحلة تدهور خلال الفترة 2015-2017، وتحسن في عام 2018 قبل أن يسجل انخفاضا حاداً آخر في عام 2019 بنسبة 13%.

وبالتالي، بالنسبة لهذا العامل الفرعي المرتبط بشكل مباشر بمكافحة الفساد في بلد ما، سجل المغرب خلال الفترة ما بين 2012 و2019 متوسط انخفاض سنوي حدد في نحو 6%، مع انخفاض حاد سنة 2016 بنسبة 43%. وهكذا فقد المغرب 21 مرتبة بين عامي 2012 و2019، حيث انتقل من المرتبة 122 إلى المرتبة 143.

احترام المساطر الإدارية

توصيف

ينبغي توضيح أن الضوابط التديرية لقياس هذا المؤشر تتشابه مع المؤشر أنف الذكر، حيث ينتقل من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً على عكس المتغيرات الأخرى لتصنيف الديمقراطية التي تتراوح عموماً بين وضعية أقل ديمقراطية إلى وضعية أكثر ديمقراطية.

يتيح هذا المؤشر قياس حالة الفساد على المستوى الإداري ويسعى إلى تحديد مدى انتشار الفساد على المستوى السياسي؟

يتضمن مؤشر الفساد مقاييس لسته أنواع مختلفة من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من المجال السياسي، كما تميز بين الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي.

على مستوى التنفيذي، يتم التمييز بين حالات الفساد التي تتعلق بالرشوة بشكل أساسي أو تلك المرتبطة باختلاس أموال. كما يتم التمييز بين الفساد المرتكب ضمن المستويات العليا لهرم الجهاز التنفيذي من جهة، والفساد الممارس على مستوى القطاع العمومي من جهة أخرى.

ولعل هذه الطريقة في قياس هذا المؤشر تمكن من الوقوف على أنماط أخرى من الفساد من قبيل:

- الرشوة الصغيرة والكبيرة
- الفساد والنهب
- الفساد الهادف إلى استمالة التشريعات لفائدة مصالح خاصة

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

إن مستويات هذا المؤشر لم تتغير خلال الفترة ما بين 2012 و2015 قبل أن تعرف تراجعاً متتالياً بـ 9% و11% خلال الفترة ما بين 2015 و2017 ليستقر في السنوات الأخيرة ويسجل بذلك متوسط تراجع سنوي يقدر بـ 3% خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019.

فعالية منظومة البحث الجنائي

توصيف

يثار بشأن هذا المؤشر التساؤل حول وتيرة تردد الأشخاص الذاتيين والمقاولات على دفع أداءات مالية إضافية دون سند قانوني أو مبالغ مالية كرشوة من أجل تعجيل أو تأجيل إصدار قرارات قضائية ملائمة. حيث يجري قياس هذا المؤشر على أساس سلم تنقيط من 0 إلى 4 على النحو التالي:

0 : بشكل دائم 1 : بشكل اعتيادي 2 : نصف المدة الزمنية 3 : ليس بشكل اعتيادي 4 : بتاتا

وضعية وتطور المؤشر بالنسبة للمغرب:

لقد عرف هذا المؤشر تراجعاً ملحوظاً في حدود 7% بعدما عرف تصاعداً ملموساً خلال سنة 2017 حيث وصل إلى 28% بحصيلة نمو سنوي يقدر بـ 4% بالنسبة للفترة المذكورة.

ويستشف من هذه الدراسة التحليلية البون الشاسع بين المجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية من أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة عبر مختلف البرامج والتدخلات الهادفة إلى محاربة الفساد من جهة، ومن جهة أخرى رصد مستويات الانطباع اليومي للفاعل والمواطن على حد سواء تجاه هذه الآفة التي تبقى دائماً سلبية تجاه فاعلية السياسات المتبعة.

الفصل الرابع : الاستشراف و الانفتاح على هذا النوع من التحاليل

على ضوء النتائج الأولى المصادق عليها، تستشرف الهيئة إسقاط التحليل على المصادر الأخرى من أجل استكمال وتوسيع دائرة المعطيات التي تم جمعها في هذا المضمار على شكل بيانات قابلة للتحليل على الشاكلة المقدمة آنفا. وهكذا، عند استكمال التحليل يمكن مقارنته مع دراسات ومعايير أخرى دولية تعمق النظر عبر مجسمات أكثر حساسية لرصد مختلف التقاطعات مع مقاربات أخرى.

إن هذه المبادرة تم اعتمادها من أجل تعميق معرفة ظاهرة الفساد وتوخي كل السبل لسبر أغوارها بغية تقييم السياسات والأنشطة المعتمدة للحد من آثارها. ذلك هو المنفذ لانفتاح أشغال المرصد المحدث داخل الهيئة والذي من اهتماماته تجميع وإنتاج معطيات قابلة للترجمة إلى بيانات تساعد على صياغة مؤشرات خاصة مبنية على الصرامة العلمية والوجاهة الاجتماعية تمكن من توجيه القرار الحكومي في إطار صياغة وتنفيذ السياسات العمومية.

الملحق

المؤشر / مصدر البيانات	الدول المعنية	الأدلة المطروحة	توفر المعلومات + المعني أو الهدف	نوع التقييم
1. تقييم سياسات ومؤسسات الدول	54 بلد أفريقي	<ul style="list-style-type: none"> الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والفساد في القطاع العام يتم تقييم الأبعاد الثلاث بشكل منفصل : ✓ التزام السلطة التنفيذية بإبلاغ المؤسسات الرقابية؛ ✓ التزام موظفي القطاع العام بتحمل المسؤولية عن أفعالهم؛ ✓ وصول المجتمع المدني إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة؛ ✓ السعي وراء المصالح الضيقة من قبل السلطات العامة. 	<p>يتم إجراء التقييم من قبل مجموعة من الاقتصاديين في الدولة لديهم خبرة واسعة في تحليل السياسات. تُستكمل معرفة هؤلاء الخبراء بمعرفة أشخاص محلين يقدمون مساهمات نوعية.</p>	تقييم الخبراء
2. مؤشرات الحكم المستدام - مؤسسة برتلسمان	41 دولة من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	<ul style="list-style-type: none"> هل هناك إجراءات تمنع أصحاب المناصب العامة من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية؟ 	<ul style="list-style-type: none"> - يتم جمع المؤشرات من قبل المنظمات الدولية، مع استكمالها بالتحليل الكيفي للخبراء الوطنيين المعترف بهم، لكل استطلاع يتم إجراؤه حول مؤشرات الحكامة المستدامة، يتم تقييم كل بلد من قبل خبيرين معترف بهما على الأقل. 	تجميع البيانات الكمية والتقييمات النوعية من قبل الخبراء
3. مؤشر التحول 2020 - Bertelsmann Stiftung	تم تقييم 137 دولة إقليمياً / إقليمياً	<ul style="list-style-type: none"> - هل يتعرض أصحاب المناصب العامة الذين يستولون على مناصبهم للملاحقة أو العقاب؟ - ما مدى فعالية الحكومة في مكافحة الفساد؟ 	<ul style="list-style-type: none"> - الولوج إلى البيانات متاح؛ - يتم إعطاء درجة من قبل خبير وطني؛ - ثم يتم مراجعته بواسطة خبير وطني ثانٍ يقدم أيضًا تصنيفًا مستقلًا للبلد؛ - يتم بعد ذلك فحص هذه الدرجات التي يحددها الخبراء ومناقشتها من قبل المستفيدين الإقليميين. - من أجل ضمان إمكانية مقارنة النتائج داخل المناطق وفيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، نفذت مؤسسة برتلسمان أيضًا مستوى إضافيًا من التحقق للتأكد من أن الدرجات الممنوحة تتماشى مع الأوصاف النوعية لكل بلد. 	استطلاعات نوعية مع الخبراء

<p>تقييم المخاطر بناء على المؤشرات النوعية والكمية</p>	<p>البيانات متاحة فقط للمشاركين في EIU Country Risk Service.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعتمد EIU على فريق من الخبراء المتواجدين أساسا في لندن (ولكن أيضا في نيويورك وهونغ كونغ وكينغ وشنغهاي) - تدعمها شبكة عالمية من المتخصصين الوطنيين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● هل توجد إجراءات وترتيبات مواءمة واضحة تحكم تخصيص الأموال العامة واستخدامها؟ ● هل يتم اخلاص الأموال العامة من قبل أعضاء الحكومة أو المسؤولين لخدمة مصالح خاصة أو حزبية؟ ● هل هناك أموال محددة لا تتم المساءلة عنها؟ ● بشكل عام، هل هناك إساءة استخدام للموارد العامة؟ ● هل توجد إدارة عمومية احترافية أم أن عددا كبيرا من الموظفين يتم تعيينهم من قبل السلطة السياسية؟ ● هل توجد هيئة مستقلة تراقب تسيير المالية العمومية؟ ● هل هناك سلطة قضائية مستقلة تتمتع بملاحية مقاضاة أعضاء الحكومة والمسؤولين عن الانتهاكات المحتملة؟ ● هل هناك تقليد لرفع رشوى لتكوين شبكة والوصول على خدمات؟ 	<p>131 دولة / إقليم</p>	<p>4 إدارة مخاطر الدول 2019 - وحدة الاستعلامات الاقتصادية</p>
--	--	--	-------------------------	---

تقسيم نوعي للخبراء	<ul style="list-style-type: none"> - تم إجراء الاستطلاعات من قبل فريق فريدوم هاوس والمستشارين المرتبطين بها. - هؤلاء أوصت بهم السلطات المختصة وهم متخصصون في المنطقة أو في بلد معين. - تمت دعوة العديد من المصادر لإعداد هذه التقارير: «وكالات الإقراض متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى؛ الصحف والمجلات المحلية؛ اختيار البيانات الحكومية.» 	<ul style="list-style-type: none"> ● هل وضعت الحكومة مبادرات فعالة لمكافحة الفساد؟ ● هل الحكومة مجهزة ضد البيروقراطية المفرطة ومتطلبات التسجيل وغيرها من الإجراءات الرقابة التي تعزز حدوث الفساد؟ ● هل تم وضع قوانين تفرض التصريح المالي وتمنع تضارب المصالح؟ ● هل تنشر الحكومة عروض العمل والعقود العامة؟ ● هل تقوم الدولة بتنفيذ عملية تشرعية أو إدارية - مع العرض على عدم توجيه هذه العملية ضد المعارضة - تهدف إلى منع فساد أعضاء الحكومة والمسؤولين وكذلك إجراء تحقيقات والملاحقات القضائية عند الاقتضاء؟ ● هل يتمتع المبلغون عن المخالفات ونشطاء مكافحة الفساد والمحققون والصحفيون بحماية قانونية تسمح لهم بالإبلاغ عن قضايا الفساد بأمان؟ 	29 دولة / إقليم	<p>5 تقارير مشروع البحث الأمم التي تمر بمرحلة انتقالية (NTI) -</p> <p>Nations in Transit) 2018 - Freedom House</p>
تقسيم الأعمال من قبل الخبراء	<ul style="list-style-type: none"> - البيانات مناحة لعملاء خدمة تحليل البلد IHS. - يتم إجراء التقييمات داخليًا من قبل أكثر من 100 متخصص في الدولة، والذين يعتمدون أيضًا على خبرة مستشارين مستقلين وعملاء في البلد المعني. 	<ul style="list-style-type: none"> ● خطر مواجهة الأفراد / الشركات لممارسات فاسدة في إدارة أعمالهم، سواء للدخول في عقود رئيسية، والوصول على إذن لاستيراد أو تصدير منتج ثانوي أو تنفيذ الإجراءات الإدارية الروتينية. ● تهدد مثل هذه الممارسات قدرة الشركة على العمل في بلد ما أو تعرضها لعقوبات تشرعية أو تنظيمية وفقدان سمعتها. 	104 دولة / إقليم	<p>6. مؤشرات الظروف الاقتصادية وظروف المخاطر 2018 - جلوبال إنسايت</p>

<p>استطلاع رأي المديرين التنفيذيين</p>	<p>هذه البيانات مناحة لريناء IMD، الذين يتلقون تقرير التنافسية العالمية مطبوعاً أو عبر الإنترنت؛</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة استقصائية لكبار قادة الأعمال الذين يمثلون مكوناً تمثيلاً للقطاع الخاص في الدولة. - يستهدف IMD الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في اقتصاد معين ويسأل المواطنين و المخرتين لتقديم منظور دولي للسياسات المحلية. - في سنة 2016، شارك في الدراسة 5480 من رجال الأعمال؛ يعمل مركز التنافسية العالمية بالتعاون مع 54 معهداً شريكاً حول العالم لضمان صحة وملاءمة البيانات المقدمة. 	<p>وجود / عدم وجود الفساد والرشوة</p>	<p>63 دولة / إقليم</p>	<p>7. تقرير التنافسية العالمية السنوي IMD لعام 2019</p>
<p>استطلاع رأي المديرين التنفيذيين</p>	<p>البيانات مناحة فقط للمشاركين.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم إجراء الاستطلاع من خلال المقابلات الشخصية وعبر الهاتف وعبر الإنترنت. - وجهت أسئلة لشخصيات من عالم الأعمال عن البلد الذي يعملون فيه حالياً وكذلك عن بلدتهم الأصلي. - تمت مقابلة 100 من قادة الأعمال في كل بلد. 	<p>كيف تقيمون مشكلة الفساد في البلد الذي تعمل فيه؟</p> <ul style="list-style-type: none"> ● هل انخفض مستوى الفساد أو استقر أو ارتفع مقارنة بالعام السابق؟ ● في نظركم ، ما هي جوانب أو عواقب الفساد التي تبرز على أنها مهمة بشكل خاص في بلدك؟ 	<p>15 دولة / إقليم في آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة إلى الولايات المتحدة</p>	<p>8. الاستعلامات الآسيوية لسنة 2019: استشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية</p>

تقييم المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> - البيانات متاحة فقط لعملاء؛ - الدليل الدولي لمخاطر الدولة PRS يتيح للمستخدم التحقق من هذه البيانات لمقارنة التصنيف بتقييمه الخاص أو مع أنظمة تصنيف المخاطر الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> ● ICRG هو تقييم للفساد داخل النظام السياسي؛ ● أبرز أشكال الفساد التي تواجه الشركات: الفساد المالي على شكل طلب مدفوعات خاصة ورشاوى تتعلق بتصاريح الاستيراد أو التصدير، أو مراقبة الصرف، أو الوعاء الضريبي، أو حماية الشرطة أو الحصول على قروض. ● يأخذ نظام قياس المخاطر في الاعتبار بشكل خاص الفساد الفعلي أو المحتمل في شكل المحسوبة المفرطة والمحاباة والوظائف المحجوزة وتبادل الامتيازات والتمويل الخفي للأحزاب والروابط المشكوك فيها بين الشخصيات السياسية والشركات. 	140 دولة	9. دليل دولي حول مخاطر الدول 2019 PRS Group International
تقييم الخبراء	<ul style="list-style-type: none"> - تستند التصنيفات إلى حكم فريق التقييم ولا تعكس بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك الدولي أو آراء البلدان التي يمثّلها. - يعكس المقياس مجموعة واسعة من المؤشرات والملاحظات والأحكام المستندة إلى معرفة الدولة من البنك الدولي أو أي مكان آخر، وكذلك على المؤشرات ذات الصلة المتاحة للجمهور. 	<p>يجب تقييم كل من الأبعاد الثلاثة التالية بشكل أحادي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مسؤولية السلطة التنفيذية أمام مؤسسات الرقابة وموظفي القطاع العام لتحمل المسؤولية عن أفعالهم؛ - ولوج المجتمع المدني للمعلومات المتعلقة بالشؤون العامة؛ - السعي وراء مصالح ضيقة من قبل السلطات العامة. 	73 دولة	10. تقييم سياسات ومؤسسات الدول 2018 - البنك الدولي

<p>استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين</p>	<p>يجري المنتدى الاستطلاع السنوي على امتداد أكثر من 20 عاما. وتم جمع البيانات في استطلاع أُجري خلال الفترة الواقعة بين يناير وأبريل 2018 . ونفس البيانات المصنفة مُتاحة في ملحق التقرير العالمي عن القدرة التنافسية. وفيما يتعلق بحس آيات مؤشر مدركات الفساد، 2019 لعام تُتاح البيانات المُصنفة على المستوى الجزئي من استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين لمنظمة الشفافية الدولية عن طريق المنتدى. وفيما يلي ا ربط التقرير التنافسية العالمية للعام 2019.</p>	<p>طرح السؤالان التاليان على المشاركين في استطلاع الرأي:</p> <p>(على مقياس يتراوح بين 1 و 7 حيث النقطة 1 تعني شائع جدا والنقطة 7 تعني بأنه غير موجود نهائيا).</p> <p>”في دولتكم، إلى أي مدى تنتشر ممارسة الشركات في دفع رشا وى أو مبالغ إضافية غير موثقة مرتبطة بها يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستيراد والتصدير. - الم ارفق العامة. - دفع الضرائب السنوية . - منح العقود والتراخيص العمومية . - السعي للحصول على أحكام قضائية مفضلة . <p>(على مقياس يتراوح بين 1 و 7، حيث تشير النقطة 1 الى الانتشار الواسع ، والنقطة 7 الى الغياب التام لتلك الممارسات).</p> <p>”في بلدكم، إلى أي مدى تنتشر ممارسات تحويل الأموال العائمة الى الشركات أو الأف ا رد أو المجموعات بسبب الفساد؟ «</p>	<p>134 دولة</p>	<p>11. استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019</p>
--	---	--	-----------------	---

<p>تقييم الخبراء</p>	<p>صدرت النسخة الأولى عام 2010، مع تعديل طفيف في المنهجية والبلدان الخاضعة للتقييم. وتم تجميع البيانات المستخدمة لحساب هذا المؤشر في الفترة ما بين مايو و2019 أكتوبر من خلال مسح شمل أكثر من 4000 خبير.</p>	<p>تُصنف الأسئلة الفردية وفقاً لـ أربعة مؤشرات فرعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • 1.2 المسؤولون الحكوميون في السلطة التنفيذية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية . • 2.2 المسؤولون الحكوميون في السلطة التنفيذية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية . • 3.2 المسؤولون الحكوميون في الشرطة والجيش لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية . • 4.2 ليس وُلون الحكوميون في السلطة التشريعية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية . <p>أُخذت الدرجات التي قدمها الخبراء في حسابات مؤشر مدركات الفساد فقط. وبيع دها جرى جمع المؤشرات الفرعية الأربعة للتوصل الى درجة واحدة.</p>	<p>128 دولة</p>	<p>12. مؤشر سيادة القانون الصادر عن المشروع العالمي للعدالة</p>
----------------------	---	--	-----------------	---

<p>تقييم الخبراء</p>	<p>يمكن للجمهور الاطلاع على بيانات معهد V-Dem وبالتعاون مع 4 محققين رئيسيين و15 مدير مشروع يتحصلون مسؤوليات خاصة بالمناطق التي تواجه مشاكل، وأكثر من 30 مدي ار إقليميا و170 منسقا قطريا ومساعدون في اجراء الأبحاث و 2500 خبي ار قُطريا. ويعتبر مشروع V-Dem أحد اكبر مشاريع جمع بيانات العلوم الاجتماعية المتركزة الى البحث.</p>	<p>سؤال: ما مدى انتشار الفساد السياسي؟ يسري اتجاه مؤشر الفساد في مشروع V-Dem من الأقل فسادا الى الأكثر فسادا خلافا لنتجرات المشروع الأخرى التي عادة ما يكون مسارها من الأقل ديمقراطية الى الأكثر ديمقراطية (، ويشمل مؤشر الفساد مقاييس ستة أنواع مختلفة من الفساد تشمل مختلف المجالات والمستويات في المشهد السياسي، ويميز بين الفساد في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي المجال التنفيذي، يميز المقياس أيضا بين الفساد المتعلق في معظم الأحيان بالرشوة والفساد الناجم عن الاختلاس. وفي النهاية، يميز بين الفساد في أعلى هرم السلطة التنفيذية على مستوى الحكام / الحكومات وفي القطاع العام بصفة عامة. وبهذا، تقيس المعايير مختلف أنواع الفساد الذي يمكن تمييزه: الصغير والكبير والرشوة والسرققة، والفساد الهادف الى التأثير على وضع القوانين وذلك الذي يؤثر على تنفيذها.</p> <p>التجميع: يتم التوصل الى هذا المؤشر من خلال أخذ متوسط مؤشر فساد القطاع العام ومؤشر فساد السلطة التنفيذية ومؤشر الفساد في السلطة التشريعية ومؤشر الفساد في السلطة القضائية،</p> <p>أي يتم تقدير وزن هذه الجوانب الحكومية الأربعة بنفس القدر في نتائج المؤشر.</p>	<p>179 دولة</p>	<p>13. مشروع أنماط الديمقراطية 2020</p>
----------------------	---	---	-----------------	---

المراجع

https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Zusaetzliche_Downloads/BTI2018_Codebook.pdf

www.weforum.org/gcr

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf

[/http://data.worldjusticeproject.org](http://data.worldjusticeproject.org)

[/https://www.v-dem.net/en/data/data-version-10](https://www.v-dem.net/en/data/data-version-10)

https://www.v-dem.net/media/filer_public/e6/d2/e6d27595-9d69-4312-b09f-63d2a0a65df2/v-dem_codebook_v9.pdf

